نموذج ترخيص

أنا الطالب : دانية محمود عطية الحويان أمنح الجامعة الأردنية و / أو من تفوضه ترخيصاً غير حصري دون مقابل بنشر و / أو استعمال و / أو استغلال و / أو ترجمة و / أو تصوير و / أو إعادة إنتاج بأي طريقة كانت سواء ورقية و / أو إلكترونية أو غير ذلك رسالة الماجستير / الدكتوراه المقدمة من قبلي وعنوانها.

أصداء الأوراق النقاشية الملكية في الصحافة الأردنية.

وذلك لغايات البحث العلمي و / أو التبادل مع المؤسسات التعليمية والجامعات و / أو لأي غاية أخرى تراها الجامعة الأردنية مناسبة، وأمنح الجامعة الحق بالترخيص للغير بجميع أو بعض ما رخصته لها.

اسم الطالب: دانية محمود عطية الحويان.

التوقيع:

التاريخ: ١٥-١١-٢٠١٥

أصداء الأوراق النقاشية الملكية في الصحافة الأردنية

إعداد

دانية محمود عطية الحويان

المشرف

الأستاذ الدكتور سعد أبو دية

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

العلوم السياسية

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

نوفمبر، 2015

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة (أصداء الأوراق النقاشية الملكية في الصحافة الأردنية) وأجيزت بتاريخ ٢٠١٠/١٠/٢٩

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيـــــــــــــــع
الأستاذ الدكتور سعد سالم أبو دية، مشرفاً أستاذ – علاقات دولية	....
الأستاذ الدكتور مجدي الدين خيري خمش، عضواً أستاذ – علم اجتماع	....
الدكتور وليد خالد أبو دلبوح، عضواً أستاذ مشارك – دراسات استراتيجية وأمنية	....
الأستاذ الدكتور عبدالقادر فهمي الطائي، عضواً أستاذ– علاقات دولية (جامعة الشرق الأوسط)	....

الإهداء

تتناثر الكلمات حبراً وحباً.... على صفائح الأوراق

فإن جف حبري عن التعبير يكتبكم قلبُ به صفاء الحب تعبيراً

إلى من كان دعاؤهم سر نجاحي وتميزي...

إلى أبي وأمي ، فقد لا أجد كلمات لأعبر عن مدى إعتزازي وفخري بكم وبما قدمتم لي...

فإن قلت شكراً فشكري لن يوفيكم... فأنا احتاج لمجلدات لأعبر عن حبي وشكري لكم يا أغلى ما أملك...

......

إن كنت سأتحدث عن نعيم الحياة فسوف أبدأ بإخواني... فهم سندي في الحياة .. فشكراً لكم إخواني على تلك الابتسامة التي تشق بجمال نورها قلبي فتغدو حياتي أجمل بكم... شكراً لكما(فيصل، محمد)

.....

إلى الروح الطاهرة التي اختارت أن تكون بجوار خالقها...إلى الغالية التي منها تعلمت أول خطواتي نحو التعليم وكيف أبدأ مسيرتي العلمية..

إلى جدتي...اشتقت لك..

.....

إلى زوجي الغالي (يحيى) إلى من تحملني دوماً وتحمل معي وآزرني بكل خطواتي طوال هذة المرحلة... فشكري لك لن يوفيك حقك...

.....

إلى أغلى ما أملك إلى فلذة كبدي وقطعة من قلبي.. الذي أخذتني منها الدراسة أحياناً ولكنها تعلم مدى حبي لها...إلى من ينبض قلبي بها ...إبنتي (تارا)...

شكر وتقدير

لله عظيم الشكر والحمد، فهو صاحب المن والفضل وأهل لكل ثناء.

بعد الحمد لله على إعانتي لإتمام دراستي هذه أسجل جزيل شكري وعظيم امتناني وعرفاني لمعلمي وأستاذي ومنور دربي الأستاذ الدكتور سعد أبو دية، الذي كان عوناً لي وسنداً لي طيلة إعداد هذه الرسالة ، فكان دوماً المثال والقدوة في التوصية والنصح والعطاء غير المحدود، فكم أخطأت فقومتني بحسن أسلوبك، وكم أحسنت فكنت لي مشجعاً، وأتقنت فكنت لي محفزاً.

كما أتوجه بالشكر والامتنان إلى أعضاء لجنة المناقشة المحترمين.

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
ب	قرار لجنة المناقشة
ج	الإهداء
د	الشكر والتقدير
هـ	فهرس المحتويات
ز	قائمة الجداول
ح	الملخص باللغة العربية
1	المقدمة
3	مشكلة الدراسة
3	أهمية الدراسة
4	أهداف الدراسة
4	فرضيات الدراسة
4	الدراسات السابقة
6	منهجية الدراسة
7	**الفصل الاول**: تحليل الورقة النقاشية الاولى والتي جاءت بعنوان (مسيرتنا نحو بناء الديمقراطية المتجددة)
25	**الفصل الثاني**: تحليل الورقة النقاشية الثانية والتي جاءت بعنوان (تطوير نظامنا الديمقراطي لخدمة جميع الأردنيين)
39	**الفصل الثالث**: تحليل الورقة النقاشية الثالثة والتي جاءت بعنوان (أدوار تنتظرنا لنجاح ديمقراطيتنا المتجددة)
59	**الفصل الرابع**: تحليل الورقة النقاشية الرابعة والتي جاءت بعنوان (نحو تمكين ديمقراطي ومواطنة فاعلة)
73	**الفصل الخامس** : تحليل الورقة النقاشية الخامسة والتي جاءت بعنوان (تعميق التحول الديمقراطي الاهداف والمنجزات والأعراف السياسية)

رقم الصفحة	الموضوع
89	الخاتمة
93	النتائج
94	التوصيات
96	المصادر والمراجع
98	الملاحق
134	الملخص باللغة الإنجليزية

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	تحليل الورقة الأولى (مسيرتنا نحو بناء الديمقراطية المتجددة)	1
2	بعض الآراء الواردة في الصحافة حول الإصلاح في الورقة الاولى	13
3	بعض الآراء الواردة في الصحافة حول الفساد في الورقة الاولى	22
4	تحليل الورقة الثانية (تطوير نظامنا الديمقراطي لخدمة جميع الأردنيين)	28
5	بعض الآراء الواردة في الصحافة حول الإصلاح في الورقة الثانية	31
6	تحليل الورقة الثالثة (أدوار تنتظرنا لنجاح ديمقراطيتنا المتجددة)	45
7	بعض الآراء الواردة في الصحافة حول الإصلاح في الورقة الثالثة	47
8	بعض الآراء الواردة في الصحافة حول الجيش والأمن في الورقة الثالثة	56
9	تحليل الورقة الرابعة (نحو تمكين ديمقراطي ومواطنة فاعلة)	62
10	بعض الآراء الواردة في الصحافة حول الإصلاح في الورقة الرابعة	64
11	تحليل الورقة الخامسة (تعميق التحول الديمقراطي : الأهداف ، والمنجزات، والأعراف السياسية)	79
12	بعض الآراء الواردة في الصحافة حول الإصلاح في الورقة الخامسة	81

أصداء الأوراق النقاشية الملكية في الصحافة الأردنية

إعداد

دانية محمود عطية الحويان

المشرف

الأستاذ الدكتور سعد أبو دية

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل محتوى الأوراق النقاشية ومعرفة أهم المؤشرات التي تؤكد عليها هذه الأوراق،كما تهدف هذه الدراسة أيضاً إلى التعرّف على ردود الأفعال ووجهات النظر من كافة أطياف المجتمع الأردني حول هذه الأوراق النقاشية وبيان أهم المبادئ والممارسات التي ركّزت عليها هذه الأوراق.

اعتمدت هذه الدراسة على منهج تحليل المضمون في تحليل الأوراق النقاشية وتحليل ردود الأفعال على الأوراق النقاشية ومعرفة إنْ كانت هذه الردود تقوم بشرح أو تبسيط الأفكار الواردة في الأوراق النقاشية أم أنها مجرد تلخيص وإعادة لما قاله الملك.

وخلصت الدراسة إلى أن معظم ردود الفعل والآراء تحمل تلخيصاً للأوراق وإعادة ذكر ما جاء في الأوراق، أما الأفكار المتعلقة بالشرح أو التبسيط أو المساعدة في تنفيذ هذه الأفكار فهي قليلة جداً مقارنة مع تركيز المعلقين على الأفكار التي وردت في الأوراق فقط دون أي إشارة للخطوات الإجرائية التي تساعد في تفعيل الأوراق، وكانت أغلب التعليقات صحفية، وليس هناك من مؤشرات على أن المعلقين قرأوا الأوراق جيداً. فكان من المفروض أن تشكل ورشة عمل ويناقش الأوراق مختصون ويقدموا لصانع القرار آلية تنفيذ ويوضحوا المصاعب والعقبات التي واجهتهم، وهذا أفضل بكثير من تعليقات بدا واضحاً إنها اكتفت بالتلخيص والعرض.

كما تفترض هذه الدراسة فرضية أساسية مفادها أنّ الصحافة الأردنية تستجيب لهذه الأوراق النقاشية، كما تفترض أن هناك متغيرين وهما المتغير المستقل وهو الأوراق النقاشية والمتغير التابع وهو دقة استجابة الصحافة الأردنية لهذه الأوراق.

إن الباحثة أقدمت على هذه الدراسة بحياديّة تامة وبروح موضوعية مستعينة بأدوات البحث كما تفرض المنهجية العلمية، وتم ذلك كلّه دون أن تهدف الى ابراز سلبيات الاستجابة للأوراق الخمسة التي طرحها الملك، كذلك دون أن تهدف الى ابراز الايجابيات وإنما أرادت كشف ما هو موجود فعلاً سواء كان ايجابيا ام سلبياً فكانت هذه النتائج التي توصلت إليها الباحثة ومن ثم عقّبت عليها بتوصيات واقتراحات.

ولا تخفى ما في هذه الاستجابات من سطحية أو اعادة أو تلخيص مع أن رغبة الملك اكبر من مجرّد الاستجابة والموافقة دونما نقاش استجابةً لروح العصر ولمتطلبات الديمقراطية وضرورة المشاركة اذ لم يعُدْ كافياً في أدبيّات الملك مجرّد إبداء الثقة والموافقة اذ لابد من التفاعل ومن إبداء الآراء المعّمقة والحلول لتكون المشاركة جماعيّة ولمصلحة الوطن والمواطن.

ولعل جانباً من الخطورة والأهمية يكمن في هذه الاستجابات لأنها صدرت عن مسؤوليين او وزراء أو كتّاب لهم جميعاً سابق تجربة ويُفترض فيهم أن يتقدّموا بكل ما من شأنه ان يُثري الروح الديمقراطية ويكون رديفاً للملك في خطواته الحثيثة نحو المزيد من التقدم والازدهار والعمل لمصلحة الوطن.

مقدمة

منذ أن تسلم الملك سلطاته الدستورية وضع رؤية واضحة للإصلاح الشامل ومستقبل الديمقراطية في الأردن. ومن خلال هذه السلسلة من الأوراق النقاشية التي ينشرها الملك، فإنه يسعى إلى تحفيز حوار وطني حول مسيرة الإصلاح وعملية التحول الديمقراطي التي يمر بها الأردن، بهدف بناء التوافق، وتعزيز المشاركة الشعبية في صنع القرار، وإدامة الزخم البناء حول عملية الإصلاح.

الأوراق النقاشية الملكية بدأها الملك في شهر كانون الاول من عام 2012 وهي رسائل مكتوبة موجهة للشعب وهي من الاساليب النادرة التي تصدر عن صانع القرار إذْ يوجه الشعب من خلال الكلمة المكتوبة. اراد الملك من هذه الاوراق الوصول الى ديمقراطية متجددة تتناسب مع زماننا عن طريق الحكومات البرلمانية سعياً وطموحاً الى نظام ديمقراطي في دولة ديمقراطية كما هو في الغرب، ولا يمكن للديمقراطية ان تنتعش دون سيادة القانون وبناء المؤسسات إذْ اننا نلاحظ وجود اصرار على سيادة القانون في هذه الاوراق. ودعا ايضا لإقامة نظام ديمقراطي لأنّ المواطنة هي الاساس ،فمنذ القدم فان الديمقراطية مرتبطة بالمواطنة وان تكون المواطنة دائمة لا تشمل مواقف معينة فقط ،بل مطلوب من المواطن ان يبادر إلى المشاركة في هموم ومشكلات البلاد في كل زمان ومكان، فلا تقتصر فقط على ادلاء المواطن بصوته في الانتخابات، وان من اهم اولوياتها هي المحاسبة والمساءلة، فالمادة 17 من الدستور الاردني تنص على ان (للأردنيين الحق في مخاطبة السلطات العامة فيما ينوبهم من أمور شخصية أو فيما له صلة بالشؤون العامة بالكيفية والشروط التي يعينها القانون) وللوصول إلى دولة ديمقراطية فأن الاحزاب السياسية ضرورية بالإضافة لمؤسسات المجتمع المدني إذْ اكد الملك على ضرورة الاحزاب السياسية وضرورة المشاركة فيها إذْ اختلفت النظرة للأحزاب وسوف تصبح المشاركة بالأحزاب في ازدياد. فلا ديمقراطية بلا برلمان ولا برلمان بدون احزاب كما هو سائد بالغرب.

فطموح الملك هو الوصول الى حكومات برلمانية ،وللوصول لهذه الحكومات نريد احزاباً سياسية قوية، ودعا الملك أيضاً في هذه الاوراق إلى تعزيز مفهوم الحوار وأهميته ، وقبول الاختلافات والتنوع في الاراء لأنها من الشروط ذات الأهمية في الحوار الديمقراطي. وتحدث أيضا عن بعض المبادئ الديمقراطية التي تؤدي للطريق الصحيح والانتقال لمرحلة جديدة مليئة بالانجاز ضمن وجودها داخل حس وطني، ومن هذه المبادئ احترام حقوق الانسان وكرامته وأهمية المواطنة وضرورة الحوار مهما كان هناك اختلاف وتنوع في الاراء. وتناول عدة قضايا من بينها ضرورة احترام وقبول الرأي الآخر فهو قيمة إنسانية نبيلة قبل ان يكون نهجاً ديمقراطياً.

وتناول موضوع التعددية في المجتمع وأكد ان التنوع في المجتمع لا يؤثر على المجتمع الحديث بل يزيده قوة وانسجاما في ظل وجود الحوار، فمن المعروف ان التعددية تؤدي الى الانقسام والانشقاق، ولكن بوجود الحوار وتقديم المصالح العامة على المصالح الخاصة ندعم التوافق والوحدة الوطنية، فالمادة 6 من الدستور تؤكد على ان المواطنين متساوون مهما اختلف العرق والجنس والدين، لأنّ ما يجمعنا هو الهوية الجمعية والدستور فلا ديمقراطية بدون تعددية، فنحن جميعا نصنع الديمقراطية في الدولة، والتعددية والهوية الجمعية مهمة لبناء دولة ديمقراطية. وتحدث أيضا عن ضرورة التدرج في التطور السياسي .

فالأوراق النقاشية كانت للمواطنين كافة،وهي فرصة للجميع لالتقاء الافكار ومناقشتها سواء الاحزاب او الحكومات او المجالس النيابية فقد أكد الملك على دور الاحزاب لتكون فاعلة بالمجتمع وان تنتخب المجالس النيابية على أساس حزبي، فالقوائم الحزبية هي وسيلة الاحزاب للوصول بشكل رسمي كما تلتزم الحكومات بالتنفيذ، وواجب المواطن اختيار من يمثله في البرلمان ليختار الانسب والأقدر بعيدا عن المصالح الشخصية وصلة القرابة. وهذه الاوراق ما هي إلا برامج لتحقيق الإصلاح وتحقيق التطور بمراحله المختلفة . فالهوية الاردنية قوية راسخة وهذا البلد قدم الكثير خلال الخمسين سنة منذ عهد الملك الحسين طيب الله ثراه، وفيه الكثير من الانجازات على المستوى الانساني والوطني، وهو المجتمع الوحيد الذي استطاع المحافظة على انجازاته في ظل ما تشهده المنطقة من توترات وثورات عرفت باسم الربيع العربي .

مشكلة الدراسة:

تعد الأوراق النقاشية نهج عمل مستقبلي للتحول الديمقراطي والإصلاح والتعددية والتغيير وسيادة القانون والإصلاح والعدالة والنزاهة والمحاسبة والحكومات البرلمانية وهذه كُلها تصب في مجملها في خدمة المواطن وبناء الديمقراطية السليمة لتكون أساساً للحوار على المستوى العام وتهدف إلى إثراء النقاش السياسي بين كافة أطياف المجتمع الأردني.

وهذا ما جعل الباحثة تقوم بهذه الدراسة لتحليل مضمون الأوراق ومعرفة ردود الأفعال ومدى استجابة الصحف لهذه الأوراق النقاشية.

والسؤال المحوري هنا هو هل كانت هناك استجابة من قبل الصحافة الأردنية لهذه الأوراق النقاشية؟

ويتفرع من هذا السؤال عدد من الأسئلة الفرعية وهي:

- ما المقصود بالأوراق النقاشية ومتى ظهرت؟
- ما أهم المؤشرات التي تؤكد عليها الاوراق النقاشية؟
- ما الهدف السياسي من الأوراق النقاشية؟
- ما المفاهيم والمبادئ الأساسية المنظمة لعملية التحول الديمقراطي؟

أهمية الدراسة:

تتضح أهمية الدراسة في إستجلاء مضمون الأوراق ومحاولة الباحثة التوصل إلى مدى استجابة الصحافة الأردنية للأوراق النقاشية، وذلك لما تحمله هذه الأوراق من أفكار ومحاور إصلاحية سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية.

ويمكن تقسيم أهمية الدراسة إلى:

- الأهمية العلمية:تتمثل بالتركيز على محتويات الأوراق الملكية وتوضيح ما تتضمنه هذه الأوراق من أفكار ونهج سياسي ورسم خارطة الطريق للمستقبل.
- الأهمية العملية: إن أهمية هذه الدراسة العملية تتجلى في ما ستضيفه إلى الدراسات السابقة والآراء والمناقشات التي تناولت تحليل محتويات الأوراق الملكية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

1. تحليل محتوى الأوراق النقاشية
2. التعرف إلى ردود الأفعال ووجهات النظر لكافة أطياف المجتمع الأردني بمحتوى هذه الأوراق ومدى الاختلاف في وجهات النظر والتنوع في وجهات النظر والآراء.
3. بيان أهم المبادئ والممارسات الأساسية التي تركز عليها هذه الأوراق.

فرضيات الدراسة:

- تفترض الدراسة فرضية أساسية مفادها أن الصحافة الأردنية تستجيب لهذه الأوراق النقاشية .
- تفترض الدراسة أن هناك متغيرين وهما المتغير المستقل وهو الأوراق النقاشية والمتغير التابع وهو دقة استجابة الصحافة الأردنية لهذه الأوراق.

الدراسات السابقة:

كانت أهم الدراسات السابقة على النحو الآتي:

1. في دراسة للأستاذ الدكتور سعد أبو دية تحت عنوان (الفكر السياسي الأردني)[1] التي هدفت الى تحليل كتب التكليف التي وجهها جلالة الملك حسين بن طلال لرؤساء الوزارات خلال الفترة من (1953-1988)

وقد خلصت هذه الدراسة الى ان كتب التكليف ركزت في الخمسينات على موضوع الاكتفاء الذاتي الذي ارتبط بإرادة الأردن السياسية عندما اشتدت عليه الضغوط السياسية وواجه مشكلات المعونات الخارجية بعد إنهاء المعاهدة البريطانية وتلقى مساعدات عربية لم تستمر ثم أخذ يتلقى مساعدات امريكية.

(ٱ) أبو دية، سعد(1988)، **الفكر السياسي الاردني**، عمان: دار البشير.

وفي الستينات ركزت هذه الكتب على التخطيط فظهرت خطط التنمية غير ان حرب (1967) غيرت في هذه الاستراتيجية مما اضطر الاردن ان يجند الموارد والمساعدات في دعم الصمود في الضفة الغربية.

أما في السبعينات فقد ركزت على اعداد الاجهزة والوسائل اللازمة لتنفيذ خطة التنمية للسنوات الثلاث وتنفيذ خطة السنوات الخمس وبعث نهضة زراعية تجعل الاردن مصدر خير وبركة واستئناف الجهد للكشف عن خيرات البلد.

وفي الثمانينات يلاحظ ان كتب التكليف ركزت على مشكلات الاقتصاد ومعالجتها في عدة مجالات ومنها القطاع الخاص حتى يستعيد حيويته والاقتصاد الزراعي حتى تمنح الثقة للمزارعين وتشجيع الاستثمار وتحديث قانون تشجيع الاستثمار الاردني.

2. وبين سمير الرفاعي (2014) [1] ان الملك سعى ويسعى لتوفير البيئة الأنسب للحوار، وتوسيع قاعدة المشاركة، وتمثيل كافة الرؤى والخلفيّات السياسيّة والاجتماعيّة والفعاليّات الاقتصاديّة، في حواراتٍ متّصلة، وعبر آليّاتٍ تعدّدت أشكالها وعناوينُها ولتأكيد هذه الغاية، قدّم الملك إسهاماً كبيراً، شكّل دفعةً قويّة للحوار، من خلال سلسلة من الأوراق النقاشيّة التي طرحها الملك منشورةً، للرأي العام؛ فصّل فيها قائدُ البلاد رؤيته الواضحة، والمنهجيّة، حول مفهوم وأولويّات ومكوّنات العمليّة الإصلاحيّة، بأبعادها الشاملة.

3. أكد محمد أبو قديس (2014) [2] في ندوة الجامعة العربية المفتوحة على أهمية دور الجامعات في تعميم الأوراق النقاشية وفتح حوار مع الطلبة والهيئة التدريسية حول مضامينها، وأفاد بان الجامعة تعمل على إشراك الطلبة فيها للمناقشة والحوار حولها وحول مستقبل الإصلاح السياسي في الأردن، وأوضح أن الجامعة طرحت الأوراق للمناقشة ضمن بعض المساقات المتعلقة بتاريخ الأردن ونظامه السياسي.

4. بينما بيّن موسى المعايطة (2014) [3] أن الأوراق النقاشية طرحت منهجا واضحا للإصلاح يرتكز على الإصلاح التدريجي الآمن، والمتوافق عليه، وأضاف ان ذلك جنب الاردن ما وقع فيه الكثيرون في المنطقة من فوضى واضطراب، وأضاف المعايطة أن الديمقراطية هي منظومة تشاركيه، وأنه لا يوجد ديمقراطية بدون تعددية، ومن الطبيعي أن يكون هناك

([1]) الدستور، عمان، العدد 16944، تاريخ 16-9-2014.

([2]) الدستور، عمان، العدد 16944، تاريخ 16-9-2014.

([3]) الدستور،عمان، العدد 16945، تاريخ 17-9-2014.

اختلافات في وجهات النظر ومصالح متنافس عليها بين مختلف الأطراف، لكن يبقى الحوار واحترام الرأي الآخر، واللجوء للطرق السلمية لحل الاختلافات أساسا لا بد منه.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بأنها تبحث بأسلوب معمق في الأوراق النقاشية الملكية وبكونها قد تطرقت لاستجابة الصحف لهذه الأوراق النقاشية.

منهجية الدراسة:

ستقوم الباحثة في هذه الدراسة باستخدام منهج تحليل المضمون الذي سيركز على تحليل المضمون للأوراق النقاشية وكذلك تحليل المضمون للمقالات الصحفية التي كانت تظهر بعد الأوراق النقاشية ومعرفة ردود الأفعال حول الأوراق النقاشية وهل كانت هذه الردود في الصحافة الأردنية تقوم بشرح أو تبسيط الأفكار الواردة في الوراق النقاشية أم كانت مجرد تلخيص وإعادة لما قاله الملك في هذه الأوراق ،حيث ان معظم التعليقات كانت عبارة عن تلخيص وكانت معظمها تعليقات صحفية لا تشير إلى أنّ المعلقين قد قرأوا فعلاً هذه الاوراق .

فالأفكار التي تركز على تنفيذ هذه الأفكار الواردة في الأوراق كانت قليلة جداً مقارنة مع تركيز المعلقين على الافكار التي وردت في الاوراق لكنْ دون أي إشارة للخطوات.

الفصل الاول

تحليل الورقة النقاشية الاولى والتي جاءت بعنوان

(مسيرتنا نحو بناء الديمقراطية المتجددة)

المقدمة:

بادر الملك إلى طرح الاوراق النقاشية وكانت هذه الورقة باكورة الاوراق الخمسة حيث تضمنت الكثير من الافكار فقد طرح فيها رؤيته لترسيخ الديمقراطية وخريطة واضحة المعالم لمسيرة الاصلاح وقد ركزت هذه الورقة على الاصلاح والفساد.

ضمن هذا الفصل تحليل الورقة النقاشية الاولى وملخص آراء العديد من ابناء الشعب الاردني بمختلف أطيافه ومواقعهم وانتماءاتهم السياسية وفي هذا الفصل تتطرق الباحثة الى عدة محاور رئيسية: نظام دولي، نظام اقليمي، الجيش، التربية والتعليم، الزراعة، الامن، الصحة، التعليم العالي،الاصلاح والفساد.

من اهم المصطلحات التي جاءت في هذا الفصل:

- **النظام الدولي:** يقصد بالنظام الدولي مجموعة من الوحدات المترابطة نمطيا من خلال عملية التفاعل. ويتميز بالترابط بين وحداته،ذلك ان سلوك كل وحدة محكوم جزئيا بسلوك الوحدات الاخرى. كما ان التفاعل الذي يتم داخل النظام ليس تفاعلا عشوائيا ، وإنما تفاعل وسلوك نمطي يمكن ملاحظته وتفسيره والتنبؤ به. ويتميز النظام ايضا بوجود عملية دائرية من رد الفعل الاسترجاعي تعود بمقتضاها الى الفاعلين في النظام وآثار افعالهم الأولية في شكل ايجابي وسلبي. (١)

- **النظام الاقليمي**: هو نظام التفاعلات الدولية في منطقة ما تحدد على اساس جغرافي. (٤)

(ٱ) أبو دية، سعد(1990)، **عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية،** (ط1)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص ص 27-38.

( ) أبو دية، سعد(1990)، **عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية،** (ط1)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص ص 27-38.

- **الاصلاح السياسي:** هو عملية تعديل وتطوير جذرية او جزئية في شكل الحكم او العلاقات الاجتماعية داخل الدولة في اطار النظام السياسي القائم وبالوسائل المتاحة واستنادا لمفهوم التدرج وبمعنى آخر فأنه يعني تطوير كفاءة وفاعلية النظام السياسي في بيئته المحيطة داخليا وخارجيا. (ٓ)

وفيما يلي تحليل للورقة النقاشية الاولى:

بادر الملك إلى طرح الاوراق النقاشية وكانت هذه الورقة باكورة الاوراق الخمسة وقد تضمنت الكثير من الافكار فقد طرح فيها رؤيته لترسيخ الديمقراطية وخريطة واضحة المعالم لمسيرة الاصلاح، وبهذه الورقة مهد الملك الطريق للحوار المسؤول والبنّاء باعتباره الأسلوب الوحيد لبناء التوافق الوطني .وحفز الملك المواطنين والأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني للدخول في حوار حول القضايا الكبرى التي تواجه الوطن وفي مقدمتها الوضع الاقتصادي والفقر والبطالة والأسعار.

وقد جاءت الورقة الاولى تحت عنوان مسيرتنا نحو بناء الديمقراطية المتجددة وقد جاء توقيت نشرها مع بداية الحملات الانتخابية لمجلس الامة وأشارت الورقة الى مسؤولية الملك في تشجيع الحوار في المسيرة الوطنية نحو طريق التحول الديمقراطي، كما تضمنت تحفيز المواطنين للدخول في حوار بنّاء حول القضايا الكبرى التي تواجه الاردن.

وقد تم تكريس هذه الورقة للحديث حول مجموعة من الممارسات التي يؤمن الملك بأن الاردن بحاجة الى تطويرها وتجذيرها في السير نحو الديمقراطية، وأشارت الورقة الى ان الانتخابات النيابية تشكل احدى المحطات الاساسية على خارطة طريق الاصلاح السياسي.

وفي هذا السياق اشار الملك إلى أنه لابد من استمرار الحوار والنقاش، وان يبادر الناخبون للتصويت على اساس مواقف المرشحين من الاولويات الاساسية التي يطرحها المواطنون وليس على أساس العلاقات الشخصية أو صلات القربى.

(ٓ) المشاقبة، أمين وداود علوي، المعتصم بالله (2010)، **الإصلاح السياسي والحكم الرشيد**، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، ص7.

وتدعو الورقة إلى ممارسة المواطنة الحقة من خلال المساءلة ومما يفرض على المواطنين مساءلة من انتخبوهم على اساس الالتزامات التي قطعوها على انفسهم وفي مقدمتها محاربة الفقر والبطالة وتحسين الخدمات والحد من الغلاء ومحاربة الفساد والحد من إهدار المال العام . وركزت الورقة على ان الخلاف في المجتمع الديمقراطي عملية مشروعة، ولكنه خلاف لا يقود الى الاختلاف بل الى الحوار للوصول الى الوفاق الوطني والقواسم المشتركة والالتزام بالحوار والنقاش سبيلا لحل الاختلاف في الرأي قبل الانسحاب من طاولة الحوار والنزول الى الشارع.

وأكدت الورقة على ان حركة النهوض والتطور لا تستمر وتزدهر الا من خلال الإيثار الذي يعلي البناء والتفاني من اجل المصالح العليا للجميع.

كما اشارت الورقة الى ضرورة تجذير اربعة مبادئ رئيسية في السلوك السياسي والاجتماعي لبناء النظام الديمقراطي المنشود والإبقاء على تلك المبادئ واستمرارها بعد الانتخابات لكي تترسخ وتصبح جزءا من السلوك اليومي .

أولاً: احترام الرأي الآخر أساس الشراكة بين الجميع:

ويتضمن هذا المبدأ العمل على توسيع دائرة الاحترام والثقة المتبادلة بيننا، وبناء لحمة تجمع الأردنيين على أساس احترام الإنسان وكرامته.كما يتضمن ضرورة تفهّم الرأي الآخر.

ثانياً: المواطنة لا تكتمل إلا بممارسة واجب المساءلة:

دعا الملك المواطنين إلى الانخراط في بحث القضايا والقرارات المهمة ذات الأولوية وسبل إيجاد حلول لها، من خلال المشاركة في الحملات الانتخابية، ومن خلال التصويت و أن الديمقراطية عملية مستمرة من خلال مساءلة من يتولون أمانة المسؤولية، ومحاسبتهم على أساس الالتزامات التي قطعوها على أنفسهم. كما أن الديمقراطية مستمرة أيضاً من خلال الانخراط في نقاشات وحوارات هادفة حول القضايا التي تهم الوطن والمواطنين وفي مقدمتها محاربة الفقر والبطالة، وتحسين خدمات الرعاية الصحية والتعليم والمواصلات العامة، والحد من آثار الغلاء المعيشي، ومحاربة الفساد بأشكاله وأي إهدار للمال العام.

ثالثاً: الاختلاف لا يؤدي الى الافتراق فالحوار والتوافق واجب وطني مستمر:

يشير هذا المبدأ الى ان الاختلاف لا يؤشر على وجود خلل، بل إن الاختلاف المستند إلى الاحترام هو دافع للحوار، والحوار فيما بين أصحاب الآراء المختلفة هو جوهر الديمقراطية، والديمقراطية هي الأداة التي تجعل من الحلول التوافقية أمراً يمكننا من المضي إلى الأمام . ودعا جلالته الى الالتزام بالحوار والنقاش سبيلا لحل الاختلاف في الرأي.

رابعا: جميعنا شركاء في التضحيات والمكاسب:

يشير هذا المبدأ الى أن الديمقراطية في جوهرها لا تعني وجود رابح أو خاسر، فالقوة تكمن في القدرة على التعامل مع المتغيرات.

وفيما يلي تحليل للورقة النقاشية الاولى حسب المحاور التي وردت فيها:

جدول رقم (1)

تحليل الورقة النقاشية الاولى (مسيرتنا نحو بناء الديموقراطية المتجددة)

29 كانون الاول 2012

المحور	الورقة الاولى 29/ كانون الاول /2012
نظام دولي	لم يرد في الورقة الاولى ما يشير الى النظام الدولي
نظام اقليمي	لم يرد في الورقة الاولى ما يشير الى النظام الاقليمي
الجيش	لم يرد في الورقة الاولى ما يشير الى الجيش
التربية والتعليم	طلبت الورقة الملكية من الناخبين الدخول في نقاشات وحوارات هادفة حول القضايا التي تواجه المجتمع المحلي والوطن كافة
الزراعة	لم يرد في الورقة الاولى ما يشير الى الزراعة
الامن	لم يرد في الورقة الاولى ما يشير الى الامن
الصحة	طلبت الورقة الملكية من الناخبين الدخول في نقاشات وحوارات هادفة حول القضايا التي تواجه المجتمع المحلي والوطن كافة ومنها تحسين الخدمات الصحية
التعليم العالي	لم يرد في الورقة الاولى ما يشير الى التعليم العالي
الاصلاح	الرؤية الملكية لمستقبل الديمقراطية في الأردن وخارطة الإصلاح وكُرست الورقة للحديث حول مجموعة من الممارسات التي يرى الملك حاجة إلى تطويرها وتجذيرها على امتداد رحلة الاردن نحو الديمقراطية، ضمن النظام الملكي الدستوري وقد تناولت الورقة الحديث عن الانتخابات النيابية وفي هذا السياق حمل الملك الناخبين المسؤولية الوطنية لمناقشة ومحاورة المرشحين للتعرف إلى توجهاتهم نحو القضايا

	الوطنية المهمة، كما نادى الملك بضرورة تطوير الممارسات الديمقراطية وطرح اربعة مبادئ اساسية في هذا السياق هي : احترام الرأي كأساس الشراكة بين الجميع ، وان المواطنة لا تكتمل إلا بممارسة واجب المساءلة وتمثل المبدأ الثالث بإمكانية الاختلاف ولكن دون الافتراق لان الحوار والتوافق واجب وطني مستمر وأخيرا مبدأ الشراكة في التضحيات والمكاسب. ودعت الورقة المواطنين الى تبني المبادئ والممارسات الديمقراطية لترسيخ سلوكيات المواطنة الصالحة، المؤمنة بالديمقراطية نهج حياة. كما دعت الى استثمار هذه الفرصة التاريخية لممارسة حقوقهم ومسؤولياتهم، خصوصاً في ظل التعديلات الدستورية الأخيرة التي كرست مكانة الشعب شريكاً حقيقياً في صناعة القرار، وأن يتحملوا واجباتهم الوطنية بانتخاب مجلس نواب كفء قادر على خدمة الصالح العام وضمان مستقبل أفضل لأردننا الحبيب.
الفساد	طلبت الورقة الملكية من الناخبين الدخول في مناقشات وحوار مع المرشحين لمحاربة الفساد بأشكاله وأي إهدار للمال العام.
اخرى	ركزت الورقة فقط على الانتخابات النيابية ومسؤولية الناخبين والمرشحين على حد سواء

ويلاحظ ان تركيز الملك كان على الحوار ومناقشة المرشحين للانتخابات، ويلاحظ ان الورقة تستهدف الناخبين والمرشحين وتحملهم المسؤولية وتطلب منهم الحوار لانتخاب مجلس نواب مؤهل صاحب كفاءة ، وهي كما يلاحظ لا تخاطب المواطن في الشؤون السياسية الدولية ولا الاقليمية، بل تركز على موضوع الحوار ومسؤولية الناخبين والمرشحين لانتخاب مجلس نواب كفؤ وقادر.

وفيما يلي تعليقات الفعاليات الثقافية والسياسية والاجتماعية،وسوف تستعرض الباحثة آراء هذه الفعاليات وتحاول ان تحدد فيما إذا كانت هذه الفعاليات متجاوبة فعلا مع الورقة النقاشية وان ما جاء في هذه التعليقات هو استكمال لما قاله الملك او شرح له او تفسير او تبنٍ له ام أن الأمر مجرد تعليق بسيط فقط.

جدول رقم (2)

بعض الآراء الواردة في الصحافة حول الإصلاح في الورقة الأولى

الاصلاح	
الدكتور/ احمد الجوارنة: استاذ التاريخ في جامعة اليرموك	اشار إلى ان الورقة الاولى جاءت مؤشرا على بداية مرحلة سياسية جديدة في بلدنا، اذ اشتملت على الكثير من الآراء البناءة الهادفة الى تحديث الاردن وتجديد رؤيته المستقبلية ، وأشار الى ان المرتكزات التي يرى الملك انها لمصلحة المواطنين تقوم على تحفيز المواطنين الاردنيين على الدخول في حوار وطني شامل وان الانجازات الوطنية الكبيرة لا تتحقق إلا من خلال ترسيخ قيم الديمقراطية واعتبار الانتخابات النيابية القادمة احدى المحطات الاساسية على خارطة طريق الاصلاحات الشاملة وان المساءلة والمراقبة والمتابعة هي ممارسات تتحقق من خلالها المواطنة التي تؤدي الى تحقيق العدالة والمساواة. **وهكذا يلاحظ انها تعليق وليس فيها استكمال للفكرة او شرحها او تبسيطها.**
الدكتور/ حسين الخزاعي: عميد كلية الاميرة رحمة الجامعية	اشار إلى ان الورقة الملكية هي خارطة طريق سياسية واجتماعية وتربوية للمجتمع للانطلاق نحو المستقبل بكفاءة وثقة بالنفس وعزيمة لتحقيق طريق الاصلاح الحقيقي والواقعي الذي تريده غالبية المجتمع ،وطالب الخزاعي ان يتم قراءة هذه الرسائل والوثائق التي يصدرها الملك بتمعن ودقة وان تعمل المدارس والجامعات والمعاهد على تدريسها ضمن مناهجها.

الاصلاح	
ويلاحظ هنا ان ما جاء في التعليق دعوة لقراءة الورقة في المدارس والجامعات وهذا الرأي يدعو لاستكمال دور الورقة.	
اشار الى ان الملك وضع النقاط على الحروف ووجه ابناء شعبه لما فيه الخير والإصلاح كما اشار الى اهمية الاستفادة من الرؤى والأفكار الملكية الموجهة للوطن وأبنائه والتوجه نحو الانتخابات النيابية وفق منهج خدمة الوطن اولا وتفعيل المشاركة في العملية الاصلاحية. **ويلاحظ انها استكمال لما قاله الملك حول اختيار الانسب للانتخابات ليكون مجلساً ذا كفاءة.**	الدكتور/عبد الرحيم الحنيطي: رئيس جامعة مؤتة
اكد ان خطوة الملك بنشر الاوراق تعد قمة الحكمة لان من الضروري ان يوضح الملك رؤيته للإصلاح الديمقراطي والسياسي وأشار الى ان الحديث عن الاصلاح من القائد الاعلى يعطي الامور جدية ووضوحا اكثر ويعطي تصورا عاما واستراتيجيا للإصلاح ، وأضاف ان الملك فسر الاصلاح المطلوب ، كما لفت العناني الانتباه الى اهمية فكرة الملك بمشاركة الجميع وهي بادرة رائعة وتستحق المتابعة والاستجابة وتسمح للتبادل الذهني بين العقائد والشعب. **وهنا إشارة للإصلاح المطلوب**	جواد العناني:نائب رئيس وزراء سابق
أكد ان الرؤية الملكية السامية ترتكز نحو المستقبل الافضل ، وعلى اهمية الاصلاح باعتباره اولوية وضرورة وطنية ، واستجابة لرغبة وطنية ، بالتغيير والتحديث والتطوير كما أشاد كريشان بإصرار الملك على مشاركة الجميع في صنع القرار لترجمه خريطة الطريق ،لانجاز منظومة الاصلاح السياسي ، لتكون بوابة العبور لمرحلة جديدة من العمل.	توفيق كريشان: نائب رئيس وزراء سابق

الاصلاح	
	وهنا تكرار لفكرة التركيز على الاصلاح.
مجحم الخريشا: وزير ونائب سابق	اشار الى اهمية الاوراق النقاشية المتضمنة رؤية الملك لمسيرة الاصلاح الشامل في الاردن في مختلف المجالات المتعددة لأنها تؤكد على توفر الارادة الحقيقية للإصلاح ، كما انها تطرح للحوار الوطني آليات لترجمة المبادئ الديمقراطية والأطر العامة التي لا يختلف حولها كافة الاردنيين للوصول الى توافق وطني حول الانتقال الديمقراطي الحضاري. **هنا إعادة لما قاله الملك حول الإصلاح.**
سمير الحباشنة : وزير داخلية سابق	اكد ان الملك يمهد الى ترسيخ ثوابت للحياة السياسية الاردنية ، فقد تضمن حديثه فهما مكثفا متعلقا بالمواطنة بشعار "كلنا اردنيون ..كلنا للأردن " على اساس انه لا فرق بين الاردنيين فالجميع يسعى الى تغليب التنوع على الاختلاف. **التركيز على المواطنة.**
عبد الشخانبة: وزير عدل سابق	اشار الى ان الورقة الملكية اوضحت رؤية الملك لمسيرة الاصلاح الشامل بالأردن في مختلف المجالات وأكد الشخانبة ان نشر هذه الرؤية جاءت في وقت مهم جدا وهو بدء الحملات الانتخابية لاختيار ممثلي الشعب في المجلس النيابي المقبل . كما اشار الشخانبة الى ان الورقة اكدت على اهمية الرأي والرأي الاخر كما اشار الى ان الورقة اكدت ايضا على تطوير الممارسات الضرورية لتحقيق الديمقراطية مثل الممارسات المرتبطة بمفهوم المواطنة الصالحة القائمة على ضرورة احترام الرأي الاخر وتوسيع دائرة الاحترام والثقة بين المواطنيين، وبين ان الملك اكد على ضرورة التركيز على مفهوم المواطنة الصادقة والتي لا تكتمل إلا بممارسة واجب المساءلة .

الاصلاح	
	ركز على ما جاء في موضوع المساءلة.
موسى المعايطة: وزير التنمية السياسية السابق	اشار إلى ان الملك معني بالإصلاح السياسي وفتح باب الحوار بهذا المجال وأكد المعايطة ان الملك هدف من خلال هذه الخطوة الحكيمة الى ان يؤسس لحالة حوار مهمة، والاستماع للرأي والرأي الاخر . **التركيز على أهمية الحوار**
محمد حتاملة : نقيب الممرضين	اشار الى ان الورقة الملكية توفر مناخا من الاطمئنان والثقة بالنفس لجميع ابناء الوطن بما فيهم الاتجاهات المعارضة وهذه قاعدة قوية لتعزيز المشاعر الوطنية لدى النشطاء السياسيين تساعدهم على العمل السياسي المعارض وأشار إلى أن الملك وضع ثقافة وطنية تزيل مشاعر العداء تجاه المعارضة بشكلها الصحيح فالوحدة الوطنية والسلم السياسي هي الاولويات الاولى التي نحن بأمس الحاجة اليها لأنها طريق الاصلاح وأشار الى ان في الورقة دعوة واضحة لكي يشارك الجميع بعملية الاصلاح والتقدم وتكون المشاركة بأشكال متعددة مثل الترشح للانتخابات والتصويت والعمل المعارض. واعتبر ان المنهج الذي سلكه جلالة الملك من خلال مبادرته لطرح افكار للنقاش هو منهج فريد عالميا. **أشار لفكرة إزالة مشاعر العداء تجاه المعارضة.**
محمد عبابنة : نقيب الصيادلة	اشار الى ان ما جاء في الورقة النقاشية هو تعبير صادق عن ضمير الامة وضمير كل مواطن اردني يتطلع لتحقيق الاصلاحات وتكريس العمل الديمقراطي والنقد البناء لرفع مستوى مؤسسات الوطن الذي يمكن من خلاله تحقيق كافة انواع الاصلاح .

الاصلاح	
	ويلاحظ انه يلفت الانتباه إلى أهمية النقد البناء.
اخليف الطراونة: رئيس الجامعة الاردنية	اشار إلى ان الورقة الملكية تخاطب كل الفعاليات الحزبية والحركات وغيرها ووضعت الخطوط العريضة للمواطنة التي تضمنت اربعة مبادئ رئيسة ومن اهمها احترام الرأي الاخر ما بين جميع الاطراف إذْ لا يمكن ان يكون الشخص مسؤولا الا اذا ادى واجبه ومارس حقه ، كما بين ان الملك ركز على قيمة الحوار الهادف البناء المسؤول وان كل فئات المجتمع شركاء بمكاسب التنمية والجميع يتقاسمون الماء والهواء والتراب، وهذه المضامين تشق خارطة الاردن الجديد وانه على الجميع ان يتحملوا مسؤولياتهم وان لا يقف احد بخندق المتشددين . **يلاحظ لفت الانتباه لتحمل الجميع للمسؤوليات.**
طاهر المصري : رئيس مجلس الاعيان	اشار الى ان الاسس التي طرحها الملك في الورقة النقاشية تتناغم مع تطلعات المواطنين وتشكل العنوان الرئيس للانطلاقة الحقيقية نحو بناء مستقبل مزدهر وفق منظومة القيم الديمقراطية. وأكد المصري ان الورقة النقاشية تؤكد القناعة والتصميم على المضي قدما نحو الديمقراطية الحقيقية من خلال الحوار والتوافق الوطني باعتباره العنوان الاساسي والرئيسي في هذه المرحلة . **يلاحظ انه ركز على اهمية الحوار للوصول الى الديمقراطية المنشودة وضرورة التوافق الوطني.**
عبد الرؤوف الروابدة: النائب الاول لرئيس مجلس الاعيان	ذكر ان ما يقوله الملك يأتي كإطار عام، موضحا ان اهمية الورقة تكمن في انها تصدر من ولي الامر وتمثل ارادة حقيقية للإصلاح .يركز على ان ما قاله الملك عبارة عن افكار عامة تأتي في اطار عام موجهة لجهات معينه وعلى هذه الجهات أخذ هذه الافكار وتطبيقها للوصول الى الإصلاح. **نلاحظ بأنه ذكر بأن ما ورد في الأوراق مجرد أفكار للملك**

الاصلاح	
	ويجب على الجهات المختصة التقاط هذه الأفكار وتنفيذها.
طلال الماضي : عين في مجلس الاعيان	اكد ان الملك حريص على الوصول الى المستوى الذي تحدث عنه في الورقة النقاشية الاولى موضحا أن مبدأ احترام الرأي والرأي الاخر مفقود كقيمة سياسية من شأنها التأسيس لمجتمع ديمقراطي . **نلاحظ بأنه ركز على أن هناك بعض المبادئ المفقودة والتي تعد قيم سياسية ضرورية في تأسيس المجتمع الديمقراطي.**
هيفاء النجار : عين في مجلس الاعيان	اشارت الى ان الملك شدد على ان الاردن يمر في مرحلة تاريخية وان المسؤوليات كبيرة في كيفية صناعة المستقبل. **نلاحظ بأنه إعادة لما قاله الملك.**
امنة الزعبي : عين في مجلس الاعيان	ذكرت ان مبادرة الملك هامة جدا في المرحلة التاريخية وان الملك اعاد الاعتبار لمنظومة القيم الديمقراطية وأضافت ان الورقة تضمنت رؤية استشرافية للملك. **نلاحظ بأنه إعادة وتلخيص لما قاله الملك.**
رجائي المعشر : عين في مجلس الاعيان	ذكر ان الملك وضع في الورقة النقاشية مبادئ ووضع آليات للوصول الى المبادئ لافتاً الى انها ورقة نقاشية وليست توجيهات وانها تضمنت مبادئ لا خلاف عليها . **نلاحظ بأنه ركز على أن الورقة تحمل مبادئ بحاجة للنقاش وأن الملك وضع آليات للوصول إلى هذه المبادئ أي أن الملك وضع أفكار موجهة للجهات المختصة والتي لابد من مناقشتها وتنفيذها.**

الاصلاح	
هيفاء ابو غزالة : وزيرة سابقة	اكدت ان أي حكومة قادمة وبرلمان مقبل لا بد ان تعتبر كلام الملك في ورقته النقاشية ،خطة عمل تنطلق منها ، لا سيما ان رأس الهرم في الدولة الملك خاطب شعبه وأبناء وطنه بروح تتسم بمهنية عالية وشفافية غير مسبوقة . وقالت ان الملك وضع المشهد الاردني أمام جميع الناس بكل وضوح وتحدث بمجالات مختلفة حيث أكد على احترام الرأي والرأي الاخر وبلور رؤية للإصلاح ، وركز الملك على قضية الديمقراطية المبنية على الحوار وأن الخلاف يعتبر صحيحا والاهم ان يتفق الجميع على قضية الوطن ، وهي خارطة الطريق ونقطة الانطلاق لرسم مستقبل الاردن وفقا لمنظومة سياسية وأخلاقية واقتصادية شاملة. **اشارت لضرورة اعتماد البرلمان القادم على هذه الورقة.**
مهند القضاة : وزير سابق	أشار الى ان الورقة بحكم طبيعتها ورقة نقاشية لا تسقط أفكارا محددة على الناس، ومن هنا تأتي اهميتها فجلالة الملك لم يشأ ان يعطي توجيهات مطلقا ، وكان الهدف منها اطلاق حوار واسع يمكن ان يتمخض عنه برنامج استراتيجي للإصلاح . وشدد القضاة على ان الملك هدف من هذه الورقة الى الحوار والنقاش تعزيزا لهدف يمكن من خلاله ان نصل الى اصلاحات وتطوير وتقوية الجبهة الداخلية ، ومن خلال ذلك فأن اساس اي تطور قادم هو الحوار بشفافية دون اي تغليف لأي مشاكل او افكار وهذا ما اراده الملك من الورقة الاولى . **وأشار انها دعوة للحوار.**
الدكتور عاطف عضيبات : وزير سابق	أشار إلى ان الورقة النقاشية التي طرحها الملك تشكل نقطة تحول في ثقافة الحكم وعلاقة الملك بالشعب والواقع الاردني. وأضاف بان الورقة وضعت أسسا ومبادئ حقيقية لضبط الحوار قائلا ان الملك استطاع من خلال ما طرحه ان يصل الى عواطف وعقول

الاصلاح	
	افراد الشعب الاردني وطرح اليات لترجمة المبادئ الديمقراطية والأطر العامة وتؤكد على توفر الارادة الحقيقية للإصلاح والخروج من أطار التوجيهات الى حيز العمل والبناء. **أشار لفكرة ضبط الحوار.**
تيسير عماري : الناطق باسم التجمع المسيحي للتصدي لتهجير المسيحيين العرب	قال ان ورقة الملك النقاشية جاءت لتعزيز النهج الديمقراطي والحوار، لأنه الاساس في كل الديمقراطيات بالعالم، مؤكدا انها شكلت خريطة طريق للعملية الاصلاحية برمتها. وأضاف ان الملك اكد في الورقة على الاصلاح وركز على النهج الديمقراطي وعلى التوافق السياسي وان يكون الجميع مشاركين في صنع القرار . **وهنا تكرار لما قاله الملك دون شرح الافكار.**
مد الله الخالدي : ناشط اجتماعي	اعتبر أن الورقة الملكية حملت في مضمونها رؤية اصلاحية واضحة في الاردن هي الاصلاح الشامل وان مسار الاصلاح والتنمية الشاملة هو الطريق الوحيد للوصول الى بر الامان وتحقيق المكاسب للوطن وحمايته وتجاوز كافة التحديات نحو البناء والتقدم الى الامام . **أشار الى ضرورة حماية الوطن وتحقيق المكاسب للوصول الى الامام وتحقيق الاصلاح المنشود والحقيقي. وهنا تلخيص دون شرح ما ورد في الاوراق.**
عدنان بدران : رئيس وزراء سابق	أكد ان قراءات الملك لمسيرة الاصلاح تعتبر خريطة طريق لتحديث الطريق الديمقراطي وجعل الاردن نموذجا عربيا يحتذى ان لم يكن عالميا ورأى بدران ان الملك وضعنا أمام مسؤولية تاريخية ولفت بدران الى ان خطوة وقراءة الملك للإصلاح من خلال الاوراق التي طرحها للجميع تحدد المبادئ الرئيسة لبناء

الاصلاح	
ديمقراطي متكامل سماها الملك " بداية المسيرة " وقال بدران ان الملك كان واضحا بطرحه ان هناك من يريد المزيد من الاصلاح، وهذا القول يؤكد جدية الاصلاح على ارض الواقع، الذي يعتبر محورا اساسيا به التعددية السياسية وتشجيع الاحزاب التي من خلالها سنصل الى التطور والإصلاح والنمو السياسي الذي نريد . وبين ان طرح الملك لمسيرة الاصلاح والأوراق التي قدمت بقلمه تقود البلاد نحو بناء الديمقراطية المتجددة. **يلاحظ انه ركز على تشجيع الأحزاب.**	

ملاحظة:

كانت معظم ردود الفعل تحمل تلخيصاً للورقة وإعادة ذكر ما جاء في الورقة.أما الافكار المتعلقة بالشرح أو التبسيط أو المساعدة في تنفيذ هذه الأفكار فهي قليله جداً مقارنة مع تركيز المعلقين على الأفكار التي وردت في الورقة فقط دون أي إشارة للخطوات الاجرائية التي تساعد في تفعيل الورقة.

هناك أفكار قليلة تطرقت لهذه الافكار الإجرائية ومنها فكرة ان تتم قراءة الورقة في الجامعات والمدارس للمتابعة والتوعية وفكرة اخرى تركز على موضوع المساءلة في مكافحة الفساد وتفعيل المساءلة وفكرة الاستفادة من الورقة في البرلمان القادم.

وهكذا يلاحظ ان الورقة استهدفت قضايا داخلية وهدفها الاول هو تشجيع الحوار بين المرشحين والناخبين للوصول الى برلمان فعال، وحملت الورقة المسؤولية للطرفين ولكن الورقة تحتاج لمتابعة وألا تصبح مجردّ ورقة على رفوف المكتبات. وكان يمكن للمناقشين والمعلقين ان يوضحوا الناحية الإجرائية بدلاً من تلخيص الورقة وإعادة الموجود فيها.

وفيما يلي جدول رقم (3) والمتضمن بعض الآراء في الصحافة حول الفساد:

جدول رقم (3)

بعض الآراء الواردة في الصحافة حول الفساد في الورقة الأولى

الفساد	
محمد عبابنة: نقيب الصيادلة	أكد ان الملك ركز على ان المواطن الاردني لا بد ان يتحلى بنكران الذات وتقديم المصلحة العامة ومصلحة الوطن على مصالحه الشخصية . كما بين العبابنة ان الورقة اكدت على ان الاساءة لمؤسسات الوطن خط احمر لا يمكن القبول به. **اشار إلى ان تقديم مصلحة الوطن من أهم الخطوات للقضاء على الفساد وحماية الوطن لتحقيق المكاسب.**
باسم سكجها	اكد ان الملك يقوم بالتسريع في الجهود المبذولة في مكافحة الفساد بإجراءات صارمة وهو يهيئ الارضية اللازمة لميثاق النزاهة وهذا ما حصل من خلال اللجنة الملكية والاهم انه يعلن عن قانون رادع سيحمل اسم الكسب غير المشروع وهذا مطلب تاريخي للمعارضة . **يلاحظ انه ركز على احد مطالب المعارضة وهو وجود قانون رادع للفساد،وهو بذلك تطبيق للفكرة الاجرائية لمكافحة الفساد بكل أنواعه. وأشار ايضاً إلى ميثاق النزاهة الوطنية والخطة التنفيذية لتعزيز منظومة النزاهة الوطنية الصادر عن اللجنة الملكية لتعزيز منظومة النزاهة الوطنية.**
الدكتور حسين محادين : تخصص علم الاجتماع	يؤكد على مسؤولية التشريع بما يفضي للخدمة العامة وان يكون التشريع بعيدا كل البعد عن اي مطمح شخصي او مصلحة ذاتية. يؤكد اهمية وجود برلمان شفاف يعمل على مصلحة الوطن بعيداً عن المصالح الذاتية ووضع مصلحة الوطن فوق كل اعتبار.

الفساد	
	التأكيد على أهمية عمل البرلمان في خدمة الوطن بعيداً عن المصالح الشخصية.
سمير الحباشنة: وزير داخلية سابق	اشار الى ان الملك اكد على ضرورة استبعاد المال الاسود لشراء ذمة المواطن. **التأكيد على ضرورة أن تكون الانتخابات نزيهه**

الخلاصة:

رغم اختلاف الإنتماءات السياسية للمشاركين في إبداء الرأي حول الورقة النقاشية الاولى التي طرحها الملك، إلا انه يتبين انهم اتفقوا بشكل عام على أن الورقة النقاشية الاولى شملت مضامين بناءة تناولت الإصلاح السياسي وبناء الديمقراطية على أسس ثابتة وطرح الملك أسلوب المناقشة والحوار لكل القضايا التي تصب في مصلحة الوطن وتفضيل المصالح الوطنية على المصالح الخاصة واحترام الرأي الاخر ونبذ العنف وسيادة فئة على اخرى، كما اتفقت مختلف الآراء على ان الورقة الاولى تشكل خارطة طريق للسير بموجبها في التغلب على التحديات التي تواجه الأردن والأردنيين، فضلاً عن ترسيخ المواطنة القائمة على أسس ثابتة .

وأن يستكمل المعقبون والمعلقون على الأوراق النقاشية موضوع التطبيق العملي، وتعود الباحثة للتأكيد على أن الناحية العملية في الاوراق يجب أن تستكمل .

وفي نظر الباحثة فإن أفضل مساهمة عملية هي أن تكون الاوراق ضمن كتاب التكليف السامي لأي رئيس وزراء أو في البيان الوزاري لأي رئيس وزراء، وكان من المفروض أن تتضمن البيانات الوزارية بعد أول ورقة هذه الأفكار.

وتزيد الباحثة أن الناحية العملية تستوفى بطرق أخرى منها:

١ -أن يشتمل القانون الانتخابي على المواصفات التي يجب أن تتوفر في نائب المستقبل بحيث يكون النائب متعلماً ومثقفاً، ويملك الرؤية الواسعة لمستقبل الوطن، وأن يكون لديه برنامج انتخابي واضح يسعى لتحقيقه ويحاسب عليه.

٢ -تضمين المناهج الدراسية بخلاصة الاوراق النقاشية بهدف تعزيز أساليب الحوار ،واكتساب المهارات واحترام الرأي والرأي الآخر.وضرورة إعادة النظر في المناهج الدراسية التي تدرس في المدارس والجامعات وتضمينها خلاصة الأوراق النقاشية ، وتهيئة الشباب لاستيعابها.

٣ -تفعيل القوانين الخاصة بتغليظ العقوبات على الجرائم التي ترتبط بالاعتداء على المال العام، ومكافحة الفساد وان تلتزم الحكومات بتوجيهات جلالة الملك بهذا الخصوص وتعزيز مبدأ سيادة القانون ،ومحاربة كل اشكال الوساطة والمحسوبية والشللية في الإدارة العامة والعليا من خلال تجفيف منابع الواسطة والمحسوبية للقضاء عليها. وتفعيل عمل دائرة مكافحة الفساد.

الفصل الثاني

تحليل الورقة النقاشية الثانية والتي جاءت بعنوان

(تطوير نظامنا الديمقراطي لخدمة جميع الأردنيين)

المقدمة:

تضمن هذا الفصل تحليل الورقة النقاشية الثانية وملخص اراء العديد من ابناء الشعب الاردني بمختلف اطيافه ومواقعهم وانتماءاتهم السياسية وفي هذا الفصل تتطرق الباحثة الى عدة محاور رئيسية: نظام دولي، نظام اقليمي، الجيش، التربية والتعليم، الزراعة، الامن، الصحة، التعليم العالي، الاصلاح والفساد.

ومن اهم المصطلحات التي جاءت في هذا الفصل:

- **الحكومة البرلمانية**: ان يساهم جميع افراد الشعب ،او قسم كثير العدد منهم، في ممارسة القوة المسيطرة النهائية وذلك عن طريق ممثلين عنهم ينتخبونهم دورياً، وتبرز فيها المهارة السياسية والمقدرة بوجه عام، وتكون الحكومة صالحه بوجود ثلاثة شروط: ان يكون الشعب مستعداً للقبول به وان يكون الشعب قابلاً و قادراً على تحمل الواجبات والقيام بتنفيذ الوظائف المفروضة عليه.( )
- **التعددية السياسية**: توزيع القوة داخل المجتمع الذي يتكون من جماعات متنوعة تضبط الصراع أو التنافس أو التعاون بشكل متساوٍ فيما بينهم، وتشير كذلك إلى مؤسسة السلطة الحكومية، ومؤسسات المجتمع المدني المشاركة، أو التي يمكنها المشاركة في السلطة. ولا تقوم إلا على أساس تنوع واختلاف داخل المجتمع وأن السيادة لا يجب أن تكون في يد جماعة أو هيئة وإنما تكون ضمن جماعات متعددة، وهي نوع من أنواع الحكم الديمقراطي الليبرالي. ( )

(آ) مل ،جون(1962)، **الحكومات البرلمانية** ، دمشق: دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر، ص ص84-97

( ) العدوان، عبدالحليم (2007)، **التعددية السياسية في المملكة الاردنية الهاشمية،** (ط1)، عمان: مركز الرياديين للدراسات والأبحاث، ص ص58-59.

وفيما يلي تحليل للورقة النقاشية الثانية:

تعبر مضامين الورقة الملكية الثانية، عن طموحات الملك، في الاصلاح الشامل، حيث شكلت هذه الورقة نهج عمل للمرحلة المقبلة، ورؤية إستراتيجية عميقة، و قراءة صحيحة للواقع مع التصميم على تجاوز عقباته، ووفق الرؤية الملكية فان الانتقال نحو نهج الحكومات البرلمانية يعد احد أهم جوانب التطور الديمقراطي، ويعرض الملك اهمية الانتقال الى هذا النهج بشكل تدريجي مع ضرورة الاستمرار في تطوير هذه التجربة استنادا إلى ما تفرزه نتائجها.

وأكد الملك على الالتزام برعاية وتعزيز مبدأ التعددية السياسية وصون حقوق جميع المواطنين، والاستمرار في تطوير منظومة من الضوابط العملية لمبادئ الفصل والتوازن بين السلطات وآليات الرقابة بهدف بناء نظام ديمقراطي سليم، كما اكد على العمل على تقوية مجتمعنا المدني، والحرص على توفير فرصة عادلة للجميع للتنافس السياسي، والاستمرار في حماية حقوق جميع المواطنين التي كفلها الدستور. كما اشار الملك الى ان هذه المسيرة يمكن ان تواجهها صعوبات وتحديات، وبعض الإخفاقات، كما انها ستحقق نجاحات أكثر، وهي متاحة للحوار والتقييم ضمن نقاش عام، وهذا أمر طبيعي، لأن هذه متطلبات التطور الديمقراطي، ودليل على مصداقيته.

وقارنت الورقة الأنظمة الديمقراطية بالنموذج الأردني وبينت في البداية إن المبدأ الأساسي للديمقراطيات الحديثة يقوم على اختيار الشعب لممثلين ينوبون عنه في اتخاذ القرارات على مستوى الوطن وأشارت الى ان تشكيل الحكومات في الملكيات الدستورية، تشبه الى حد ما في تشكيلها الأنظمة الجمهورية البرلمانية فهي غالبا ما تُشّكل من قبل حزب الأغلبية المنتخب، وبينت وجود تباينات عدّة لكل من هذه النماذج، فالنظام السياسي لكل دولة يعكس بالمجمل التاريخ والثقافة الخاصة بها.

وفي سياق الانتقال إلى الحكومات البرلمانية اشار الملك الى ان مسيرة تعميق الديمقراطية في الاردن يكمن في الانتقال إلى الحكومات البرلمانية الفاعلة، بحيث نصل إلى مرحلة يشكل فيها ائتلاف الأغلبية في مجلس النواب الحكومة. ونوه إلى المباشرة بإطلاق نهج الحكومات البرلمانية، ومن ضمنها كيفية اختيار رؤساء الوزراء والفريق الوزاري.

وبين الملك الى ان النية تتجه الى المبادرة بتغيير آلية اختيار رئيس الوزراء بعد الانتخابات التشريعية القادمة، وفقا للمعايير التالية:

- سيتم تكليف رئيس الوزراء القادم بالتشاور مع ائتلاف الأغلبية من الكتل النيابية، ولا يوجد هناك ضرورة ان يكون الرئيس المكلف عضواً في مجلس النواب.
- في حالة غياب ائتلاف الاغلبية من الكتل النيابية، فإن عملية التكليف ستتم بالتشاور مع جميع الكتل النيابية.
- يقوم رئيس الوزراء المكلّف بالتشاور مع الكتل النيابية لتشكيل الحكومة البرلمانية الجديدة والاتفاق على برنامجها، والتي ينبغي عليها الحصول على ثقة مجلس النواب، والاستمرار بالمحافظة عليها.

وتناولت الورقة متطلبات التحول الديمقراطي الناجح إذْ بينت ان الوصول إلى نظام الحكومات البرلمانية الشامل يعتمد على ثلاثة متطلبات أساسية هي:

أولاً: الحاجة الى وجود أحزاب وطنية فاعلة وقادرة على التعبير عن مصالح وأولويات وهموم المجتمعات المحلية ضمن برامج وطنية قابلة للتطبيق.

ثانياً: على الجهاز الحكومي تطوير عمله على أسس من المهنية والحياد، بعيدا عن تسييس العمل، لمساندة وإرشاد وزراء الحكومات البرلمانية .

ثالثاً : تغيير الأعراف البرلمانية من خلال تطوير النظام الداخلي لمجلس النواب بما يعزز نهج الحكومات البرلمانية، وعلى مجلس النواب المباشرة بذلك والاستمرار في بناء هذه الأعراف وتطويرها.

وفي اشارة للنظرة المستقبلية اشار الملك إلى ان المتطلبات الثلاثة أعلاه تشكل العنصر الاساسي في عملية الانتقال الناجح نحو الحكومات البرلمانية، كما انها أساس التحول الديمقراطي في نظامنا السياسي. وبين الملك ان عملية الانتقال تفرض على العديد من المؤسسات السياسية وفئات المجتمع لعب أدوار مختلفة وتحمل مسؤوليات جديدة.

وفيما يلي تحليل للورقة النقاشية الثانية حسب المحاور التي وردت فيها:

جدول رقم (4)

تحليل الورقة النقاشية الثانية (تطوير نظامنا الديمقراطي لخدمة جميع الأردنيين)

16 كانون الثاني 2013

المحور	الورقة الثانية 16/ كانون الثاني /2013
نظام دولي	لم يرد في الورقة الثانية ما يشير الى النظام الدولي
نظام إقليمي	لم يرد في الورقة الثانية ما يشير الى النظام الاقليمي
الجيش	لم يرد في الورقة الثانية ما يشير الى الجيش
التربية والتعليم	لم يرد في الورقة الثانية ما يشير ال ىالتربية والتعليم
الزراعة	لم يرد في الورقة الثانية ما يشير الى الزراعة
الامن	لم يرد في الورقة الثانية ما يشير الى الامن
الصحة	لم يرد في الورقة الاولى ما يشير الى الصحة
التعليم العالي	لم يرد في الورقة الثانية ما يشير الى التعليم العالي
الاصلاح	قدمت الورقة برنامج عمل إصلاحي، ويمكن للمؤسسات الدستورية أن تبدأ بتنفيذ هذا البرنامج فورا، بعد السير على هدي خريطة الإصلاح التي يريدها الملك وإنشاء أحزاب سياسية واقعية وبرامجية، وتعديل التشريعات اللازمة لتمكين عمل الأحزاب سياسيا، وارتقاء أداء مجلس النواب والكتل النيابية في العمل التشريعي والرقابي، مع التزام الحكومات بتكامل الأدوار بينها وبين السلطة التشريعية، كل هذا يؤسس مرحليا للبناء الإصلاحي المتين وشدد الملك على ضرورة التدرج في التطور السياسي، وبناء

	الإصلاحات، وحذر من حرق المراحل، أو القفز إلى المجهول وأن تراكمية خطوات الإصلاح ستؤدي بالنتيجة للإصلاح المنشود وبينت الورقة ان الإصلاح من وجهة نظر الملك هو إصلاح شامل
الفساد	لم يرد في الورقة الثانية ما يشير الى الفساد.
اخرى	بشكل عام ركزت الورقة الثانية على اربعة مبادئ اساسية هي: 1- احترام الانسان وكرامته. 2- المواطنة وواجب المساءلة. 3- الحوار والتوافق واجب وطني. 4- شركاء في التضحيات والمكاسب، ويؤكد الملك بأننا بالالتزام بالمبادئ الديمقراطية السابقة بالإضافة الى حس وطني بالانجاز نستطيع التأكد بأننا على الطريق الصحيح وسوف نصل الى مرحلة جديدة حافلة بالعطاء، مرحلة التلازم بين المواطنة والديمقراطية

يلاحظ ان الملك حرص في الورقة النقاشية الثانية على تحديد وسائل تطوير النظام الديمقراطي من وحي إيمانه بهذا النهج الذي ثبت نجاحه في الدول المتقدمة. وإنه يرى ان تشكيل الحكومات البرلمانية يسهم إسهاماً فاعلاً في تعميق مسار الديمقراطية، وأن الملك أشار بكل وضوح بأنه فور انتهاء الانتخابات النيابية سيتم إطلاق نهج الحكومة البرلمانية وذلك من خلال تغيير آلية اختيار رئيس الوزراء .

وقد قام الملك بشرح تصوره حول كيفية الوصول الى نظام الحكومات البرلمانية الشامل، بالاعتماد على إنجاز ثلاثة متطلبات رئيسية ترتكز على الخبرة المتراكمة والأداء الفاعل، وهي

اولاً: بروز أحزاب وطنية فاعلة ، وقادرة على التعبير عن مصالح وهموم المواطنين، ضمن برامج وطنية قابلة للتنفيذ.

ثانياً: العمل على تطوير الجهاز الحكومي، على أسس من المهنية والحياد، بعيداً عن تسييس العمل، ليصبح مرجعاً موثوقاً للمعرفة والمساندة الفنية والمهنية للوزراء.

ثالثاً: تطوير النظام الداخلي لمجلس النواب بما يعزز نهج الحكومات البرلمانية.

كما أن الملك أشار الى ان أحزاب المعارضة بحاجة الى بلورة، تحكم آلية التعاون فيما بينها، من أجل مساءلة الحكومات، وعرض في الورقة رؤى بنّاءة بديلة كحكومة الظل ولا شك في أن دور المعارضة هذا يشكل احد عناصر النجاح لتجربة الحكومات البرلمانية. وبالتالي فإن الملك أراد الوصول الى مرحلة جديدة ومتقدمة ذات ديمقراطية متعمقة والتي ستؤدي إلى الاصلاح الشامل والحقيقي مع المحافظة على حقوق المواطن وصونها، كما ركز الملك على تعزيز مبدأ التعددية السياسية.

وفيما يلي تعليقات الفعاليات الثقافية والاجتماعية والسياسية ،وسوف تستعرض الباحثة آراء هذه الفعاليات وتحاول ان تحدد فيما اذا كانت هذه الفعاليات متجاوبة فعلا مع الورقة، أو أن ما جاء فيها مجرد استكمال لما قاله الملك او شرح له ام ان الامر لا يتجاوز تعليقاً عابراً.

جدول رقم (5)

بعض الآراء الواردة في الصحافة حول الإصلاح في الورقة الثانية

الاصلاح	
الدكتور محمد المقدادي : عضو اتحاد الكتاب العرب	اكد انه لتحقيق العدالة للمواطن الاردني لا بد من الاصلاح إذْ قام الملك بعملية اصلاح شامل تضمنت تعديل العديد من مواد الدستور وانشاء مؤسسات اخرى تضمن هذا الهدف مثل المحكمة الدستورية والهيئة المستقلة للانتخاب وقانون انتخاب دائم ومجموعة قوانين عملت على ترسيخ مبدأ الفصل بين السلطات . **هذا الرأي إعادة لما قاله الملك وتلخيص له.**
دعاء البطاينة : مديرة العلاقات العامة في مركز البقاعي للرعاية والتأهيل الشامل.	تشير إلى ان تأكيد التزام الملك برعاية وتعزيز مبدأ التعددية السياسية وصون حقوق جميع المواطنين يهدف الى فتح الباب لمشاركة الجميع من خلال طرح ارائهم وأفكارهم في عملية الاصلاح السياسي الشامل وضرورة ظهور احزاب وطنية وفاعلة وقادرة عن التعبير عن المصالح وأولويات وهموم المجتمعات المحلية ضمن برامج وطنية قابلة للتطبيق. يلاحظ انها ركزت على ان ما قاله الملك هو عبارة عن فكر الملك ونظرته للحكم من خلال طرح أفكار متقدمة يدعو المواطنين فيها للمشاركة ، مما يفرض على الحكومة مواكبة عملية التطوير والتحديث. **تعليق على ما قاله الملك بتركيزه على التعددية السياسية وإن ما قاله الملك عبارة عن فكره ونظرته للحكم.**

الاصلاح	
منير ابو شنب : نائب رئيس غرفة تجارة الرصيفة	ذكران الملك اكد من خلال الورقة على الاصلاح التدريجي وهذا يعني ان الورقة تشكل حافزا حقيقيا للأردنيين للانتساب الى الاحزاب لأن الاحزاب الوطنية التي تحمي مصالح وأولويات وهموم المجتمعات ضمن برامج وطنية قابلة للتطبيق تقود الى استقرار مستقبلي للحياة السياسية وصولا الى حكومات تمتد بعمر مجلس النواب . **وهنا إستكمال لما قاله الملك بأن وجود الأحزاب يعد من اهم متطلبات التحول الديمقراطي الناجح.**
موسى ال سعد : رئيس بلدية الرصيفة	اكد ان الملك اوضح خلال الورقة الواقعية والشفافية في التعامل مع توفير متطلبات الاصلاح وفق رؤية هدفها تطوير النظام الديمقراطي في البلاد خدمة للشعب وتحقيقا للعدالة الاجتماعية والمشاركة الشعبية واعتبر ان طرح الورقة قبل اجراء الانتخابات النيابية جاءت لتؤكد على منهج الحكومة البرلمانية وفق رؤية ملكية للإصلاح. وأشار إلى أن الورقة تضمنت ثلاث نقاط رئيسية لاختيار الحكومة البرلمانية و هي وجود احزاب وطنية فاعلة والعمل على تطوير الجهاز الحكومي وتطوير النظام الداخلي لمجلس النواب. وتشكل دعوة ملكية للناخبين قبل ذهابهم إلى صناديق الاقتراع لتحكيم ضمائرهم واختيار الاكفأ والأقدر على خدمة الوطن بعيداً عن الإقليمية الضيقة والعشائرية بحيث يكون الانحياز للوطن هو المعيار في اختيار النائب والبرلمان الجديد ما يجعل الشعب مصدراً حقيقياً للسلطات. **وهنا نلاحظ أنّه إعادة وتلخيص لما قاله الملك بما يتعلق بشفافية الانتخابات.**

الاصلاح	
امل زهران : ناشطة اجتماعية	اكدت ان ورقة الملك تعتبر مفصلية وتعزز ثبات مسيرة الاصلاح في الاردن وقالت انه يتوجب على الفعاليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد العمل بشكل ايجابي كأحزاب فاعلة تنطلق الى الحياة الديمقراطية الجديدة التي سيعيشها الاردن لتتمكن من الوصول الى مراكز صنع القرار وفقا للمعطيات الديمقراطية الجديدة وخريطة الاصلاح التي تسير عليها المملكة. **وهنا دعت إلى ضرورة التطبيق العملي والفعلي من قبل الفعاليات كأحزاب فاعلة ،وهذا الرأي يدعو لاستكمال دور الورقة. وهو رأي عملي.**
ناهدة ابو دية : رئيسة جمعية الاستقلال لتمكين المرأة	اشارت الى ان الملك حدد من خلال الورقة اليات اختيار الحكومات المقبلة والتي ستعتمد مبدأ الحكومات البرلمانية حتى ولو لم تكن الحكومة المقبلة على هذا الاساس ولكن رئيسها سيختار اعضاءها بعد التشاور مع جميع الكتل النيابية بما يضمن دخول الدولة الاردنية الى مرحلة جديدة في مشروع الاصلاح السياسي . **يلاحظ إنها استكمال لما قاله الملك حول آلية اختيار الحكومة.**
الدكتور عمر الخشمان	اكد ان الورقة تشكل خارطة طريق للإصلاح الشامل وبوابة لتحفيز المشاركة الشعبية في صنع مستقبل الاردن وأضاف ان مبادرات الملك الاصلاحية المستمرة تعد سابقة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي وبخاصة في دول العالم الثالث حيث يبادر صاحب القرار وممثل النظام السياسي في البلاد الى دعوة المواطنين الى الحوار الشامل وتحفيزهم نحو المشاركة الشعبية في صناعة القرار السياسي والتنموي في البلاد للوصول الى اجماع وطني حول الكثير من القضايا والهموم الوطنية . **حيث ركز هنا على أهمية الحوار.**

الاصلاح	
الدكتور عبد القادر الحباشنة: نائب سابق	اشار الى ان الملك دعا في ورقته الثانية الى نظام ديمقراطي حقيقي يعززه التوجه إلى صناديق الاقتراع وإختيار النائب الذي يستطيع أن يكون مشرعاً وواضعاً للقوانين الناظمة للحياة العامة واختيار حكومة برلمانية قوية لها القدرة على تحمل مسؤولياتها تجاه الوطن ،وبين أن الملك يريد ان يكون الشعب مصدر السلطات من خلال انتخابه من يمثله في البرلمان ويسن عنه القوانين الأمر الذي سينعكس ايجاباً على الحياة العامة وخاصة الاقتصاد الوطني. **هنا كان التركيز على فكرة اختيار الأكفأ والأنسب من النواب الممثلين للشعب.**
بسام المعايطة: رئيس حزب التيار الوطني فرع الكرك	اشار إلى أن دعوة الملك لتفعيل دور الأحزاب الوطنية من خلال برامجها الرامية إلى خدمة المواطن ونهضة الوطن،أكبر دليل على اهتمام الملك بالتعددية الحزبية التي تفضي إلى الديمقراطية والتوافق الكبير في الرؤى الاصلاحية بين مكونات الشعب الواحد.وأضاف أن الملك يستبق كل الامور التي تساهم في تنمية وتطور المجتمع الاردني، وأن ما طرحه في ورقته الثانية يشكل نقله نوعية في الحياة الديمقراطية الاردنية والخروج من مأزق الحكومات المكلفة التي ساهمت في تراجع الاقتصاد الوطني وأدت إلى تراكم المديونية التي اوصلت موازنة الدولة إلى حد لا يتصوره العقل في دولة تزخر بالثروات الوطنية التي تجعل من الاردن من اغنى بلدان العالم إذا ما تم استغلالها بالشكل السليم. **ركز على توجيه اللوم إلى الحكومات المكلفة لأنها السبب بتراجع الاقتصاد الوطني بسبب عدم استغلال الثروات الوطنية بالطريقة الصحيحة**

الاصلاح	
الدكتور هشام مبيضين: أكاديمي	اشار إلى أن ورقة الملك الثانية حول الإصلاح في الأردن جاءت لتوضح المبادئ وقيم الشفافية والنزاهة في العملية الانتخابية واختيار الحكومات البرلمانية لافتاً إلى إن الملك ومنذ تسلمه سلطاته الدستورية انتهج طريقا واضحاً للإصلاح الديمقراطي وكان وما زال السند لشعبه، يتلمس احتياجاته ويأمر بإصلاح الخلل في الوقت المناسب داعياً إلى ضرورة تكاتف كافة الفعاليات الشعبية والحزبية من أجل قوة الأردن ومنعته. **وهنا استكمال لما قاله الملك.**
مصطفى المواجدة: رئيس منتدى الفكر والثقافة في الكرك	فقد أكد أن ورقة الملك تدعو القوى الحزبية إلى تحمل مسؤولياتها في المرحلة المقبلة من خلال برامجها وإفراز نواب مؤهلين وقادرين على سن القوانين والتشريعات التي ترقى إلى طموحات المواطنين في الإصلاح الشامل لافتا إلى إن الورقة عبرت عن رؤية الملك لشكل الاصلاحات في المرحلة المقبلة وهذا يتوافق مع طموحات شعبه. **هنا ركز على قوة الأحزاب وقوة برامجها. ولم يكن هذا الرأي عملياً بل تلخيصاً لما قاله الملك في الورقة.**
معاذ مبيضين: ناشط	قال أن الملك ركز في ورقته الثانية على دور الشباب الاردني المتعلم لافتاً إلى إن هذا القطاع يجب ان يلقى الدعم الكامل من الحكومة القادمة لأهميته في بناء الوطن واستقراره وضرورة توفير فرص عمل للشباب الباحثين عن العمل من أجل استقرارهم ليكونوا لبنة صالحة في المجتمع. **ركز على أهمية دور الشباب لما له أهمية في بناء الوطن ومستقبله واستقراره.**

ملاحظة:

معظم الآراء كانت استكمالاً لما قاله الملك وإعادة تلخيص للورقة في مقابل وجود بعض الآراء التي تطرقت إلى بعض الأفكار لتطبيق رؤية الملك والدعوة الى اهمية تشكيل الأحزاب السياسية والانتساب لها ،وإن بعض الآراء أجمعت على أن ما قاله الملك عبارة عن فكر ونظرته للحكم وضرورة توجه الحكومة لمواكبة التطور والتحديث.

الخلاصة:

رغم اختلاف الآراء حول الورقة النقاشية الثانية ورغم اختلاف الانتماءات السياسية إلا أنهم اتفقوا على أن مضامين الورقة الثانية تعبر عن طموحات الملك، في الإصلاح الشامل،وإن هذه الورقة شكلت نهج عمل للمرحلة المقبلة،ورؤية إستراتيجية عميقة، وحدد أن الانتقال نحو نهج الحكومات البرلمانية وفق الرؤية الملكية يعد أحد أهم جوانب التطور الديمقراطي،كما إنها رسخت استقلال القضاء ،وصون حقوق المواطن،بالإضافة إلى إنشاء محكمة دستورية ،وهيئة مستقلة للانتخاب.

وأن من شأن الرؤية الملكية أن تؤسس لبناء نظام الأحزاب السياسية الذي سيشكل عماد الحكومات البرلمانية على قاعدة أن الإصلاح في الاردن نهج وأسلوب حياة، ويستند إلى التحول بشكل ذاتي تدريجي، وعن إيمان وقناعة وثقة، وصولاً إلى منظومة سياسية ممثلة لإرادة الشعب وطموحه، بما يحقق توازناً بين سرعة تحقيق الإصلاح وبين المحافظة على الاستقرار وتجنب القفز نحو المجهول.

وأن مضامين الورقة الملكية، تؤسس لمرحلة جديدة من العمل، آفاقها واسعة، تجسد بوضوح إيمان الملك بأن روح التجديد والتقدم،هي التي تحكم المجتمع وتعكس رؤية الملك الحكيمة للمستقبل المنشود. وأن الورقة النقاشية الثانية هي إيمان ملكي بروح التجديد والتقدم.

ولخصت الباحثة بأن الورقة أظهرت إصرار الملك على المشاركة في الحوار الوطني،لتطوير الديمقراطية،ورؤيته للحكومات البرلمانية كوسيلة فاعلة لترسيخ الديمقراطية، يؤكد أن لا تراجع عن خيار الديمقراطية ولا تراجع عن مسيرة الإصلاح، وهي دعوة لجميع أبناء الوطن للمشاركة في الحوار والنقاش، لإثراء التجربة لمصلحة الوطن والمواطن.

ولكننا نلاحظ أنّ أغلب المعلقين على الأوراق النقاشية لم يضيفوا جديداً ولم يتطرقوا للطرق العملية لتنفيذ الأفكار التي يريدها الملك، فقط أكتفوا بتلخيص الأوراق وإعادة لما جاء فيها وإعادة لما قاله الملك ، دون أن يقوموا بشرح الأفكار أو تبسيطها وما زالوا مستمرين في تلخيص الأوراق النقاشية.

وفي رأي الباحثة فإن أفضل مساهمة عملية هي أن تكون الأوراق النقاشية ضمن كتاب التكليف السامي لأي رئيس وزراء أو في البيان الوزاري لأي رئيس وزراء،وكان من المفروض أن تتضمن البيانات الوزارية هذه الأفكار من بعد أول ورقة نقاشية.

وتزيد الباحثة أن الناحية العملية تُستوفى بطرق أخرى منها:

١. العمل الجاد على تأكيد مبدأ الفصل بين السلطات.
٢. إنشاء أحزاب سياسية واقعية وبرامجية، وتعديل التشريعات اللازمة لتمكين عمل الأحزاب سياساً وارتقاء أداء مجلس النواب والكتل النيابية في العمل التشريعي، والرقابي مع التزام الحكومات بتكامل الأدوار بينها وبين السلطة التشريعية لتمكين المواطن من المشاركة الفاعلة في صناعة القرارات التي تمس حياته بشكل مطلق.
٣. منح الأحزاب السياسية الفرصة الكاملة والدعم اللامحدود والنهوض ببرامجها السياسية وتقديم كل أشكال المساندة لها.
٤. مطالبة الأحزاب اعتماد سياسات وبرامج تعالج الهم الوطني ممّا يكفل مشاركة أوسع في العمل الحزبي.
٥. على الأحزاب السياسية الابتعاد عن شخصنة الأحزاب والنظر بشمولية لقضايا الوطن والعمل بروح الفريق الوطني،بعيداً عن تفرد الأشخاص باتخاذ القرارات.
٦. على الأحزاب إعداد قيادات كفؤة قادرة على تولي المناصب الحكومية وصولاً لتطبيق متقدم للحكومات االبرلمانية.
٧. العمل على أن تكون الانتخابات النيابية على أساس حزبي وليست دوائر انتخابية وتقسيمات إدارية ،فهي للأسف الشديد التي جذرت بشكل كبير دور العشائرية والانتماءات العرقية ، وبالتالي انعكست سلباً على دور البرلمان في انتخابات حكومات برلمانية.

٨. ضرورة تفعيل اختيار أعضاء مجلس النواب للتمكن من تشكيل الحكومة البرلمانية والثقة في القرارات.

٩. تطوير النظام الداخلي لمجلس النواب بما يحقق رؤية الملك للإصلاح.

10. ضرورة تفعيل التعديلات الدستورية الناظمة للحياة السياسية والأحزاب.

11. العمل على تطوير قدرات المحكمة الدستورية والهيئة المستقلة للانتخابات.

الفصل الثالث

تحليل الورقة النقاشية الثالثة والتي جاءت بعنوان

(أدوار تنتظرنا لنجاح ديمقراطيتنا المتجددة)

المقدمة:

تضمن هذا الفصل تحليل الورقة النقاشية الثالثة وملخص آراء العديد من أبناء الشعب الأردني بمختلف أطيافه ومواقعهم وانتماءاتهم السياسية وفي هذا الفصل تتطرق الباحثة الى عدة محاور رئيسية: نظام دولي، نظام اقليمي، الجيش، التربية والتعليم، الزراعة، الامن، الصحة، التعليم العالي، الاصلاح والفساد.

ومن اهم المصطلحات التي جاءت في هذا الفصل:

- **الاحزاب السياسية:** هي منظمات خاصة بطراز معين من الحكم وفي عصر معين من التاريخ هدفها المباشر هو الفوز بالسلطة أو المشاركة في ممارستها ، فهي تسعى إلى الحصول على مقاعد في الانتخابات، وأن يكون لها نواب ووزراء،وأن تستلم الحكم،وهي منظمات موقوفة على العمل السياسي وحده. ( )

- **الحكومة البرلمانية:** ان يساهم جميع أفراد الشعب، أو قسم كثير العدد منهم،في ممارسة القوة المسيطرة النهائية وذلك عن طريق ممثلين عنهم ينتخبونهم دورياً،وتبرز فيها المهارة السياسية والمقدرة بوجه عام ، وتكون الحكومة صالحة بوجود ثلاثة شروط:أن يكون الشعب مستعداً للقبول به وأن يكون الشعب قابلاً وقادراً على تحمل الواجبات والقيام بتنفيذ الوظائف المفروضة عليه. ( )

( ) دوفرجيه، موريس(1986)، **مدخل إلى علم السياسة**، دمشق: دار دمشق، ص ص147-162.

( ) مل، جون(1962)، **الحكومات البرلمانية**، دمشق: دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر، ص ص84-97

- **المواطنة:** هي التي تقوم على إدراك الحقوق والواجبات الإنسانية ، وممارستها بوعي وخلق وكفاية ومسؤولية. وتكون بالابتعاد عن الفردية ، والاهتمام بالصالح العام للوطن، والعمل من أجل نهضته وتقدمه للوصول إلى مرحلة حضارية متقدمة. ( )

- **التعددية السياسية:** توزيع القوة داخل المجتمع الذي يتكون من جماعات متنوعة تضبط الصراع أو التنافس أو التعاون بشكل متساوٍ فيما بينهم، وتشير كذلك إلى مؤسسة السلطة الحكومية، ومؤسسات المجتمع المدني المشاركة،أو التي يمكنها المشاركة في السلطة. ولا تقوم إلا على أساس تنوع واختلاف داخل المجتمع وان السيادة لا يجب أن تكون في يد جماعة أو هيئة وإنما تكون ضمن جماعات متعددة ،وهي نوع من انواع الحكم الديمقراطي الليبرالي. ( )

- **التنمية السياسية:** أحد جوانب الإصلاح السياسي يقوم على ترسيخ المساواة والتعامل بروح القيم الديمقراطية وحتى يتم ذلك لابد من تجذير ما يسمى بثقافة الثقة والحوار المتبادلين بين النظام السياسي وبين المواطن. ( )

وفيما يلي تحليل للورقة النقاشية الثالثة:

اظهرت هذه الورقة اصرار الملك على الاستمرار بعملية الاصلاح السياسي ورسم خارطة طريق واضحة المعالم وتمهد الطريق الى كيفية الوصول للحكومات البرلمانية ضمن مصارحة ملكية تعززّ الجبهة الداخلية وتسرعّ بالعملية الاصلاحية في حراك حضاري يعززّ المنجز الأردني ويبني عليه . كما تظهر حرص الملك على الحوار مع الشعب دون حواجز او تكليف . وأوضحت دور الملكية الهاشمية الاردنية ، ودور مؤسسة العرش الهاشمي، كما بينت ان التطور نحو الديمقراطية يتطلب وجود مظلة تؤمّن حيادية مؤسسات مهمة في الدولة الاردنية مثل الجيش والأجهزة الأمنية والمؤسسات الدينية التي هي لجميع الاردنيين . وأوضحت الورقة أن البداية لتشكيل الحكومات البرلمانية لا يمكن ان يكون إلا بوجود أحزاب سياسية قوية مؤثرة في المجتمع يتكون منها البرلمان.

( ) ناصر، إبراهيم (1994)، **التربية المدنية (المواطنة)**، (ط1)، عمان: مكتبة الرائد العلمية، ص ص9-10.

( ) العدوان، عبدالحليم (2007)، **التعددية السياسية في المملكة الاردنية الهاشمية 1921-1989**،(ط1)، عمان: مركز الرياديين للدراسات والابحاث، ص ص58-59.

( ) المشاقبة، أمين (2015)، **الوجيز في المفاهيم والمصطلحات السياسية**، (ط1)، عمان: الجامعة الاردنية، ص31.

وأكدت الورقة على توسيع المشاركة السياسية وتجذير الثقافة الديمقراطية وصون حقوق الانسان وحرياته الأساسية وصولا إلى مجتمع المواطنة والعدالة والاستقلال القضائي.

كما تناولت الورقة موضوعات متعددة فقد بينت أهمية الانتخابات النيابية وأشارت الى مشاركة ما نسبته 80% من الأحزاب السياسية، كما أن 61% من مجموع النواب وصلوا لمجلس النواب للمرّة الأولى وبينت الورقة ان هذه الانتخابات التي تمت إدارتها والإشراف عليها، لأول مرّة، من قبل هيئة مستقلة ومراقبين محليين ودوليين، قد أنتجت مجلس نواب أكثر تمثيلاً.

وبيّنت الورقة أن الوصول إلى حكومات برلمانية فاعلة يتطلب وجود أحزاب ذات قواعد ممتدة على مستوى الوطن، وبرامج قوية، وتعتمد على إطار عمل يقوم على قيم ديمقراطية وطنية، يتم تجسيدها كثقافة ديمقراطية في مؤسساتنا العامة وحياتنا السياسية. وعليه، فإن التحدي الحقيقي الذي يواجه جميع الأردنيين والأردنيات وجميع مكونات نظامنا السياسي، هو تجذير هذه الثقافة الديمقراطية.

وأكدت الورقة على الوعي بالقيم الضرورية لإنجاز التحول الديمقراطي وإرساء نهج الحكومات البرلمانية. وفي مقدمة هذه القيم التعددية والتسامح وسيادة القانون وتعزيز مبادئ الفصل والتوازن بين السلطات، إضافة إلى حماية الحقوق الراسخة لجميع المواطنين والمواطنات، وتأمين كل طيف يعبر عن رأي سياسي بفرصة عادلة للتنافس عبر صناديق الاقتراع.

وبيّنت الورقة ان تعميق نهج الحكومات البرلمانية سيتدرج وفق تقدم العمل الحزبي والبرلماني وعلى عدد من الدورات البرلمانية. وسيتدرج هذا النهج بإدخال آلية للتشاور المسبق مع مجلس النواب للتوافق على تكليف رئيس للوزراء، والذي بدوره يتشاور مع مجلس النواب على تشكيل فريقه، وعلى البيان الوزاري الذي يشكل برنامج عمل الحكومة.

وأكد الملك على ان الحوار الوطني الدائر الآن، يوفر مخاضا ديمقراطيا بنّاء لتعميق تجربة الحكومات البرلمانية، ولتطوير آلية التشاور لاختيار شخص رئيس الوزراء القادم، وكيفية إشراك النواب في الحكومة من عدمه وبأي نسبة تكون . وبشأن دور الاحزاب السياسية فقد اكد الملك على تطوير عدد منطقي من الأحزاب السياسية الرئيسة ذات القواعد الممتدة على مستوى الوطن، لتعكس مختلف توجهات الأطياف السياسية. وأضاف ان الاردن يحتاج إلى وقت من أجل تطوير أحزاب سياسية بالحجم والامتداد الوطني والقدرات الضرورية للنهوض بهذا الدور المحوري. وأشار الملك الى ان التركيز يجب أن يوجّه، في المرحلة القادمة، نحو تطوير وتحفيز الأحزاب ذات البرامج والقواعد الشعبية على مستوى الوطن، بحيث يتوجه الناخبون للتصويت على أسس حزبية وبرامجية.

وبيّنت الورقة التحديات والمسؤوليات الجوهرية المفروضة على الأحزاب الأردنية والمتمثلة في:

- مساهمة الأحزاب في تطوير وتجذير رؤية وطنية لحياتنا السياسية.
- التزام الأحزاب بالعمل الجماعي والتقيد بالمبادئ المشتركة، وتبني السياسات ذات الأولوية.
- تبني الأحزاب لبرامج وطنية واضحة ونظم عمل مهنية.

اما دور مجلس النواب فيتمثل دوره في تشريع قوانين ذات أولوية، يصب تنفيذها في خدمة مصالح وطنية عليا، وممارسة دوره في الرقابة على الحكومة ومساءلتها على ما تتخذه من قرارات. وبدوره، يخضع مجلس النواب لمساءلة المواطنين الذين انتخبوا أعضاءه، ولخصت الورقة المسؤوليات التي على كل نائب النهوض بها، وفيما يلي تفصيلها:

- أن يكون هدف النائب الحقيقي خدمة الصالح العام. وهذه مسؤولية لا يمكن المساومة عليها.
- أن يعكس أداء النائب توازنا بين المصالح على المستوى المحلي وعلى المستوى الوطني.
- أن يوازن النائب بين مسؤولية التعاون ومسؤولية المعارضة البنّاءة.
- أن تكون علاقة النائب بالحكومة قائمة على أسس موضوعية وليست مصلحية.

والسؤال المهم هنا هو كيف تُنفذ؟ والمهم هنا ايضاً عدم تدخل الحكومة في التأثير على النواب والفصل التام بين السلطات.

اما بخصوص دور رئيس الوزراء ومجلس الوزراء فقد بينت الورقة انه يقع على عاتق الحكومة، إعداد وتنفيذ برنامج عمل شامل يهدف إلى تحقيق الازدهار وتوفير الأمن لجميع أبناء الوطن وبناته. وعليه، يترتب على الحكومة تقديم برنامج عمل لمدة أربع سنوات إلى مجلس النواب، ليتم محاسبتها على مدى تنفيذها لهذا البرنامج.

هنا نلاحظ بأن هناك توجهاً عند الملك بأنه يريد حكومة لمدة أربع سنوات وهي نفس مدة النواب، ولكن في خطاب العرش يلقي الملك خطاباً سنوياً مع افتتاح الدورة العادية عن سنة سابقة وسنة لاحقة ويرد عليه النواب ويرد عليه الأعيان.

المهم أن هناك بياناً وزارياً والبيان الوزاري تقدمه الحكومة خلال شهر من تشكيلها وعليها يأخذ الرئيس الثقة،ويمكن أن يتابع النواب البيان خطوة بخطوة ويضعوا جدولاً زمنياً للتنفيذ ويحاسبوا الحكومة عليه،ولكن المشكلة أن النواب سرعان ما يقعون في إغراءات المصالح ويغيب الفصل بين السلطات ويصبح الجميع سلطة واحدة فمثلاً سمير الرفاعي أخذ ثقة النواب جميعهم ولم يبق في السلطة بعد الربيع العربي.

وأشارت الورقة الى ان الخطوات التالية تسهم في تعميق المسؤوليات التي ينهض بها رئيس الوزراء ومجلس الوزراء:

- نيل الثقة النيابية والمحافظة عليها. اذ على رؤساء الوزراء ومجلس الوزراء أن يكسبوا ثقة مجلس النواب وأن يحافظوا عليها، ليس لحظة تكليفهم فقط، وإنما على امتداد فترة ولايتهم.
- وضع معايير للعمل الحكومي المتميز. ويُعّول على دور رئيس الوزراء في قيادة العمل الحكومي وفق أفضل الممارسات المؤسسية.
- تبني نهج الشفافية والحاكمية الرشيدة وترجمته قولاً وعملاً.

اما عن دور الملكية فقد عرضت الورقة مسؤوليات الملكية الرئيسة والضرورية خدمة للوطن والأمة:

- حرص الملكية الهاشمية على اتباع نهج يستشرف المستقبل، والمحافظة على دور الملك كقائد موحِّد يحمي مجتمعنا من الانزلاق نحو أي حالة استقطاب، كما يحمي قيمنا الأردنية الأصيلة.
- الدفاع عن قضايانا المصيرية المرتبطة بالسياسة الخارجية وأمننا القومي، وذلك من خلال مجلس الوزراء الذي يتولى إدارة جميع شؤون الدولة استنادا إلى الدستور. كما أنه يتطلب التأكيد على بقاء مؤسسة الجيش العربي، والأجهزة الأمنية، والقضائية، والمؤسسات الدينية العامة، مستقلة، ومحايدة، ومهنية، وغير مسيّسة، على امتداد مسيرتنا نحو ديمقراطية يقوى بنيانها، وحكومات برلمانية تقوم على أسس حزبية.
- حماية تراثنا الديني ونسيجنا الاجتماعي.

كما تناولت الورقة دور المواطن الذي يشكل اللبنة الأساسية في بناء نظامنا الديمقراطي. فانخراط المواطنين في الحياة العامة ضروري من أجل تطوير نظام الأحزاب السياسية الفاعلة الذي نحتاجه. كما أن المواطنين هم أصحاب القول الفصل في إخضاع الحكومات للمساءلة، وذلك من خلال أصواتهم الانتخابية، ومستوى وعيهم، ومشاركتهم . ويعتمد النهوض بهذه المسؤوليات الجوهرية على المبادئ الرئيسية الأربعة المتعلقة بالانخراط الديمقراطي، المتمثلة باحترام جميع المواطنين لبعضهم البعض وليس فقط من تجمعهم معرفة سابقة أو اتفاق في الرأي، وممارسة المساءلة والمحاسبة الموضوعية من قبل الجميع وباتجاه الجميع، والحوار الصادق والمنفتح والبنّاء، والتوصل إلى حلول توافقية.

وأشارت الورقة الى ان إخضاع الحكومة ومجلس النواب للمساءلة يتطلب المشاركة القوية من قبل المواطنين في الشأن العام، من خلال ثلاثة محاور رئيسة، وهي:

- الوعي والبحث المستمر عن الحقيقة. فعلى المواطنين متابعة القضايا الوطنية والإطلاع على تفاصيلها، وأن تكون هذه المعرفة مبنية على الحقائق، وليس الانطباعات والإشاعات، لتشكل القاعدة السليمة لتصرفاتهم وأفعالهم.

السؤال هنا هو كيف؟الجواب هذا يتطلب حرية للصحافة وبرامج تلفزيونية.

- اقتراح الأفكار والحلول البديلة، ذلك أنه في حال عدم أخذ الحكومات بأفضل الأفكار المقترحة لمعالجة التحديات التي نواجهها، يقع على عاتق المواطنين والمواطنات جميعاً العمل لوضع هذه الأفكار في دائرة النقاش الوطني العام، وتداولها لتؤخذ بعين الاعتبار ضمن عملية صناعة القرار الوطني. ومن شأن هذا العمل البسيط إحداث أثر إيجابي كبير على مستقبل وطننا.

والسؤال هنا هو كيف؟إذ أن هذا دور يمكن أن تطلبه الحكومة من الجامعات مثلاً وأن تشجع طرحه، المهم هو الناحية العملية،مثلاً أن تؤسس الحكومة وزارة أو لقاء اسبوعياً يعقده المحافظون في المحافظات.

- المواطنة الفاعلة. عندما يعجز الممثلون المنتخبون والحكومة عن الوفاء بالتزاماتهم، يترتب على المواطنين المتابعين للشأن العام والمنخرطين به، أن يمارسوا الضغط عليهم ومطالبتهم بالوفاء بها.

السؤال كيف؟هكذا ندخل في ازدواجية مع مجلس النواب لأن هذا هو عمل النواب.

وفيما يلي تحليل للورقة الثالثة حسب المحاور التي وردت فيها:

جدول رقم (6)

تحليل الورقة النقاشية الثالثة (ادوار تنتظرنا لنجاح ديمقراطيتنا المتجددة)2 اذار 2013

المحور	الورقة الثالثة 2/اذار /2013
نظام دولي	لم يرد في الورقة الثالثة ما يشير الى النظام الدولي
نظام اقليمي	لم يرد في الورقة الثالثة ما يشير الى النظام الاقليمي
الجيش	اشارت الورقة الثالثة الى الحفاظ على استقلال الجيش
التربية والتعليم	لم يرد في الورقة الثالثة ما يشير الى التربية والتعليم
الزراعة	لم يرد في الورقة الثالثة ما يشير الى الزراعة
الامن	اشارت الورقة الثالثة الى ضرورة الحفاظ على استقلال القوات المسلحة والمحافظة على هذا البلد وأمنه
الصحة	لم يرد في الورقة الثالثة ما يشير الى الصحة
التعليم العالي	لم يرد في الورقة الثالثة ما يشير الى التعليم العالي
الاصلاح	اضاءت الورقة المحطات الرئيسية في مسيرة إلا صلاح الواجب عبورها، لتحقيق التحول الديمقراطي. مؤكدا وبكل وضوح ان لا بديل عن الديمقراطية لتحقيق إلا صلاح بمعناه الشامل (السياسي ، الاقتصادي، الاجتماعي، الاداري)
الفساد	لم يرد في الورقة الثالثة ما يشير الى الفساد
اخرى	ناقشت الورقة ضرورة وجود احزاب ذات برامج بهدف الفوز بمقاعد في مجلس الامة مع التأكيد على تشكيل الكتل النيابية التي ستؤدي الى اختيار رئيس للحكومة منها مع تحمل كل الاطراف لمسؤولياتهم في سبيل الاصلاح السياسي وبناء المستقبل

يلاحظ ان الملك ركز على العمل الجدي، باعتبار هذا العمل هو المفتاح،وأنّ التغيير والإصلاح والتنمية السياسية في الاردن هو صمام الأمان لحماية مصالح الاردن.وركز الملك في ورقته النقاشية على تجذير الديمقراطية ، يعني إننا في الأردن لا نعيش تجربة ديمقراطية طارئة، فقد قطعنا خطوات ونحن نستعد لقطع المزيد منها،وما هو مهم عندما نتحدث عن الشفافية والانفتاح والمكاشفة والحوار الوطني بأنه لا توجد أي مناطق محرمة وهذه تحتاج لضمانة يمكن أن يوفرها الملك،فالحوار يشمل كل ما له علاقة بحياة المواطن وبمصالح الوطن،ووضع الملك المواطنين أمام مسؤولياتهم ودعا الجميع للمشاركة في صناعة القرار، فعملية التنمية السياسية والإصلاح تسير باتجاهين: الاول له علاقة بالناس وقضاياهم،والثاني بالسلطة نفسها، والأردن بات يسير في الاتجاه الصحيح.

فالأوراق النقاشية تريد من المواطن أن يقوم بالكثير وهذا يتطلب وضع خطة في مناهج التربية، التلفزيون، توعية المواطن توعية مدروسة. حيث ستكون افكار الملك حبيسة هذه الاوراق ولن تجد طريقاً للتنفيذ لأن المهم أن تجعل هذه الأفكار قابلة للتنفيذ وتنفذ وهذا يتطلب وضع خطط للتنفيذ عن طريق وسائل:

- مناهج التربية

- برامج تلفزيونية للأطفال والناضجين

- صحافة حرة

- مراقبة الحكومة من قبل مجلس النواب

- تفعيل عمل ودور المؤسسات مثل دائرة مكافحة الفساد وديوان المحاسبة وديوان رفع المظالم.

ونلاحظ أنّ الملك وضع أمام الاردنيين تجربة فريدة في الحكم، وهي تجربة لها رؤية جدية وطموح بالتغيير، وتتبنى خطاباً شفافاً ومنهجية واضحة،وهي مسألة التدخل من باب التكتيك بل من باب الاستراتيجيات التي تنمو بشكل تدريجي، كما أنها تجربة أكدت من خلال الواقع العملي ان نظام الحكم له مفهومه الواسع للديمقراطية القائم على إشراك كل أردني في عملية البناء واتخاذ القرار، عندما أكد الملك أن مفهوم الديمقراطية يشمل تحويل ما ينادي به الأفراد باقتراحات واقعية وعملية.

وفيما يلي تعليقات الفعاليات الثقافية والاجتماعية والسياسية ، وسوف تستعرض الباحثة آراء هذه الفعاليات وتحاول أن تحدد فيما إذا كانت هذه الفعاليات متجاوبة فعلاً مع الورقة النقاشية أو أن ما جاء فيها مجرد استكمال لما قاله الملك أو شرح له أو تفسير أو تبني له أو مجرد تعليق بسيط على الورقة النقاشية .

جدول رقم (7)

المتضمن بعض الاراء التي وردت في الصحافة حول الاصلاح

الاصلاح	
فيصل الفايز: رئيس الوزراء السابق	اكد أنّ المضامين التي حملتها الورقة النقاشية الثالثة تؤكد ان الملك هو قائد الاصلاح في الاردن. وأشار الى ضرورة التدرج في العملية الاصلاحية التي تطالب بها مختلف الفعاليات ويشير الى ان الاردن لم يصل حتى الان للحكومة البرلمانية التي تحظى بحسب العرف السياسي بأغلبية مجلس النواب ، لا سيما ان المجلس الحالي تم انتحابه على اسس عشائرية ما ادى الى ايجاد كتل موسمية تغيب عنها البرامج. **وهنا الإشارة لضرورة التدرج للوصول للإصلاح الحقيقي والابتعاد عن أسس العشائرية عند انتخاب البرلمان.ويلاحظ أن هذه أفكار وليس هناك ناحية عملية كيف ننفذ أفكار الملك ولا برامج قابلة للتنفيذ.**
ممدوح العبادي: نائب ووزير سابق	اكد ان هذه الورقة تتحدث بشكل واضح وتفصيلي عن الملكية الدستورية الهاشمية وان عنوان الاصلاح في الاردن هو الاصلاح السياسي اساسا الذي يبدأ من الدستور الاردني والعودة الى الدستور بشكله ومحتواه الذي يؤكد ان نظام الحكم نظام نيابي وملكي. وأشار الى ما كان قاله الملك بأنه سيورث ابنه مملكة غير تلك التي ورثها عن الحسين ،ما يعني ان الحكم النيابي

الاصلاح	
	سيكون الاساس في قيادة الدولة وان تكون الحكومة الحائزة على ثقة البرلمان هي الحكومة البرلمانية المنشودة. **وهنا ركز على دور الدستور وإن الإصلاح يجري حسب أحكامه حيث يبدأ من الدستور ويعود إليه،وهذا الرأي تلخيص لما قاله الملك بأنه يريد الوصول للحكم النيابي والحكومات البرلمانية. ويلاحظ أنّ المعلقين لم يقرأوا الورقة ولم ينتبهوا إلى آلية التنفيذ المطلوبة.**
حيدر محمود: وزير الثقافة الاسبق	قال ان هذه الورقة هي تتمة لما سبق ولكن الجديد فيها ان الملك يؤكد على استمرارية النهج الملكي السامي بمنح الشعب حق القيادة واتخاذ القرارات التي يراها الشعب مناسبة من خلال مؤسساته الدستورية عبر البرلمان والقنوات المعروفة . وأضاف انه استكمالا لما سبق فإن الملك يضع الكرة الآن في ملعب مجلس النواب الجديد الذي نرجو إلا يعطله في اتخاذ قراراته الصائبة شيء. **هذا الرأي استكمال لما قاله الملك وتعليق عليه دون شرح أو تبسيط الفكرة مع التركيز على أهمية مشاركة الشعب في صناعة القرار ،وهذا كلام نظري جداً فالذي يتخذ القرار هو المفوض بموجب الدستور وهو الحكومة ،المهم أن كل شيء يمكن أن يتم بتوجيهات ملكية ومتابعة من الملك والمؤسسات.**
علي الغزاوي: وزير الشؤون البلدية الاسبق	قال ان الملك رسم من خلال ورقته الثالثة لمناقشة التطور السياسي ملامح المرحلة المقبلة خاصة بعد خوض الانتخابات النيابية التي دلت على قدرة الوطن على تجديد نخبه السياسية في تمثيل دور الرقابة والقيام بدورها التمثيلي على اكمل وجه. وأشار الى ان الملك طور مفهوم الملكية من خلال عزمه الدؤوب في

الاصلاح	
	ضمان جهود الاصلاح ودعمها والحفاظ على استقرار ومنجزات الوطن. **وهنا إعادة لما قاله الملك دون شرح الفكرة.والأهم أنه نظري والمطلوب أن تناقش الاوراق الملكية.**
زياد الزعبي : مدير الاعلام في وزارة الداخلية	قال ان الملك ركز في مرحلة التطوير السياسي لما بعد الانتخابات النيابية على العديد من الركائز الاساسية في دفع عجلة الاصلاح محددا الادوار والواجبات والمهام التي يتوجب القيام بها والارتقاء بمستوى الاداء في كافة النواحي المتعلقة بترسيخ ثوابت الاصلاح الشامل بخاصة بعد انتخاب مجلس النواب الذي بدوره سيقوم بترشيح رئيس الوزراء القادر على تحمل المسؤولية ووضع البرامج والخطط للمرحلة المقبلة والنهوض والارتقاء بأداء الحكومة المقبلة وعدم السماح لها بالتقصير ومحاسبتها من قبل المجلس. **وهنا نلاحظ أنه تلخيص لما قاله الملك عن دور مجلس النواب وإختيار الحكومة القادرة ومحاسبتها إن أخلت بالواجبات والذي يحاسب الحكومة هم المؤسسات ومنها مجلس النواب ومنها يأتي مؤسسات ومنها دوائر معينة.**
الدكتور ماجد خليفة: امين عام حزب العدالة والإصلاح	اكد على ان الملك ركز في ورقته الثالثة على الملكية الدستورية مبينا انها الضامن الوحيد للإصلاح وان الملك بين افضل السبل لتطوير الديمقراطية بالعمل التراكمي الدؤوب وحدد دور الحكومة والبرلمان والنواب والأحزاب والمواطنين مبينا دور رئيس الحكومة ومهامه ومؤهلاته ودور النائب وعلاقته بالحكومة والمواطنين وكذلك دور المواطن في المشاركة الفعالة في عملية الاصلاح عبر جهد تراكمي للوصول الى افضل السبل في نهج الحكم في المملكة عبر الديمقراطية الحقيقية ومن خلال النائب

الاصلاح	
	المرتبط بالمصلحة الوطنية وإيثارها على المصالح الشخصية وعبر الاحزاب ذات البرامج الوطنية. **يلاحظ هنا إنها استكمال لما قاله الملك وتلخيص له.**
الدكتور طارق البركات:جامعة البلقاء التطبيقية	اكد ان الملك في ورقته الثالثة حدد آليات إنجاز التحول الديمقراطي الذي نريده في الاردن وان التركيز على الحياة الحزبية القادمة هو الاساس لتفعيل نصوص الدستور وان اي حديث عن حكومات برلمانية لن يؤدي الهدف منه دون تجذر الحزبية وأشار الى ضرورة ان تكون برامج الاحزاب على اسس وطنية خالية من التأثير على قراره. **التركيز هنا على ضرورة وجود الأحزاب السياسية وما هو الجديد في التعليق؟ لا شيء.**
محمد الحاج: رئيس كتلة الوسط الاسلامي	قال ان الورقة الثالثة حددت المسار الاصلاحي المتدرج بوضوح وان الكتل التي شكلت في مجلس النواب السابع عشر قادرة على تشكيل الحكومة من رحم البرلمان وأضاف ان ورقة الملك جاءت تحمل دلالات واضحة بوقوفه التام مع تشكيل الحكومات البرلمانية بشكل متدرج. **نلاحظ بأن هذا الرأي يشيد بقدرة المجلس السابع عشر على تشكيل حكومة برلمانية ولكن ما هي الحكومة البرلمانية؟ فبعض التعليقات انشائية مائة في المائة والهدف منها التعليق دون ناحية عملية على الإطلاق.**
عبد الهادي المحارمة: نائب	اشار إلى ان الملك لطالما كان منحازا إلى صف شعبه وأبناء وطنه وان ورقته النقاشية الثالثة قدمت تصورا حقيقيا لشكل وإطار المرحلة المقبلة وتحديد آليات التعاون والشراكة ما بين السلطات الثلاث مؤكدا ان الورقة جاءت مطابقة لآراء

الاصلاح	
وتصورات الشعب الاردني والأحزاب السياسية وحملت هموم وتطلعات الاردنيين. **التأكيد هنا على أن مطالب الملك هي نفسها مطالب الشعب . وهذا كلام إنشائي فالمطلوب هو كيف ننفذ الموجود في الأوراق، كيف هو السؤال؟**	
قال ان الورقة وضعت تصورا لشكل المرحلة القادمة للسلطات الثلاث وحملت اشارة واضحة عمليا الى ان مسألة تشكيل الحكومات من البرلمان تكون بشكل تدريجي يمكن البناء عليه في المستقبل بنموذج عميق يمكن البرلمان من تشكيل الحكومة بحيث يكون مستقبل مسار الحكومات في مجلس النواب. **هنا استكمال لما قاله الملك بخصوص الحكومات البرلمانية.** **هل المطلوب شرح الأوراق ،فكل المعلقين قاموا بشرح الاوراق وتلخيصها.**	النائب مصطفى الرواشدة: عضو كتلة التجمع الديمقراطي للإصلاح
اشار الى ان مضامين الورقة النقاشية الثالثة حملت استشرافية مستقبل الاصلاح الشامل في البلد وأكد اهمية النهوض بالعمل الحزبي والسياسي في المملكة بما يمكن الاحزاب السياسية من الوصول الى قبة البرلمان وتشكيل الحكومات عبر تعميق برامجها ومعالجتها لكافة الشؤون التي تعني جميع شرائح المجتمع. **يلاحظ أنه ركز على دور الأحزاب وضرورة النهوض بالعمل الحزبي للوصول للبرلمان ومن ثم تشكيل الحكومات.والسؤال كيف ننهض بالعمل الحزبي؟**	النائب ثامر الفايز:عضو كتلة الوسط الاسلامي النيابية

الاصلاح	
زياد العليمي : رئيس تجمع شباب البقعة	اعتبر ان الورقة النقاشية جزء مهم من سلسلة الاوراق النقاشية التي تشكل بمجملها خريطة طريق سياسية واجتماعية وتربوية للمجتمع الاردني حيث وضعها الملك لتكون نبراسا يضيء الطريق للانطلاق نحو المستقبل بكفاءة وثقة بالنفس وعزيمة لتحقيق الاصلاح الحقيقي والواقعي الذي يريده الشعب الاردني. **يلاحظ هنا أنه تلخيص وتعليق فقط وليس فيها استكمال للفكرة أو شرحها أو تبسيطها.**
محمد الخريبات الازايدة:عين سابق	قال ان هذه الورقة شكلت اضافة نوعية الى الورقتين السابقتين حيث فصلت بما لا يترك مجالا للشك الملكية الدستورية وكيف ان الملك يعمل جاهدا من خلال تطوير مؤسسات الحكم المختلفة على تثبيت هذا المبدأ السامي. **هنا يلاحظ التركيز على الملكية الدستورية ويبقى نفس السؤال هل المقصود شرح الاوراق؟ما هو المطلوب بعد شرح الأوراق هنا يقف جميع المعلقين.**
عبد الرحيم الحنيطي	اكد ان الورقة الثالثة هي خارطة طريق للمستقبل الاردني ودخلت بتفاصيل وخطوات فعلية للوصول الى الديمقراطية التي تؤهل الاردن للاصلاح والنماء الفاعل. **وهنا تعليق على ما قاله الملك وتلخيص له.**
الدكتور إخليف الطراونة:رئيس الجامعة الاردنية	اشار ان ما تحدث به الملك في ورقته النقاشية الثالثة بأنه يضع الجميع امام مسؤولياتهم في تعزيز مسيرة الاصلاح ومن ضمن تلك المسؤوليات ان تعمل المدارس والجامعات بشكل مدروس وعمل متواصل مؤكدا انه من وظائف الجامعات وعمادات شؤون الطلبة ان تناقش تلك الاوراق وان تعتبر بمثابة مادة لابد ان تحلل ويتمكّن من الاستفادة منها بالقدر المطلوب.

الاصلاح	
يلاحظ ان هذا الرأي يدعو لاستكمال دور الورقة من خلال دعوة لقراءة الورقة في المدارس والجامعات وتضمينها داخل المناهج الدراسية ليتمكن الشباب من إستيعابها هل تحدث فعلاً ؟يرجى التأكد أنه طلب تضمينها بالمناهج وإذا طلب لماذا لم تنفذ؟	
اكد ان الورقة الثالثة تأتي استكمالا لخطة الطريق التي يقترحها الملك للسير عليها ولتكون نهج حياة للشعب الاردني. وأضاف بأنه قد كانت هذه الخطة مصدر راحة واطمئنان للمستقبل فهي تدعو كافة افراد الشعب الاردني على مختلف فئاتهم ليكونوا شركاء في صنع مستقبل بلدهم ووطنهم والسير نحو المستقبل وعدم الخوف منه. **هنا دعوة للشعب للمشاركة في صنع القرار وهذه دعوة وتظل دعوة والسؤال كيف يشارك الشعب ومن أين نبدأ؟**	عبدالله كنعان:امين عام اللجنة الملكية لشؤون القدس
قال ان ورقة الملك النقاشية عبرت عن نبض الشارع الاردني والإصلاحات التي يطالب بها من اجل الوصول الى الاصلاح المنشود الذي يساهم في امن واستقرار الوطن . **هنا التأكيد على أن الورقة لامست مطالب الشعب. ولكن هل هذه مطالب الشعب الأردني ومن يحدد مطالب الشعب؟** **يمكن أن يكون مجلس النواب، وأهم مطالب الشعب : مكافحة البطالة والفساد.**	محمد العبسي : رئيس لجنة خدمات مخيم جرش
بين ان الورقة النقاشية الثالثة تأكيد على الانتقال الى مرحلة التطبيق والتنفيذ على ارض الواقع بعد ان تضمنت الورقة الاولى مدخلا عاما فيما رسمت الثانية خارطة الطريق وجاءت الثالثة لترسم الواجبات المحددة للحكومة والنواب والأحزاب والمواطن بما في ذلك الواجبات الملكية.	حسين السرحان: رئيس اللجنة الشبابية التطوعية في المفرق

الاصلاح	
	وهنا يلاحظ أنه ركز على التأكيد على أن الورقة الثالثة جاءت مكملة لما جاء في الورقتين الاولى والثانية ولكن الفرق ان الورقة الثالثة دخلت مرحلة التطبيق الفعلي وذلك من خلال ان المواطن اصبح لديه وعي بما يريد وقادر على الضغط على المؤسسات ان لم تقُمْ بواجباتها
برجس الازايدة: نائب سابق	قال ان الاحزاب السياسية غير ناضجة في الوقت الحاضر لتشكيل الحكومات البرلمانية وليس لديها برامج ويجب ان لا يشارك مجلس النواب في تشكيل الحكومة لان مجلس النواب عليه التشريع وسن القوانين ومراقبة اداء الحكومه ولا يجوز ان يكون المشرع هو من سن القوانين ويراقب نفسه. **يلاحظ هنا بأن هذا الرأي فيه معارضة حيث يؤكد على ان الأحزاب الموجودة غير مؤهلة لتشكيل الحكومة وذلك لعدم نضوجها وامتلاكها برامج قوية ومعارض لفكرة ان يقوم البرلمان بتشكيل الحكومة وذلك من خلال طرحه للسؤال بأن وظيفة البرلمان التشريع وسن القوانين ومراقبة أداء الحكومة فكيف للبرلمان ان يسن القوانين ويقوم بدور المشرع وبنفس الوقت يراقب نفسه؟وصحيح ان هذا معارض ويطرح فكراً مختلفاً ويتحدث عن دور مجلس النواب الفعلي لكنه لم يقدم بديلاً عملياً.**
التربوية علياء عباس ابو سويلم	قالت ان الورقة النقاشية الثالثة التي طرحها الملك تؤكد رؤيته الثاقبة نحو اصلاح سياسي ملموس لبناء اردن جديد يقوم على التعددية الحزبية والمشاركة السياسية الفاعلة لإنتاج حكومات برلمانية تؤسس لنهج ديمقراطي يجعل من كل مواطن في الاردن شريكا في الحكم .

الاصلاح	
	هنا استكمال لما قاله الملك ورغبته في الإصلاح والوصول للحكومات البرلمانية.
زيد الشوابكة: نائب	قال ان ما تطرق اليه الملك في ورقته النقاشية الثالثة كان مطلبا وباستمرار من الملك منذ ان تسلم سلطاته الدستورية وان مطالب الملك هي ذاتها المطالب الشعبية وقد تحققت وخير دليل على الاصلاح الحقيقي مجلس النواب السابع عشر. **وهنا يؤكد على أن الملك ومنذ توليه سلطاته الدستورية كان يسعى للإصلاح وإن مطالبه مستمده من مطالب الشعب.** **ولكن هل المطلوب شرح الورقة أو شرح نوايا الملك؟المطلوب المساعدة في طريقة علمية عملية في تنفيذ الموجود في الأوراق الملكية وتوضيح المصاعب والعقبات في التنفيذ وكيفية التغلب عليها**

جدول رقم (8)

والمتضمن لبعض الاراء حول الجيش والأمن:

الجيش والأمن	
علي الغزاوي: وزير الشؤون البلدية السابق	اشار إلى ان الملك اكد على استقلالية الجيش والأمن والقضاء والمؤسسات الدينية تماشيا مع متطلبات المرحلة الجديدة التي يبنى عليها الكثير من الآمال في تحقيق الاصلاح الشامل الذي ينعكس أثره على الوطن والمواطن. **يلاحظ إنه تعليق على ما قاله الملك بأن المرحلة الجديدة تتطلب استقلالية الجيش والأمن والقضاء والمؤسسات الدينية.**
الدكتور ماجد خليفة: امين عام حزب العدالة والإصلاح	قال ان الملك ركز على استقلال وحياد الجيش والأمن والقضاء والمؤسسات الدينية لتحقيق اعلى درجات الاستقرار والنزاهة والعدالة الاجتماعية والوصول الى حكومات برلمانية فاعلة عبر تراكم تجارب سياسية وإدارية في نهج الحكم وفقا لصالح الوطن والمواطنين. **هنا استكمال لما قاله الملك وتلخيص له.**

ملاحظة:

كانت معظم ردود الفعل والآراء تحمل تلخيصاً للورقة وإعادة ذكر ما جاء في الورقة ،أما الأفكار المتعلقة بالشرح أو التبسيط أو المساعدة في تنفيذ هذه الأفكار فهي قليلة جداً مقارنة مع تركيز المعلقين على الأفكار التي وردت في الورقة فقط دون أي إشارة للخطوات الإجرائية التي تساعد في تفعيل الورقة.

فهناك آراء تطرقت لضرورة تفعيل العمل الحزبي والنهوض بالأحزاب السياسية للوصول للبرلمان وتشكيل الحكومات البرلمانية، بالإضافة إلى بعض الآراء التي دعت لاستكمال دور

الورقة من خلال تضمين الورقة في المناهج الدراسية في المدارس والجامعات ليتمكن الشباب من استيعابها ولتشجيع الشباب على الانخراط بالأحزاب السياسية ذات البرامج الهادفة.

والكثير من الآراء طالبت الشعب بأن يكون مشاركاً في صنع القرار للنهوض بمستقبل البلاد وتطورها حيث نلاحظ أنّ مطالب الملك مستمده من مطالب الشعب.وحتى هذا غير كافٍ فالمطلوب وضع خطة عملية توضح كيف يمكن أن يشارك الشعب والمواطن في المرحلة المقبلة قي كيفية اتخاذ القرار.

ونلاحظ أنّ بعض الآراء كانت معارضة لفكرة أن تتشكل الحكومات من قبل البرلمان وذلك لعدم نضوج الأحزاب السياسية الموجودة وعدم إمتلاكها البرامج الهادفة وإنه لا يجوز أن يكون المشرع ومن يسن القوانين هو نفسه من يقوم بمراقبة نفسه.

ونلاحظ أنّ معظم التعليقات كانت صحفية وليس هناك من مؤشرات بأن المعلقين قرأوا الأوراق جيداً فكان من المفروض أن تشكل ورشة عمل ويناقش الاوراق مختصون ويقدموا لصانع القرار آلية تنفيذ ويوضحوا المصاعب وهذا أفضل بكثير من تعليقات بدا واضحاً أنها تلخص وتتحدث عن الأوراق أو من الممكن أن البعض لم يعرف المطلوب منه عندما علق أو كتب عن الأوراق الملكية.

الخلاصة:

اتفقت الاراء على ان الورقة النقاشية الثالثة عملت على تجذير الثقافة الديمقراطية، وان تحقيق هذا الهدف، يعد التحدي الأهم أمام الأردنيين جميعا . ومن هنا وقف الملك أمام المفاصل الرئيسة في النظام السياسي، ومسؤولية هذه المفاصل أو بالأحرى المكونات، في ترسيخ وتجذير هذه الثقافة، بقيمها ومبادئها المهمة، التي من شأنها ان تحافظ على مسيرة الديمقراطية، وتبطل كل المحاولات التي تسعى لإجهاضها قبل ان تكتمل ، كما اتفقت الاراء على ان الملك دعا الى ضرورة تطوير التجربة الانتخابية الاخيرة، ما يؤكد إيمانه باستمرار معالجة السلبيات التي طغت على السطح، وبما يسمح مستقبلا بمشاركة كافة الاطياف السياسية في الانتخابات، والتي تؤسس بحق مرحلة سياسية جديدة بدليل إقبال المواطنين على المشاركة . وأشارت الورقة الى ان دور الاحزاب في تجذير الثقافة الديمقراطية دور مهم ورئيس، وعملية تسهم في تقدم الوطن وترسيخ الديمقراطية، في وجدان المواطنين، المنتسبين الى هذه الاحزاب قولا وعملا والتزاما . ويتضافر

دور الاحزاب ويتكامل مع دور مجلس النواب لتحقيق هذه الغاية النبيلة، لخدمة مصالح الوطن العليا .

وتزيد الباحثة أن الناحية العملية للتمكين السياسي تستوفى بطرق أخرى منها:

١. تفعيل دور الإعلام الأردني لتثقيف المواطن بدور النائب التشريعي، وأن دور النائب هو للتشريع والرقابة فقط.
٢. ضرورة أن يأخذ المواطن دوره الريادي في هذه المرحلة وهي المراقبة على أداء البرلمان، وأداء الحكومة، وتوجيههم الوجهة الصحيحة من خلال الضغط عليهم ومطالبتهم بالوفاء بالوعود التي أطلقوها من خلال الحوار، ووسائل الاتصال المختلفة.
٣. إنشاء مراكز متخصصة للدراسات والإشراف على عمليات استطلاع الرأي حول أداء سلطات الدولة (الحكومة والبرلمان) بكل نزاهة وشفافية ويتم إرسال النتائج لجلالة الملك ونشرها وبناء آليات عملية للمسائلة.
٤. حث وتشجيع الإعلام على مراقبة أداء النائب، والوزير في آن واحد، ونشر وإذاعة أداء كل واحد منهم، وعدم الحرج من ذلك.
٥. المطلوب من النواب في هذه المرحلة وضع مصلحة الوطن فوق كل اعتبار وإدارة الأزمة التي تمر بها بكل ثقة واقتدار سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية.
٦. المطلوب من النواب حالياً تشكيل كتل برلمانية محددة تعالج القضايا من خلال برامج وخطط تلبي طموحات الاردنيين الذين انتخبوهم ، وأوصلوهم إلى قبة البرلمان، لا سيما وأننا شهدنا في الأيام الأولى من عمر المجلس تخبطاً كبيراً في تشكيل الكتل النيابية وعدم توافق عدد كبير من النواب مع هذه الكتل.
٧. حث الحكومات على مراقبة أداء شاغلي الوظائف العليا،وفتح المجال أمام أصحاب الكفاءة والمقدرة والذين لديهم إيمان مطلق بالديمقراطية وحرية التعبير.
٨. ضرورة أن يتجذر العمل الحزبي في الأردن بعيداً عن الشخصنة وتفرد الأشخاص باتخاذ القرارات.
٩. حث الشباب على الانتماء للأحزاب السياسية التي أكد الملك على أهمية دمج الشباب بها.

10. تجذير مفاهيم المواطنة الصالحة، وتعزيز الانتماء ،والعمل على إيجاد الحلول والمشاركة في صنع القرار ،لتتم المساهمة في بناء أردن الحضارة والديمقراطية والمستقبل كما يريدها الملك.

الفصل الرابع

تحليل الورقة النقاشية الرابعة والتي جاءت بعنوان

(نحو تمكين ديمقراطي ومواطنة فاعلة)

المقدمة:

تضمن هذا الفصل تحليل الورقة النقاشية الرابعة وملخص اراء العديد من ابناء الشعب الاردني بمختلف اطيافه ومواقعهم وانتماءاتهم السياسية وفي هذا الفصل تتطرق الباحثة الى عدة محاور رئيسية: نظام دولي، نظام اقليمي، الجيش، التربية والتعليم، الزراعة، الامن، الصحة، التعليم العالي، الاصلاح والفساد.

ومن اهم المصطلحات التي جاءت في هذا الفصل:

- **التعددية السياسية:** توزيع القوة داخل المجتمع الذي يتكون من جماعات متنوعة تضبط الصراع أو التنافس أو التعاون بشكل متساوٍ فيما بينهم، وتشير كذلك إلى مؤسسة السلطة الحكومية، ومؤسسات المجتمع المدني المشاركة، أو التي يمكنها المشاركة في السلطة. ولا تقوم إلا على أساس تنوع و اختلاف داخل المجتمع وأن السيادة لا يجب أن تكون في يد جماعة أو هيئة وإنما تكون ضمن جماعات متعددة، وهي نوع من أنواع الحكم الديمقراطي الليبرالي. ( )
- **الديمقراطية :** هي نظام إنساني، يؤكد على قيمة الفرد وكرامته الشخصية والإنسانية، ويقوم على أساس مشاركة كل الأفراد في تنظيم شؤونهم الحياتية (السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية). وتعتمد الديمقراطية على مبدأ الحرية والمساواة، والعدالة، لا تمييز ولا تمايز لأحد على آخر بسبب الجنس، أو الدين، أو اللغة، أو الطبقة الاجتماعية، أو الثروة، أو الجاه. ( )

( ) العدوان، عبد الحليم(2007)، **التعددية السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية 1921-1989**، (ط1)، عمان: مركز الرياديين للدراسات والأبحاث، ص ص58-59.

( ) ناصر، إبراهيم(1994)، **التربية المدنية (المواطنة)**، (ط1)، عمان: مكتبة الرائد العلمية، ص ص10-137.

- **المواطنة**: هي التي تقوم على إدراك الحقوق والواجبات الإنسانية ،وممارستها بوعي وخلق وكفاية ومسؤولية . وتكون بالابتعاد عن الفردية، والاهتمام بالصالح العام للوطن، والعمل من أجل نهضته وتقدمه للوصول إلى مرحلة حضارية متقدمة. (ٓ)

وفيما يلي تحليل للورقة النقاشية الرابعة:

ذكرت الورقة إن تجديد الحياة السياسية في بعض الدول العربية تسهم في تلبية تطلعات أبناء وبنات الوطن العربي نحو حياة أفضل، وأكدت ان مثل هذا الطريق واختيار نهج الديمقراطية ليس سهلا او قصيرا بل هو طريق صعب، ورغم ذلك فهو امر ضروري، وعلى ضوء ذلك فان الأردن يعمل على تطوير نموذجه الديمقراطي، الذي يعكس ثقافة مجتمعنا الأردني واحتياجاته وتطلعاته.

وجاء في الورقة أن الإصلاح يهدف اساسا الى تعزيز المشاركة الشعبية في صنع القرار، وذلك من خلال تعميق نهج الحكومات البرلمانية بهدف الوصول إلى حكومات تقوم على أحزاب برامجية وطنية في الدورات البرلمانية القادمة، شريطة ان تكون الأحزاب قادرة على تحقيق حضور فاعل في مجلس النواب، يساعدها في تشكيل حكومة أغلبية على أساس حزبي برامجي، ويوازيها معارضة نيابية تمثل الأقلية.

وركزت الورقة على اهم متطلبات التحول الديمقراطي المتمثلة في تعزيز المجتمع المدني وتطويره نحو الأفضل، من خلال ترسيخ الثقافة الديمقراطية في المجتمع ،وقد بيّنت الورقة ان السياسة بمفهومها الأوسع،هي العملية التي يتم من خلالها مناقشة القضايا التي تعني المجتمع والتي تقوم على الاحترام المتبادل و الحوار الهادف والبناء وإيجاد حلول وسط تساعد في حل الخلافات وتحقيق مصلحة المجتمع ككل . وأكدت الورقة ان هذه العملية لا تنحصر في القضايا الوطنية التي يتم مناقشتها تحت قبة مجلس الأمة فقط، بل تشمل القضايا التي تمس مجتمعاتنا المحلية وحياتنا اليومية كمواطنين.

وجاء في الورقه ان المشاركة السياسية لا اثر لها الا إذا أمن كل فرد في المجتمع بـ "المواطنة الفاعلة"، التي تقوم على ثلاثة أسس رئيسة تتمثل في حق المشاركة، وواجب المشاركة، ومسؤولية المشاركة الملتزمة بالسلمية والاحترام المتبادل، معززة بالمبادئ التالية:

(ٓ) ناصر ،إبراهيم(1994)،**التربية المدنية(المواطنة)**،(ط1)،عمان:مكتبة الرائد العلمية،ص ص10-137.

أولاً: يعتبر الانخراط في الحياة السياسية حقاً أساسيا لكل مواطن، مع وجوب حماية الحيّز العام المتاح للتعبير الحر عن الآراء السياسية المختلفة.

ثانياً: تشكل المشاركة السياسية مسؤولية وواجباً ينبغي على كل مواطن أن يتحمل جزءاً من هذه المسؤولية ولا ينتهي واجبنا كمواطنين بالقيام بعملية التصويت في أي انتخابات وطنية، بل يمتد ليشمل التزام كل مواطن بالمشاركة الفاعلة في الحياة المدنية والسياسية بشكل يومي، من خلال القيام، بحملة ترويجية لقضية تهمنا، أو التطوع في نشاط مدني، أو الانضمام لحزب سياسي.

وتؤكد الورقة ان الديمقراطية الحقة تكفل خيار البعض عدم الانخراط في العملية السياسية أو مقاطعتها. إلا ان الذين يختارون مثل هذا المسلك يتخلون عن واجبهم الفعلي بالمساهمة في تحقيق الأفضل لوطنهم. وأشارت الورقة الى انه لا يمكن بناء أردن أفضل وأقوى بدون الإيمان بأن المواطنة الفاعلة هي مسؤولية وواجب يترتب على كل واحد منا.

ثالثاً: ترتب المشاركة الفاعلة في الحياة السياسية مسؤوليات على كل فرد بخصوص الانخراط في العمل السياسي.

وأكدت الورقة ان التحلي بالاحترام والمروءة هي من المبادئ التي نعتز بها في ثقافتنا العربية، وينبغي توظيف هذه المبادئ كأسس للانخراط في الحياة السياسية. وهنا تشير الورقة الى أن عدم الاحترام لا يكون في الاختلاف في وجهات النظر، وإنما في رفض الاستماع لوجهات النظر المختلفة. فالاختلاف في الرأي لا يفسد للود قضية.

وأكدت الورقة أن إطلاق برنامج التمكين الديمقراطي،يشكل محطة إضافية وجديدة على مسار التنمية السياسية وتعزيز المشاركة .وأشارت الى ان هذا البرنامج سيساهم في ترسيخ المواطنة الفاعلة، وسيعمل على تمكين الأفراد والمؤسسات، لتطوير النموذج الديمقراطي، كما سيدعم البرنامج المشاريع الهادفة إلى تعزيز مناخ المساءلة والشفافية، وإتاحة الفرصة لمناقشة القضايا المهمة التي تواجه الوطن، وتسخير كل المواهب والإبداعات المرتبطة بخدمة المجتمع.

وأكد الملك على مجموعة من المبادئ :

أولاً: أن يعمل البرنامج وفق أسس غير حزبية تلتزم الحياد، فهو سيدعم المؤسسات الصغيرة والكبيرة التي تهدف إلى المساهمة في تعزيز المشاركة السياسية والمدنية، ولن يقدم الدعم لأحزاب سياسية.

ثانياً: أن ينتهج البرنامج أسس الشفافية لدى تقديم الدعم. لعرض رؤيته لمسيرة الإصلاح الشامل في الأردن في مختلف المجالات، وتتزامن مع إطلاق برنامج التمكين الديمقراطي التابع لصندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية.

وفيما يلي تحليل للورقة الرابعة حسب المحاور التي وردت فيها:

جدول رقم (9)

تحليل الورقة النقاشية الرابعة (نحو تمكين ديمقراطي ومواطنة فاعلة) 2 حزيران 2013

المحور	الورقة الرابعة 2/ حزيران /2013
نظام دولي	لم يرد في الورقة الرابعة شيءٌ عن النظام الدولي
نظام اقليمي	بينت الورقة الدور المحوري الاقليمي الذي بين اهمية الاردن جيوسياسيا
الجيش	لم يرد في الورقة الرابعة ما يشير الى الجيش
التربية والتعليم	لم يرد في الورقة الرابعة ما يشير الى التربية والتعليم
الزراعة	لم يرد في الورقة الرابعة ما يشير الى الزراعة
الامن	لم يرد في الورقة الرابعة ما يشير الى الامن
الصحة	لم يرد في الورقة الرابعة ما يشير الى الصحة
التعليم العالي	لم يرد في الورقة الرابعة ما يشير الى التعليم العالي
الاصلاح	اضاءت الورقة المحطات الرئيسية في مسيرة الإ صلاح، الواجب عبورها، لتحقيق التحول الديمقراطي. مؤكدا وبكل وضوح ان لا بديل عن الديمقراطية لتحقيق الإ صلاح بمعناه الشامل (السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، الاداري)

الفساد	لم يرد في الورقة الرابعة ما يشير الى الفساد
اخرى	تناولت الورقة ايضا ضرورة ترسيخ الثقافة الديمقراطية باعتبارها و سيلة فاعلة لتعزيز دور المواطن، وتعزيز الحوار الهادئ الهادف المتزن الذي يقود إلى تحقيق التنمية الشاملة والعدالة ما يفرض أعباء جديدة على الشباب ومشاركتهم الفاعلة ضمن برامج واضحة محددة، تسهم في إنجاح برنامج التمكين الديمقراطي.

يلاحظ أن الملك اضاء المحطات الرئيسية في مسيرة الإصلاح، الواجب عبورها ، لتحقيق التحول الديمقراطي.مؤكداً وبكل وضوح أن لا بديل عن الديمقراطية لتحقيق الإصلاح بمعناه الشامل (السياسي ، الإقتصادي ، الإجتماعي ، الإداري). وأن الملك حرص على طرح برنامج التمكين الديمقراطي لعبور المرحلة، والوصول إلى الأهداف المنشودة ، مؤكداً أن هذا البرنامج يقوم على التدرج،وعنوانه المشاركة الشعبية،وأداته الفاعلة هي المواطنة.

إذ أن الرؤية الملكية بإطلاق برنامج التمكين الديمقراطي تعكس إيمان الملك المستمر والموصول بأن الشباب الأردني بطموحاته وطاقاته هو الأداة الحقيقية للتغيير، وأن النجاح هو بالقدرة على تحويل الطاقة الكامنة لديهم إلى طاقة إيجابية ومتحركة لخدمة الأردن والأردنيين.

ويلاحظ أنّ الملك ربط بين التمكين الديمقراطي بذراعيه السياسي والاقتصادي والمواطنة الفاعلة، باعتبارهما ركيزتين أساسيتين لبناء ثقافة ديمقراطية واعية قادرة على تحقيق الإصلاح وحماية المنجزات،والسير بالوطن إلى آفاق التجديد والتغيير.

وأن الملك طرح في هذه الورقة قراءة دقيقة وتشخيصية لواقع المرحلة القادمة التي يعبرها الأردن من خلال الأوراق النقاشية الثلاثة الأولى التي طرحها الملك والتي أسهمت بتعميق الأهداف التي سعى الاردنيون بكافة شرائحهم إلى تحقيقها.كما أكد الملك حقيقة هي إن الاختلاف في الرأي والمعارضة البناءة الملتزمة والتي تبني مواقفها على أساس الحقائق والوعي،وليس الانطباعات والشائعات تشكل أحد أهم الوسائل التي يعبر المواطن من خلالها عن ولائه للوطن وهذا ما نتطلع إليه ليكون حقيقة وواقعاً.

وفيما يلي تعليقات الفعاليات الثقافية والسياسية والاجتماعية، وسوف تستعرض الباحثة آراء هذه الفعاليات وتحاول أن تحدد فيما إذا كانت هذه الفعاليات متجاوبة فعلاً مع الورقة النقاشية، أو أن ما جاء في هذه التعليقات هو استكمال لما قاله الملك أو شرح له أو تفسير أو تبنٍ له ام أن الأمر مجرّد تعليق سريع .

جدول رقم (10)

بعض الآراء الواردة في الصحافة حول الإصلاح في الورقة الرابعة

الاصلاح	
حزب العدالة والإصلاح	دعا لضرورة تطبيق طموحات الملك وتنفيذها على ارض الواقع لتكون واقعا ملموسا كما اكد ان التنمية السياسية تتضمن تعزيز المشاركة الوطنية وتطوير وتعزيز مكانة المجتمع المدني وتحمل الجميع المسؤولية كل في مكانه وفتح الطريق امام المعارضة البناءة والاعتماد على الموضوعية والمعلومات الصحيحة بعيدا عن الشائعات . **نلاحظ هنا التركيز على دور المعارضة البنّاءة،والدعوة لتطبيق طموحات الملك وتنفيذها ولكن لم يقل كيف يتم ذلك؟**
رضا الخوالدة :رئيس جامعة مؤتة	اكد ان الورقة النقاشية الرابعة لم تترك صغيرة ولا كبيرة الا وتطرقت لها من خلال رؤية ملكية ثاقبة تحدد كافة مسارات ومحاور الاصلاح الصائبة التي تصب في العملية الديمقراطية كهدف اساسي واستراتيجي للإصلاح السياسي وأكد ان رؤية الملك التي لا تقبل الشك في كافة محاورها تحتاج الى حكومات ومجلس نيابي ومنظومة تشريعية وسياسية وحزبية تتماشى مع هذا النهج وتؤمن به منوها الى حرص الملك على التطور التدريجي نحو الوصول للأهداف المنشودة وتوفير ادوات الدفع اللازمة للسير في عملية الاصلاح اضافة الى توفير القناعة الذاتية من صناع القرار في الحكومة ومجلس النواب والأحزاب

الاصلاح	
	السياسية والقوى الشعبية المختلفة امكانية قبول تحقيق هذا التحول. **نلاحظ أنّ هذا الرأي تلخيص لما قاله الملك وإعادة لرؤية الملك الإصلاحية.**
فيصل الخلايلة : امين سر الحزب الوطني الاردني	اكد ان ما ورد في الورقة الرابعة يتكامل مع ما سبقها من افكار للملك في تجسيد رؤى الملك ونهجه في التأسيس لإحداث نقلة نوعية في تاريخ الاردن وتحوله الديمقراطي استكمالا لمسيرة الاصلاح بل ان الملك اكد في هذه الورقة اهمية المواطنة وأرادها مواطنة فاعلة كشرط اساسي في تحقيق التحول الديمقراطي . **التركيز على المواطنة كشرط للتحول الديمقراطي. ولكن دون شرح كيف يتم ذلك؟**
حجازي عساف : متصرف لواء الرصيفة	قال ان الورقة النقاشية الرابعة للملك هي بمثابة اطلاق التمكين الديمقراطي في الاردن كبوابة من بوابات الاصلاح التي طالما نادى بها الملك منذ توليه سلطاته الدستورية ولهذه اللحظة . **وهنا استكمال لما قاله الملك بخصوص التمكين الديمقراطي.**
الدكتور جورج حزبون:رئيس الجامعة الامريكية	اكد ان ما ورد في الورقة النقاشية الرابعة للملك خطة طريق لديمقراطية معاصرة اختطها الملك وحث فيها الاردنيين على المشاركة في بناء ديمقراطية عصرية وان يكون لكل مواطن بحكم صفة المواطنة دور في قيادة البلاد والسير في خطى للامام نحو مجتمع التكافؤ والتقدم والعدالة في ظل استقرار وحماية يضمنها نظامنا ويقبلها الملك وهذه هي الطريق المثلى للسير الى الامام لوطن عزيز ينعم بالازدهار والتقدم والعدالة .

<table>
<tr><th colspan="2">الاصلاح</th></tr>
<tr><td></td><td>كان التركيز هنا على حق الشعب في المشاركة في صناعة القرار للوصول إلى مجتمع متقدم ومزدهر.</td></tr>
<tr><td>مي هندي : محللة سياسية</td><td>بيّنت ان الملك حدد اهم متطلبات التحول الديمقراطي وهو ما يشير الى التأكيد على ان الربيع الاردني كان فرصة لتطوير اسس وقواعد التحول الديمقراطي وضوابطه عبر ترسيخ الثقافة الديمقراطية في المجتمع من خلال الضمانات الضرورية لنجاح تعميق التحول الديمقراطي وأبرزها حماية التعددية وعدالة الفرص السياسية .

التركيز على العدالة والتعددية السياسية لنجاح التحول الديمقراطي.</td></tr>
<tr><td>الدكتور احمد العيادي : رئيس جامعة عجلون الوطنية</td><td>اشار الى ان هذه الورقة الملكية تؤكد اهمية الانخراط في العملية السياسية والتعاطي الحقيقي مع المواطنة الفاعلة التي تركز على حق المشاركة وواجب المشاركة ومسؤولية المشاركة الملتزمة لافتا الى ان هذه النهج الهاشمي في جوهره يحمل الامانة من اجل بناء اردن متطور في مواجهة كل التحديات والتركيز على قبول الاخر وصولا الى بناء وعي سياسي يستند الى الحوار البناء .

التركيز هنا على أهمية الحوار.</td></tr>
<tr><td>جبر عريقات : مدير شباب عجلون</td><td>قال ان الورقة النقاشية الرابعة التي طرحها الملك تعزز دور مؤسسات المجتمع المدني نحو المشاركة الحقيقية في ترسيخ مفهوم المواطنة الفاعلة وتمكين الافراد لتطوير النموذج الديمقراطي من خلال ترجمة رؤى وأفكار القيادة الهاشمية الى واقع تنموي سياسي يفضي الى بناء دولة القانون والمؤسسات وتعزيز مسيرة الاردن الاصلاحية .</td></tr>
</table>

الاصلاح	
	التركيز على دور مؤسسات المجتمع المدني ومنها ترسيخ المواطنة وتمكين الأفراد من بناء وتطوير النموذج الديمقراطي وتحويل أفكار الملك ورؤيته الإصلاحية إلى واقع.
سلمى الربضي:نائب سابق	ثمنت ما طرحه الملك في ورقته النقاشية الرابعة ونحن على اعتاب مرحلة قوامها الاصلاح والتغيير وتجذير التعددية السياسية والمشاركة من اوسع ابوابها وصولا الى تمكين ديمقراطي يوفر مساحة واسعة من العمل والبناء نحو اردن معتز بقيادته الرائدة التي تقود عملية الاصلاح . **هنا تلخيص لما قاله الملك دون شرح او تبسيط للفكرة فقط مجرد تعليق.**
أديب العكروش : نائب امين عام حزب الحياة	اشار الى ان الاوراق تشكل عملاً رائعاً ومدخلاً واقعياً لانطلاقة جديدة في مسيرة الاصلاح الوطني فرؤى الملك تمثل رؤى الاردنيين وتعبر عن تطلعاتهم المستقبلية في رؤية اردن امن ومستقر يتمتع بحريات واسعة وديمقراطية متجذرة ليكون الوطن الانموذج . **هنا استكمال لما قاله الملك دون شرح أو تبسيط للفكرة مع التأكيد على أن رؤى الملك مستمدة من رؤى الشعب.**
الدكتور محمد درباشي: رئيس لجنة خدمات مخيم البقعة	شدّد على ان سلسلة الاوراق النقاشية التي يطرحها الملك تشكل اهمية كبرى في التاريخ السياسي الاردني نظرا لما تتضمنه من تحسس للواقع واستشراف للمستقبل والدور الكبير الذي يعول عليه الملك للمواطن في التفاعل الكامل مع خطوات الاصلاح التي نشهدها حاليا سواء كان كأفراد من خلال المشاركة بقوة في الانتخابات والمساهمة في صنع القرار او كهيئات ومنظمات مجتمع مدني من خلال نشر الوعي السياسي والديمقراطي وتشكيل تيارات وطنية تساهم في الحياة السياسية .

الاصلاح	
	التركيز على تشكيل التيارات الوطنية لنشر الوعي السياسي والتركيز على مشاركة المواطن في صنع القرار سواء كأفراد أو كهيئات ومنظمات مجتمع مدني. وأن الأوراق لما لها من أهمية بما تتضمنه ستدخل التاريخ السياسي الأردني.
الدكتور فايز السعودي: وزير التربية والتعليم الاسبق	قال ان الملك منذ اللحظة الاولى وبداية الربيع العربي تبنى اوراقاً نقاشية ضمن مرحلة اصلاح وتطوير شاملة من اجل الوصول الى قرارات تخدم المصلحة العامة وقال السعودي ان الملك في ورقته الرابعة شخص الواقع الحالي نحو تشكيل ورغبة ممارسة العمل السياسي المعاصر في الوطن العربي وتحديد الحياة السياسية بحيث تسهم بحل التعقيدات التي تواجهه. **هنا إعادة لما قاله الملك بأن الأوراق تتضمن خطة إصلاحية تساهم بحل التعقيدات الموجودة.**
م. وجيه عزايزة: وزير التنمية الاجتماعية السابق	قال ان التركيز على المواطنة الفاعلة والمسؤولية في بناء دولة وتحقيق الشعور الحقيقي للمسؤولية لدى المواطن وتنامي الشعور بالمسؤولية لدى المواطنين جميعا بمعنى ان نتحمل المسؤولية تجاه الوطن بصورة عامة هي الترجمة الحقيقية للمواطنة الفاعلة التي تعد اساس التوجه نحو الديمقراطية مع التركيز على العمل والعطاء تجاه الوطن وما يحتاجه منها . **التركيز على المواطنة الفاعلة والتي لها دور في تحقيق الديمقراطية.**
الدكتور محمد عبابنة: رئيس مجلس النقباء نقيب الصيادلة	قال ان الورقة الرابعة هي بمثابة توجيه للمؤسسات الوطنية من نقابات وأحزاب وغيرها بالتعامل مع العمل الديمقراطي البناء وان يكون الشعب شريكا في صنع القرار وأوضح ان الشعب الاردني مؤهل لممارسة الديمقراطية وان الورقة النقاشية الرابعة تؤكد على هذه النقطة والتي يجب ان ننطلق منها .

الاصلاح	
	ركز على ضرورة مشاركة الشعب في صناعة القرار لا سيما وأنّ الشعب الأردني مؤهل لممارسة الديمقراطية.
الدكتور هاشم ابو حسان : نقيب الاطباء	قال ان اهتمام الملك بترسيخ الديمقراطية وتخصيص الورقة النقاشية الرابعة لهذه الموضوع يأتي في اطار التوجه الحقيقي الذي يجب ان يتحقق من اجل الاصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي من خلال الديمقراطية والحريات والزامية مواكبة السلطة وان يكون الشعب مصدر السلطات والفصل بين السلطات واعطائها كامل الصلاحيات في الدستور . **التأكيد على مبدأ الفصل بين السلطات.**
الدكتور محمد ابو قديس: رئيس الجامعة العربية المفتوحة	اكد ان الورقة الرابعة التي قدمها الملك تشكل الخريطة التي يجب على الجميع ان ينتهجها ويسير على خطواتها بما يبعث على ترتيب الامور على الساحتين الداخلية والخارجية ويحمل الجميع مسؤولياته بشكل متساوٍ ومشترك وأكد ان الاوراق النقاشية والورقة الرابعة تحديدا تحمل ابعادا مهمة بما يتعلق بمفاهيم المواطنة السياسية الفاعلة وهي بالوقت ذاته ترسم خريطة طريق لأمور عديدة بالوطن وان على الجميع ان يتحمل مسؤوليته. **هنا تلخيص لما قاله الملك بأن الورقة كانت تشكل خريطة شاملة لكل الجوانب وتعمل على تنظيم الأمور على الساحة الداخلية والخارجية.**

ملاحظة:

كانت معظم ردود الأفعال تحمل تلخيصاً للورقة وإعادة ذكر ما جاء فيها دون شرح أو تبسيط للأفكار التي جاءت فيها.

أما ردود الأفعال المتعلقة بشرح أو تبسيط أو المساعدة في تنفيذ هذه الأفكار فهي قليلة جداً مقارنة مع تركيز المعلقين على الأفكار التي وردت في الورقة فقط دون أي إشارة للخطوات الإجرائية التي تساعد في تفعيل الورقة ودورها.

وهكذا يلاحظ أنّ معظم الآراء اتفقت على أن الورقة الرابعة تؤكد تعزيز المشاركة السياسية والتمكين الديمقراطي وترسيخ المواطنة الفاعلة بمزيد من الوعي والانفتاح والشفافية وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني ،واعتبرت أن الإصلاح التدريجي هو أساس بناء الدولة على منظومة من القيم الإيجابية.

كما ركزت معظم الآراء على فتح الطريق أمام المعارضة البناءة واعتماد المعلومات الصحيحة بعيداً عن الشائعات، فالخلاف في الرأي لا يفسد للود قضية. وحث المواطن على المشاركة في صنع القرار سواء كأفراد أو هيئات ومنظمات مجتمع مدني، ولتحقيق المواطنة الفاعلة لابد من تحقيق العدالة والمساواة في المجتمع.

كما ركزت معظم الآراء على أهمية الحوار وضرورة ترسيخ سياسة الحوار ،وضرورة تشكيل التيارات الوطنية ونشر الوعي السياسي و الديمقراطي.

الخلاصة:

على الرغم من اختلاف الاطياف السياسية التي تناولت الورقة النقاشية الرابعة يتبين انهم جميعا اتفقوا على ان الملك حرص في الورقة النقاشية الرابعة على طرح تصوره ورؤيته لتحقيق وتجذير التحول الديمقراطي من خلال برنامج التمكين الديمقراطي . وأكدوا على انحياز الملك الى الخيار الديمقراطي، كنهج لا سبيل عنه لتحقيق الاصلاح والتطوير والتحديث . وبوضع النقاط على الحروف، اشار الملك الى ان الهدف الاساسي من عملية الاصلاح هو تعزيز المشاركة الشعبية في صنع القرارات من خلال تعميق نهج الحكومات البرلمانية، وهذا نهج لن يتحقق الا بإقامة حياة حزبية حقيقية، بحيث تشكل الحكومة من الاحزاب الفائزة في الانتخابات، يوازيها معارضة نيابية تمثل الاقلية . وتعمل وفق حكومة الظل كما هو حاصل في الدول الديمقراطية. كما اتفقوا جميعا على اهمية مؤسسات المجتمع المدني (الاحزاب، الجمعيات،

النقابات.. الخ) ودورها في تطوير النموذج الديمقراطي من خلال مراقبة الاداء السياسي وتطويره نحو الافضل عبر ترسيخ الثقافة الديمقراطية في المجتمع.

وأشار الملك الى اهمية الانخراط في الحياة السياسية والتحلي بالمواطنة الفاعلة كمحطة ضرورية لأي مواطن ليعيش التجربة الديمقراطية بكل ابعادها . مشيرا إلى أنّ المقصود (بالحياة السياسية) هي المعنى الاوسع، فالعملية لا تنحصر في مناقشة القضايا الوطنية فحسب، بل تشمل القضايا التي تمس المجتمعات المحلية وحياة المواطنين اليومية مثل حرص المواطنين على نوعية التعليم، التي يتلقاها ابناؤهم، وهمومهم ازاء قضايا النقل وغيرها من الخدمات العامة ومن هنا فان المشاركة السياسية لن تكون ذات اثر ايجابي وفاعل، الا حين يؤمن كل مواطن بالمواطنة الفاعلة، والتي ترتكز على اسس ثلاثة وهي حق المشاركة، وواجب المشاركة ومسؤولية المشاركة.

وتزيد الباحثة ان الناحية العلمية للتمكين السياسي تُستوفى بطرق أخرى منها:

١. لا يمكن تحقيق المواطنة الفاعلة في ظل غياب المساواة وتوزيع مكاسب التنمية بالعدل، وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في كافة القضايا التي تهم الفرد والمجتمعات ،لذا يجب أن يتجذر لدينا كأفراد ومجتمعات ومؤسسات وطنية وحكومة البعد عن الوساطة والمحسوبية ومحاربتها بشتى الوسائل والطرق.
٢. مطالبة الحكومة بتحقيق مبدأ العدالة والشفافية والمساءلة للجميع.
٣. تعزيز المواطنة الصالحة بحيث تغلب المصلحة الوطنية على المصلحة الشخصية.
٤. الإعلان عن مبادرات وحوافز من قبل الدولة للمواطنين حول المواطنة الفاعلة المخلصة والرشيدة.
٥. المطالبة بتنفيذ المزيد من البرامج الوطنية الشاملة التي تهدف إلى تعزيز منظومة القيم، ومعالجة الإختلالات التي لحقت بقيم الدولة الأردنية وثوابتها الوطنية.
٦. توحيد المؤسسات والهيئات تحت مظلة واحدة لتقوم بدورها الإيجابي، وعدم تشتت الجهود واستغلال بعض الهيئات من قبل جهات أخرى لأهدافها الخاصة وتوجيهها بما يناسب أهدافهم وتطلعاتهم.
٧. الخلاف في الرأي لا يفسد للود قضية، من خلال إعادة النظر في مواقف المعارضين وضرورة أن تكون وحدتنا الوطنية، ونسيجنا الاجتماعي هو هدفنا الأسمى من أجل تماسك أسرتنا الواحدة.

٨. ضرورة ترسيخ حل الخلافات في الرأي من خلال الحوار الذي لا بديل عنه،والعمل على ترسيخ سياسة الحوار وعمل برامج لتطوير قدرات الشباب على عملية تقبل الرأي والرأي الآخر.

٩. محاربة الفساد من خلال العملية التعليمية وتطبيق القانون.

10. العمل على إعادة بناء الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة.

11. مراجعة المناهج الدراسية في المدارس والجامعات مراجعة شاملة بما يخدم مصلحة الوطن وأبناءه، والبعد عن حشو المعلومات والتركيز على موضوع التربية الوطنية.

الفصل الخامس

تحليل الورقة النقاشية الخامسة والتي جاءت بعنوان

(تعميق التحول الديمقراطي الاهداف والمنجزات والأعراف السياسية)

المقدمة:

تضمن هذا الفصل تحليل الورقة النقاشية الخامسة وملخص آراء العديد من ابناء الشعب الاردني بمختلف اطيافه ومواقعهم وانتماءاتهم السياسية، وفي هذا الفصل تتطرق الباحثة الى عدة محاور رئيسية: نظام دولي، نظام اقليمي، الجيش، التربية والتعليم، الزراعة، الامن، الصحة، التعليم العالي، الاصلاح والفساد.

ومن اهم المصطلحات التي جاءت في هذا الفصل:

- **التعددية السياسية:** هي توزيع القوة داخل المجتمع الذي يتكون من جماعات متنوعة تضبط الصراع أو التنافس أو التعاون بشكل متساوٍ فيما بينهم، وتشير كذلك إلى مؤسسة السلطة الحكومية، ومؤسسات المجتمع المدني المشاركة، أو التي يمكنها المشاركة في السلطة. ولا تقوم إلا على أساس تنوعٍ واختلاف داخل المجتمع وأن السيادة لا يجب أن تكون في يد جماعة أو هيئة وإنما تكون ضمن جماعات متعددة وهي نوع من أنواع الحكم الديمقراطي الليبرالي. [ٱ]
- **الحكومة البرلمانية:** تعني أن يساهم جميع أفراد الشعب، أو قسم كثير العدد منهم،في ممارسة القوة المسيطرة النهائية وذلك عن طريق ممثلين عنهم ينتخبونهم دورياً ،وتبرز فيها المهارة السياسية والمقدرة بوجه عام، وتكون الحكومة صالحة بوجود ثلاثة شروط: أن يكون الشعب مستعداً للقبول به وأن يكون الشعب قابلاً وقادراً على عمل كل ما هو ضروري لصيانته وأن يكون الشعب قابلاً وقادراً على تحمل الواجبات والقيام بتنفيذ الوظائف المفروضة عليه. [ٲ]

(ٱ) العدوان، عبد الحليم (2007)، **التعددية السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية 1921-1989**، (ط1)، عمان: مركز الرياديين للدراسات والأبحاث، ص58-59.

( ) مل، جون(1962)، **الحكومات البرلمانية** ، دمشق: دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر، ص 97- ص84.

وفيما يلي تحليل للورقة النقاشية الخامسة :

تناولت الورقة الخامسة القيم والممارسات الديمقراطية الأساسية وشددت على تحديد هذه القيم والممارسات الجوهرية، وتشمل الاعتدال، والتسامح، والانفتاح، والتعددية، وإشراك جميع مكونات المجتمع، واحترام الآخرين والشعور بهم، واحترام سيادة القانون، وصون حقوق المواطن، وتأمين كل طيف يعبر عن رأي سياسي بفرصة عادلة للتنافس عبر صناديق الاقتراع.وقد انطوت على حزمة من المضامين الجوهرية المكملة للأوراق النقاشية الاربع التي سبقتها . تضمنت الورقة الخامسة دعوة صريحة للمضي قُدما في استكمال الأجندة الوطنية للإصلاح، وعدم الوقوف عند التحديات المحبطة والطلب من الأردنيين كافة المشاركة في استكمال الأجندة الإصلاحية بوسيلة تشاركية بين أبناء الوطن ومؤسساته الدستورية.

أشارت الورقة في البداية الى أهم محطات الإنجاز التي تم تحقيقها في ترسيخ مبدأ الحكومات البرلمانية فقد اشارت إلى أن تعميق الديمقراطية يحتاج لترجمة عملية من خلال تعميق تجربة الحكومات البرلمانية للوصول بها الى مرحلة متقدمة من الممارسة التي تتولى فيها الكتلة الحزبية او الائتلافية ذات الأغلبية النيابية أو ائتلاف من الكتل، تشكيل الحكومات، في حين تتولى الأقلية النيابية مهام حكومة الظل من رقابة على الحكومات ومساءلتها وتقديم برامج بديلة وضمان التداول الديمقراطي للحكومات وهذا يولّد استحقاقا عمليا بتطوير الحياة الحزبية والبرلمانية للوصول الى الرؤية المنشودة.

وتحدثت عن التعديلات الدستورية وتطور الدستور ليواكب الخطوات الإصلاحية والمشاركة الفعلية العامة وتناولت المفاصل الدستورية والنواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والتوازن بين مختلف السلطات وتفعيل دور الجامعات والمؤسسات المحلية .وربطت هذه الورقة النقاشية العملية الإصلاحية بعمليات التطوير والتنمية، ووجهت كُلاً من الحكومة وأعضاء مجلس الامة وجميع المواطنين إلى السعي نحو الإصلاح بالتدريج بهدف الوصول إلى ديمقراطية تسعى لتقديم إصلاح داخلي شريطة عدم تعارض ذلك مع الاستقرار الأمني للوطن، وأشارت الورقة إلى المنظومة السياسية في الأردن، وأن جميع أفراد الشعب الأردني شركاء في رسم السياسة العامة للدولة وأن الهدف النهائي لعملية الإصلاح السياسي هو تمكين المواطنين من القيام بأكبر دور ممكن في صنع القرار عبر ممثليهم المنتخبين.

ودعت الورقة الى إنجاز قانونيْ الانتخابات البلدية والبرلمانية وفقا لأسس ومعايير مختلفة تحقق التعددية والتسامح والأسس المنطقيه، والبعد عن التطرف والإرهاب .

وركزت أيضا على العوامل الأساسية للأمن والاستقرار الذي ينعم به الاردن، من خلال الاصلاحات على مستوى الكثير من المؤسسات وتحديدا التي تهتم بشؤون المواطنين، مشيرا الى ان مسيرة الاصلاح المحلية سارت على وتيرة الاصلاحات المتدرجة فكانت نموذجا يحتذى به انبثق عنه الكثير من الاصلاحات التي أثبتت بأنه النموذج الذي نجح.

و تناولت الورقة ضرورة تنمية الحياة الحزبية، والوصول إلى أحزاب مندمجة مع بعضها تشكل عُمْقا بالشارع المحلي، ولها برامج تتقبلها شرائح المجتمع، بشكل تقنع المواطنين بها ليكون لها بالتالي دور في الحياة السياسية أساسها الحكومات البرلمانية.

وركزت على الشراكة الحقيقية بين القطاعين العام والخاص من خلال التشريعات، كما تطرقت إلى تقوية واستقلال القضاء وتحدثت عن الهيئة المستقلة وتوسيع دورها في الإشراف على الانتخابات كافة، وتحدثت الورقة عن مؤسسات المجتمع المدني، وأهميتها كونها قريبة من أبناء الوطن وأشارت الورقة الى نماذج استطاعت القيام بمبادرات ناجحة، وهذه نقطة اساسية للعمل المجتمعي القوي، ذلك ان العمل التطوعي مهم في التنمية والإصلاح لا سيما وان غالبية العاملين بهذا الشأن هم الشباب الذين يملكون طاقات ولديهم الرغبة في إحداث التغيير وان يكونوا اشخاصا منتمين لديهم خبرة بتسهيل الامور بالمستقبل.

كما تناولت الورقة الإنجازات التي تم تحقيقها في العديد من المجالات كما يلي :

أولاً: محطات الإنجاز التشريعي:

اشتملت أهم محطات الانجاز التشريعي على ما يلي:

- إقرار تعديلات دستورية بهدف ترسيخ مبادئ الفصل والتوازن بين السلطات، وتعزيز الحريات، واستحداث مؤسسات ديمقراطية جديدة.
- إنجاز حزمة جديدة من التشريعات الناظمة للحياة السياسية، وقد شملت هذه الحزمة: قوانين الانتخاب، والأحزاب السياسية، والاجتماعات العامة، والتي تساهم بدورها في تعزيز أجواء العمل السياسي وتشكيل الأحزاب من مختلف ألوان الطيف السياسي.

- تطبيق قانون معدِّل لقانون محكمة أمن الدولة يحصر اختصاصها في جرائم الخيانة، والتجسس، والإرهاب، والمخدرات، وتزييف العملة، بما يكرّس المبدأ العام لمحاكمة المدنيين أمام المحاكم المدنية فقط .
- التقدم النوعي الذي أحرزه مجلس النواب في تطوير نظامه الداخلي ليكون أكثر فاعلية.

ثانياً: محطات الإنجاز المؤسسي:

ويتضمن هذا المسار تعزيز بعض مؤسسات الدولة القائمة وبناء مؤسسات ديمقراطية جديدة، على النحو التالي:

- إنشاء محكمة دستورية تختص بتفسير نصوص الدستور والرقابة على دستورية القوانين والأنظمة النافذة بما يضمن احترام حقوق جميع المواطنين وحرياتهم وفقاً للدستور.
- استحداث هيئة مستقلة للانتخاب لتقوم بإدارة الانتخابات النيابية وضمان نزاهة وشفافية الانتخابات النيابية والبلدية من خلال الإشراف عليهما، وقد تم إقرار المزيد من التعديلات الدستورية التي توسع من مسؤوليات الهيئة لتشمل إدارة الانتخابات البلدية، وأي انتخابات عامة أخرى مثل انتخابات المجالس المحلية في المحافظات.
- تأسيس مجلس النواب مركزاً للدراسات والبحوث التشريعية يدعم عمل النواب واللجان النيابية المتخصصة، لضمان استناد عمل المجلس وقراراته إلى الأبحاث والمعلومات المدعومة بالبراهين حيث يقدم خدمات معلوماتية وبحثية تعتمد على المعلومات الموثوقة حول القضايا التي تخص المجلس ضمن المجال الرقابي والتشريعي من تحليل للقضايا الاقتصادية والمالية وغيرها وتقديم دراسات متخصصة والإجابة عن استفسارات أعضاء المجلس بما يخص عملهم.
- استمرار العمل في تدعيم السلطة القضائية وتعزيز منظومة وطنية قوية للنزاهة والشفافية والمساءلة التي تستند إلى سلطة قضائية قوية ومستقلة وعدد من المؤسسات الرقابية الرئيسة، مثل: هيئة مكافحة الفساد، وديوان المحاسبة، وديوان المظالم، وأنظمة الرقابة في القطاعين الحكومي والخاص والمجتمع المدني.

- الاستمرار في دعم المركز الوطني لحقوق الإنسان وشبكة من المؤسسات المعنية بحقوق الإنسان، بهدف تقوية منظومة حقوق الإنسان وضمان متابعة الحكومة لتوصيات المركز وإنهاء إعداد الخطة الوطنية لحقوق الإنسان.
- متابعة العمل في مسارات برنامج تطوير القطاع العام، من خلال: البناء على ما تم إنجازه من دمج المؤسسات ضمن مسار إعادة الهيكلة، والاستمرار في تحسين مستوى الخدمات الحكومية، وتنمية الموارد البشرية، وتطوير آليات صناعة القرار.

ثالثاً: محطات التطور الخاصة بأطراف المعادلة السياسية:

يشتمل هذا المسار على تحديد القيم والممارسات الجوهرية، وتشمل القيم: الاعتدال، والتسامح، والانفتاح، والتعددية، وإشراك جميع مكونات المجتمع، واحترام الآخرين والشعور بهم، واحترام سيادة القانون، وصون حقوق المواطن، وتأمين كل طيف يعبر عن رأي سياسي بفرصة عادلة للتنافس عبر صناديق الاقتراع.

وأكدت الورقة على ضرورة استمرار "ربيعنا الأردني" في تبني الممارسات الديمقراطية الأساسية التالية: احترام مبدأ الحوار وتبنّيه في سبيل تجاوز الاختلافات، والتلازم بين حقوق المواطنين وواجباتهم، والشراكة في بذل التضحيات ونيل المكاسب، وتحويل الاختلافات إلى حلول توافقية، والمشاركة الفاعلة من قبل جميع المواطنين والمواطنات.

وأكد الملك ان على جميع أطراف المعادلة السياسية الملكية، وأعضاء مجلس الأمة، والحكومة، والأحزاب السياسية، والمواطنين تبنّي هذه القيم والممارسات وتطبيقها لدى قيامهم بأدوارهم ومسؤولياتهم الوطنية، والتي تشكل بدورها أحد المكونات الرئيسية لهذا المسار الثالث

وقد اختتم الملك هذه الورقة بنظرة مستقبلية للمراحل القادمة واضعا مسؤوليات الأطراف المشاركة كما يلي:

- على المشرّعين تطوير القوانين السياسية الرئيسية، بما يضمن التوافق والارتقاء بتجربة الحكومة البرلمانية. كما يجب أن تعطى الأولوية لقوانين الحكم المحلي عبر إنجاز قوانين الانتخابات البلدية واللامركزية أولاً. وفور الانتهاء من إنجاز هذين التشريعين الهامّين، يجب أن نمضي قدماً نحو إنجاز قانون انتخاب جديد، أما الحكومات، فيجب عليها الاستمرار في تطوير أداء القطاع العام والجهاز الحكومي بحيث يكونان على أعلى مستويات المهنية والموضوعية

والحياد السياسي والقدرة على إنتاج سياسات مقترحة مبنية على البراهين والأبحاث، وتوفير النصيحة الضرورية للوزراء في الحكومات البرلمانية مستقبلاً.

- على الأحزاب السياسية الاستمرار في تطوير نظمها الداخلية بحيث تتطور إلى أحزاب برامجية ذات كفاءة وتأثير وحضور على مستوى الوطن، قادرة على الفوز بأغلبية أصوات الناخبين. كما عليها أن تُولي جُلّ عنايتها أيضاً لتأهيل قيادات كفؤة وقادرة على تولي المناصب الحكومية وصولا إلى تطبيق متقدم للحكومات البرلمانية.

- الاستمرار في بناء قدرات السلطة القضائية لأن العدل هو أساس الحكم، بالإضافة إلى تطوير قدرات المحكمة الدستورية والهيئة المستقلة للانتخاب لتمكينهما من إطلاق كامل طاقاتهما والعمل وفق أفضل الممارسات العالمية، لتغْدوا مراكز تميّز على مستوى الإقليم.

- على مؤسسات المجتمع المدني، ومن ضمنها الجامعات ومراكز الدراسات، إضافة إلى القطاع الخاص لعب دور أكبر في المساهمة في إنتاج أفكار وأبحاث تقدم حلولاً للتحديات التي تواجهها المملكة. ولتيسير ذلك، فلا بد من استمرار الاستثمار في البحث العلمي ومؤسسات المجتمع المدني، وتوسيع حجم المبادرات الناجحة، وإتاحة أدوات إبداعية جديدة تشجع ممارسات الحوار والتطوع والمساءلة والشفافية والحق في الحصول على المعلومات.

وفيما يلي تحليل للورقة الخامسة حسب المحاور التي وردت فيها:

جدول رقم (11)

تحليل الورقة النقاشية الخامسة

(تعميق التحول الديمقراطي:الأهداف،والمنجزات،والأعراف السياسية) 13 ايلول 2014

المحور	الورقة الخامسة 13/ايلول /2014
نظام دولي	لم يرد في الورقة الخامسة ما يشير الى النظام الدولي
نظام اقليمي	لم يرد في الورقة الخامسة ما يشير الى النظام الاقليمي
الجيش	لم يرد في الورقة الخامسة ما يشير الى الجيش
التربية والتعليم	لم يرد في الورقة الخامسة ما يشير الى التربية والتعليم
الزراعة	لم يرد في الورقة الخامسة ما يشير الى الزراعة
الامن	لم يرد في الورقة الخامسة ما يشير الى الامن
الصحة	لم يرد في الخامسة ما يشير الى الصحة
التعليم العالي	لم يرد في الورقة الخامسة ما يشير الى التعليم العالي
الاصلاح	اشارت الورقة إلى إيمان الملك بمسيرة الأردن الإصلاحية المتدرجة والنابعة من الداخل والتي تضمن مشاركة جميع أبناء وبنات الوطن في بناء مستقبلهم،وهي الخيار الأفضل والأكثر ثباتاً واستدامة لحماية الأردن من الفوضى التي حولنا وأن التحديات ليست عذراً لتأجيل الأجندة الإصلاحية بل يجب تحويلها إلى فرص.
الفساد	لم يرد في الورقة الخامسة ما يشير الى الفساد
اخرى	ركزت الورقة على الانجازات التي تمت منذ طرح الاوراق النقاشية الاربعة التي سبقتها وقد تناولت كافة المحاور المتعلقة بالإصلاح وتعميق الديمقراطية و التعديلات الدستو رية وبقية الانجازات على مختلف الصعد.

نلاحظ إصرار الملك على المضي قدماً بالمسيرة الديمقراطية، كما أنها تأتي في إطار التوجه الإصلاحي حيث يؤكد الملك أن الهدف الأساسي من الإصلاح هو تعزيز المشاركة الشعبية في صنع القرار من خلال تعميق نهج الحكومات البرلمانية الذي يعد أحد أهم جوانب التطور الديمقراطي مع إشارة ملكية واضحة إلى أبرز التحديات التي نواجهها في ضوء عمليات التطور والتي تتمثل في المحافظة على التوازن الدقيق بين مختلف السلطات،بحيث تعمل فيما بينها بفاعلية وتبقى مستقلة في ذات الوقت.

وأن الرؤية الملكية السامية نحو المستقبل الأفضل للأردن والأردنيين ترتكز على أهمية الإصلاح باعتباره أولوية وضرورة وطنية واستجابة لرغبة وطنية،بالتغيير والتحديث والتطوير إضافة إلى إصرار الملك على مشاركة الجميع في صنع القرار لترجمة خريطة الطريق لإنجاز منظومة الإصلاح الشامل،لتكون بوّابة العبور لمرحلة جديدة من العمل، آفاقها واسعة ورؤيتها استشرافية ، وتعكس إحساساً ملكياً عميقاً بهموم الوطن والمواطن.

ونلاحظ أنّ الملك وضع النقاط على الحروف في الأوراق النقاشية الخمسة لتشكل وثائق وطنية لما بعدها وتشكل سلسلة من الرؤى للوصول عبر النقاش إلى أرضية للحوار لتكريس الديمقراطية والإصلاح ضمن بوتقة التعددية والدولة المدنية ومفاهيم المواطنة التي تشكل الركائز الاساسية للعبور إلى بر الأمان ،وتحديد ملامح مستقبل الاردن الذي نريد، وتقدم نموذجاً إيجابياً في المنطقة في الإصلاح المتدرج الآمن الذي ننشده جميعاً لكافة الأردنيين، وليتشكل بتدرج وقناعات راسخة من كافة القوى السياسية والاجتماعية ومؤسسات المجتمع المدني بمشاركة الجميع لمسيرتنا الإصلاحية الاردنية لأنها في الاساس نابعة من الداخل.

وفيما يلي تعليقات الفعاليات الثقافية والسياسية والاجتماعية، وسوف تستعرض الباحثة آراء هذه الفعاليات وتحاول أن تحدد فيما إذا كانت هذه الفعاليات متجاوبة فعلاً مع الورقة النقاشية، أو أن ما جاء في هذه التعليقات هو استكمال لما قاله الملك أو شرح له أو تفسير أو تبنٍ له أم أن الأمر مجرد تعليق على الورقة النقاشية فقط.

جدول (12)

المتضمن بعض الآراء الواردة في الصحافة حول الإصلاح

الاصلاح	
سمير الرفاعي: رئيس الوزراء الاسبق	أضاف أن الورقة الخامسة جاءت لاستكمال الصورة الوطنية المأمولة في خضم الظروف الإقليمية الصعبة لتجدد التأكيد الملكي السامي على المضي بخارطة الإصلاح الوطني واستكمال الرؤية والأهداف النبيلة التي يحرص الملك على المضي بها وتحقيقها ،ليكرس الملك بذلك مفاهيم الحوار والنقاش والمشاركة الشعبية للمواطن في صياغة ورؤية مستقبله. وأضاف أن متانة الجبهة الداخلية والتفاف المواطن حول قيادته ورؤيتها هو السر في المعادلة والوصفة الأردنية التي استطاعت تجاوز كل المحن والأزمات وتبقيه واحة أمان واستقرار في إقليم ملتهب بالدماء والدمار. **هذا الرأي اضافة لإعادة ما قاله الملك فإنه يُبيّن أن الاردن صامد في وجه التحديات الإقليمية والظروف المحيطة والسر يكمن في متانة الجبهة الداخلية والالتفاف حول القيادة الهاشمية.**
عبد الرزاق الطبيشات: وزير سابق	قال أن ورقة الملك جاءت جامعة مانعة لو تفهمها وقرأها الشعب الأردني بكل أطيافه وعمل بجزء بسيط منها لسعينا نحو المستقبل بكل الثقة والاطمئنان بقيادتنا وشعبنا وخبرائنا، وأضاف أن الورقة حملت الكثير من المزايا وهي تحث الشعب على المشاركة والتفاعل،وأشار إلى أن العمل يجب ان ينصب على أهمية التفاعل والعمل الجماعي إضافة الى ما رسمه الملك من خطوط واضحة تفصل بين السلطات . **هنا استكمال لما قاله الملك دون شرح للأفكار الواردة في الورقة مع التأكيد على مبدأ الفصل بين السلطات.**

الاصلاح	
عمر الشديفات:وزير سابق	أضاف أن مضامين الورقة النقاشية الملكية تشرح طموحات الملك في الإصلاح الشامل باعتباره أولوية تنسجم مع روح العصر وتضمنت العديد من الرؤى والأفكار التي من شأنها التأسيس للتحول والتطور للنموذج الديمقراطي والذي سيدفع نحو الامام بإتجاه تجديد الحياة السياسية، بحيث شكلت هذه الورقة نهج عمل للمرحلة المقبلة ،وحفلت بالعناوين الكبيرة بما تمثله من قراءة صحيحة للواقع بعمق ورؤية نقدية مع التصميم على تجاوز التحديات والسير إلى الأمام للبناء على ما انجزت أجيال من الأردنيين. **هنا نلاحظ أنّ هذا الرأي تلخيص لما قاله الملك في الورقة.**
نهى المعايطة: رئيسة الاتحاد النسائي الاردني العام	قالت أن الملك وقف في ورقته الخامسة على كافة التفاصيل التي تهم كل القطاعات بالمجتمع من سياسية إلى اقتصادية إلى اجتماعية ،وكان تركيزه الأكبر على ما يتعلق بكلمة الإنجازات لتؤول بالخير وترك بصمات على كافة مكونات المجتمع.وقالت ان الملك دعا إلى إنجاز قانونيْ الانتخابات البلدية والبرلمانية وفقاً لأسس ومعايير مختلفة تحقق التعددية والتسامح والأسس المنطقية والبعد عن التطرف والارهاب **نلاحظ أنّ هذا الرأي إعادة لما قاله الملك وتلخيص للورقة مع ذكر ضرورة تحقيق ما جاء فيها حيث أن الملك ركز على الإنجازات أي التركيز على العمل والفعل دون القول فقط.**
المهندس سعيد المصري: وزير سابق وعضو المجلس الاقتصادي والاجتماعي	أكد أن الوزن الأكبر في الورقة الخامسة هو موضوع الإصلاحات السياسية،مشيراً إلى أن الملك أوجد بذلك حالة إصلاحية هامة جداً جعلت من الإصلاحات السياسية والوصول للحكومات البرلمانية مدخلاً للإصلاحات الاقتصادية. **نلاحظ هنا أنّ هذا الرأي ذكر أنّ الملك أعطى الأولوية**

الاصلاح	
	للإصلاحات السياسية حيث انه اصبح لزاماً أن يتم تحقيق الأهداف على المسار السياسي ومن أبرزها الوصول إلى الحكومات البرلمانية فتكون مدخلاً للإصلاحات الاقتصادية.
المهندس شحادة ابو هديب: وزير سابق وعضو مجلس الاعيان	أكد أن الملك تحدث عن مسيرة الإصلاح في الأردن بوصفتها الخاصة والتي نجحت وحققت ربيعاً أردنياً خاصاً، حيث تميزت هذه المسيرة بالإصلاح المتدرج لأنه لا يمكن تحقيق الإصلاحات دفعة واحدة، حيث ركز الملك على أن المسيرة الإصلاحية المتدرجة أتت بنتائج هامة، وكانت الخيار الأفضل واستطاعت أن تحمي الأردن من كثير من الاضطرابات التي حدثت في عدد من دول الإقليم. **هذا الرأي تلخيص لما قاله الملك وإعادة له دون ذكر شيء جديد.**
الدكتور فايز السعودي: وزير التربية والتعليم السابق	قال أن الملك أدار ملف الإصلاح بشكل عام بحيث أستطاع أن يتخذ من المؤثرات والعوامل الجغرافية والسياسية والاقتصادية المقترنة نهج ربيعٍ أردنيٍ بمواصفات أردنية وأشار إلى أن الورقة ركزت على ترسيخ متدرج لنهج الحكومات البرلمانية التي تؤمن أن المجتمع عليه أن يدير حياته بنفسه كما ركز على تطوير القوانين السياسية والتشريعية وعلى التعديلات الدستورية الأخيرة التي كانت مطلباً اساسياً للإصلاح السياسي في الأردن. **هنا إعادة لما قاله الملك وتلخيص له دون شرح أو تبسيط للأفكار الواردة في الورقة.**
محمد طالب عبيدات: وزير سابق	قال ان الورقة النقاشية تضمنت دعوة صريحة للمضي قدماً في استكمال الأجندة الوطنية للإصلاح ،وعدم الوقوف عند التحديات المحيطة سواء الصراعات المذهبية أو الإرهابية للأفكار المتطرفة لا بل نحولها إلى فرص والطلب من الأردنيين كافة

الاصلاح	
المشاركة في استكمال الأجندة الإصلاحية بوسيلة تشاركية بين أبناء الوطن ومؤسساته الدستورية. **أكد على أن التحديات المحيطة بنا لابد من تحويلها إلى فرص والمضي قدماً نحو استكمال الإصلاح الحقيقي الذي يسعى إليه الشعب.**	
قال أن الورقة النقاشية الخامسة جاءت شاملة وافية تناولت مجمل مناحي الحياة وهي بمثابة برنامج عمل دقيق ويجب على الحكومة تبني ما جاء فيها،كما أشار إلى أهمية الاعتماد على الكفاءات في الجهاز الحكومي والاعتماد على مستوى المهنية والحياد والتي من شأنها أن ترفع مستوى العمل والتقدم بالبلد بعيداً عن المحسوبية. **نلاحظ أنّ هذا الرأي دعا الحكومة إلى تبني ما جاء في الورقة حيث أنها شاملة وافية تناولت جميع نواحي الحياة** **وهي دعوة صريحة للحكومة كيْ تدخل مضامين الورقة في برامجها.**	الدكتور محمد اسماعيل السعدي: مساعد امين عام وزارة الصحة السابق
قال أن الرؤية الملكية السامية نحو المستقبل الأفضل للأردن والأردنيين ترتكز على أهمية الإصلاح باعتباره أولوية وضرورة وطنية واستجابة لرغبة وطنية،بالتغيير والتحديث والتطوير إضافة إلى إصرار الملك على مشاركة الجميع في صنع القرار لترجمة خريطة الطريق لإنجاز منظومة الإصلاح الشامل مؤكداً إنها جسر عريض سيعبر من خلاله الأردن والأردنيون إلى المرحلة الجديدة من العمل ضمن آفاق واسعة تعبر عن طموحنا جميعاً. **نلاحظ أنّ هذا الرأي تلخيص لما قاله الملك.**	رفعت الطويل: خبير ومحلل سياسي

الاصلاح	
مصطفى الازايدة: رئيس بلدية مادبا الكبرى	قال أن مضامين الورقة تؤكد أن الأردن يسير إلى الأفضل وبخطى ثابتة وفق رؤية الإصلاح وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية في صنع واتخاذ القرار وتمكين مؤسسات المجتمع المدني من القيام بدورها في الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي للنهوض بالأردن إلى الأمام. **هنا إعادة لما قاله الملك وتلخيص له دون ذكر شيء جديد**
جمال غنيمات:عضو التيار الوطني	قال أن ما قدمه الملك من رؤى وأفكار وطموحات بالورقة النقاشية يرقى إلى مستوى خارطة الطريق وإلى الإصلاح السياسي والاقتصادي إذا ما تم التقاط هذه الرؤى والأفكار من قبل الحكومة والنزول بها إلى واقع العمل والتطبيق. **هذا الرأي يدعو الحكومة لأخذ الأفكار والرؤى الملكية والنزول بها إلى واقع العمل والتطبيق كأن تدخل مضامين الورقة ضمن البيانات الوزارية.**
عبدالله ملكاوي: رئيس جامعة العلوم والتكنولوجيا	أكد أن الورقة تؤكد القناعة والتصميم على المضي قدماً نحو الديمقراطية الحقيقية من خلال الحوار والتوافق الوطني باعتباره العنوان الأساسي والرئيسي في هذه المرحلة. وقال أن الملك يشجع الحوار البناء كوسيلة للتحول الديمقراطي ومناقشة القضايا الكبرى التي تواجهنا والمشاركة في وضع خريطة الإصلاح التي ستقودنا إليه. **هنا التأكيد على أهمية الحوار.**
الدكتور علي قوقزة: رئيس بلدية جرش الكبرى	أشار إلى أن الورقة النقاشية الخامسة تشكل انطلاقة وخريطة طريق نحو المستقبل حيث بينت بوضوح النجاحات التي تحققت في الأردن في زمن الربيع العربي من إصلاحات شاملة لخدمة الوطن والارتقاء به من خلال إصلاح متدرج وتمكين مختلف

الاصلاح	
	فئات الشعب من القيام بدور واضح في صنع القرار **هذا الرأي عبارة عن تلخيص للورقة دون شرح أو تبسيط للأفكار الواردة فيها.**
محمد الصمادي: رئيس فرع حزب الوسط الاسلامي	بين أن الورقة قدّمت الأدوار التي يفترض أن يقوم بها كل مواطن لنجاح الأردن في مسيرته الإصلاحية في إقليم ملتهب وإن ما تحقق من إنجازات تشريعية ودستورية وغيرها على مستوى الوطن، تشكل انطلاقة حقيقية لمسيرة الإصلاح المتدرجة بمشاركة جميع أبناء الوطن في بناء المستقبل وحمايته وتجاوز التحديات. **هنا تلخيص لما قاله الملك .**
الدكتور رضا الخوالدة: رئيس جامعة مؤتة	قال أن الملك من خلال الورقة الخامسة يرمي من ورائها إلى المشاركة الشعبية الفاعلة في صنع القرار خاصة في ظل التحديات الإقليمية التي يواجهها الوطن وتهدف إلى النهوض بعملية الإصلاح السياسي الشامل. **إعادة لما قاله الملك بضرورة المشاركة في صنع القرار.** **ونلاحظ أنّ هذا الرأي متكرر في تحليل الأوراق إذ أنه تلخيص دون ذكر شيء جديد إذْ أن نفس الرأي كان في تحليل الورقة الرابعة.**

ملاحظة:

كانت معظم ردود الافعال والآراء تحمل تلخيصاً للورقة وإعادة ذكر ما جاء في الورقة،أما الأفكار المتعلقة بالشرح أو التبسيط أو المساعدة في تنفيذ هذه الأفكار فهي قليلة جداً مقارنة مع تركيز المعلقين على الأفكار التي وردت في الورقة فقط دون أي إشارة للخطوات الإجرائية التي تساعد في تفعيل الورقة.

فالبعض وجه دعوة صريحة للحكومة لتكون هذه الأفكار ضمن برامجها وأن تكون ضمن البيانات الوزارية ،كما أكدت بعض الآراء على أهمية الحوار وأنه لابد من تحويل التحديات المحيطة إلى فرص للاستمرار في الإصلاح وأكدت بعض الآراء أن تحقيق الإصلاحات على المسار السياسي يكون المدخل للإصلاحات الاقتصادية.

ونلاحظ أنّ التعليقات صحفية وليس هناك من مؤشرات على أنّ المعلقين قرأوا الأوراق جيداً.وكان من المفترض أن تشكل ورشة عمل وتناقش الاوراق من قبل مختصين ويقوموا بتقديم آلية تنفيذ لصانع القرار ويوضحوا المصاعب ،وهذا أفضل بكثير من تعليقات بدا واضحاً إنها تلخص ما جاء في الأوراق.

الخلاصة:

ركزت الورقة النقاشية الخامسة على التطورات التي تحققت في الأردن منذ صدور الأوراق النقاشية وكذلك التحديات التي تواجهها الدولة في الفترة الحالية وأكدت على محصلة الأوراق الأربع الماضية وهي ترسيخ متدرج لنهج الحكومات البرلمانية، تحت مظلة الملكية الدستورية معززا بمشاركة شعبية فاعلة من خلال المواطنة الفاعلة.

بعد ذلك وضحت الورقة رؤية الملك للخطوات المقبلة والتي تتمثل في دعم منهجية الحكم المحلي من خلال قانوني الانتخابات البلدية واللامركزية.

إضافة إلى عرض محطات الإنجاز التالية التي لابد من تحقيقها، خاصة منظومة القيم والممارسات والأدوار والأعراف التي يجب أن نستمر في تعميقها وتطويرها

أولاً: محطات الانجاز التشريعي التي تم تحقيقها في مجال إصلاح التشريعات، والتي تمثل البنية الاساسية لأي نظام ديمقراطي في العالم، ومن أهمها: إقرار تعديلات دستورية ترسّخ منظومة الضوابط العملية لمبادئ الفصل والتوازن بين السلطات، كما أنها تعزّز الحريات، وتستحدث مؤسسات ديمقراطية جديدة.

ثانياً: محطات الانجاز المؤسسي: ويتضمن هذا المسار تعزيز بعض مؤسسات الدولة القائمة وبناء مؤسسات ديمقراطية جديدة، كإنشاء محكمة دستورية تختص بتفسير نصوص الدستور والرقابة على دستورية القوانين والأنظمة النافذة بما يضمن احترام حقوق وحريات جميع المواطنين وفقاً للدستور.

ثالثاً: محطات التطور الخاصة بأطراف المعادلة السياسية: يشتمل هذا المسار على تحديد القيم والممارسات الجوهرية، والتي تقع في صميم الثقافة الديمقراطية وممارسات المواطنين، إضافة إلى أدوار الأطراف الرئيسة في المعادلة السياسية.

وتزيد الباحثة أن الناحية العملية تستوفى بطرق أخرى منها:

١. العمل الجاد على تعزيز مبدأ العدالة والمساءلة.
٢. إشراك مؤسسات البحث العلمي في الأردن بهدف إجراء دراسات تحليلية للأوراق النقاشية ونشر توصياتها بهدف ترجمة مبادئها وقيمها.ودعم مراكز البحث العلمي في الجامعات والكليات والمعاهد.
٣. تبني نهج الشفافية والحكمة الرشيدة والشراكة الفعلية مع مؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المحلي.
٤. الاستمرار بتطوير أداء القطاع العام والجهاز الحكومي بحيث يكونان على أعلى مستويات المهنية والموضوعية والحياد السياسي.
٥. العمل على تطوير قدرات المحكمة الدستورية والهيئة المستقلة للانتخاب والمحافظة على استقلال القضاء ومنع التدخل فيه والعمل على تطوير المحاكم بكافة مستوياتها.
٦. المشروع الذي طرحه الملك هو عنوان المرحلة المقبلة ويلبي طموحات الأردنيين وهو خارطة طريق للعمل .
٧. ضرورة مواجهة التحديات التي تواجهنا والوقوف خلف الملك في بناء مسيرة الإصلاح.
٨. ضرورة أن تكون جدّية من قبل الحكومات والمؤسسات الوطنية ذات العلاقة في تطبيق مضمون الأوراق النقاشية على أرض الواقع قولاً وعملاً.
٩. ضرورة عرض المنجزات التي تم تحقيقها ،والإصلاحات التي تمت منذ إطلاق الأوراق النقاشية من خلال برامج إعلامية تثقيفية.
10. محاربة الإرهاب والتطرف والفكر الدخيل على شبابنا من خلال عقد مؤتمرات،وندوات وورش عمل واستهداف الفئة التي يتم التغرير بها، وليس اقصاؤهم وتعزيز ذلك من خلال المناهج الدراسية في الجامعات والمدارس.

الخاتمة

على الرغم من الظروف المحيطة والتوترات في المنطقة العربية والعالم إلا أن الأردن استطاع أن يتخطى هذه المصاعب، فكانت الأوراق تعبيراً عن رغبة صادقة في الإصلاح وأن يساهم الجميع في صناعة مستقبل بلادهم، وعلى الرغم من هذه الظروف إلا أن القيادة الأردنية استطاعت إجراء معالجات جيدة وفقاً لرؤية شاملة.

استعرضت الباحثة خمس أوراق نقاشية مختلفة إذ ركزت الأولى على تشجيع الحوار والنقاش في المسيرة الوطنية وتم تكريس الورقة للحديث حول مجموعة من الممارسات التي يؤمن الملك ان الأردن بحاجة إلى تطويرها في السير نحو الديمقراطية، وأشارت كذلك إلى أن الانتخابات النيابية تشكل إحدى المحطات الرئيسية على طريق الإصلاح السياسي.

كما ركزت أيضاً على ضرورة وجود أربعة مبادئ أساسية في السلوك الاجتماعي والسياسي وهي:

أولاً: احترام الرأي الآخر.

ثانياً: المواطنة لا تكتمل إلا بممارسة واجب المساءلة.

وثالثاً: الاختلاف لا يؤدي إلى الافتراق إذ أن الحوار والتوافق واجب وطني،

رابعاً: ان يكون الجميع شركاء في التضحيات والمكاسب.

أما الورقة الثانية فقد كانت تعبر عن طموحات الملك في الإصلاح إذ ركزت على تعزيز مبدأ التعددية السياسية وحماية حقوق المواطن والاستمرار في تطوير منظومة من الضوابط العملية لمبادئ الفصل والتوازن بين السلطات بهدف بناء نظام ديمقراطي صحيح وسليم .

كما ركزت على تقوية المجتمع المدني والحرص على توفير فرص عادلة للجميع والاستمرار في حماية حقوق المواطنين التي كفلها الدستور، وتناولت الورقة متطلبات التحول الديمقراطي الناجح وبينت أن الوصول للحكومات البرلمانية يعتمد على ثلاثة متطلبات هي وجود أحزاب فاعلة وقادرة على التعبير عن مصالح وهموم المجتمعات المحلية،تطوير عمل الجهاز الحكومي، وتطوير النظام الداخلي لمجلس النواب . وأن هذه المتطلبات تشكل العنصر الأساسي في عملية الوصول للحكومات البرلمانية ،كما أنها أساس التحول الديمقراطي في النظام السياسي.

وركّزت الورقة الثالثة على دور الملكية الهاشمية ومسؤولياتها خدمة للوطن والأمة من خلال اتباع نهج يستشرف المستقبل والدفاع عن قضايانا المرتبطة بالسياسة الخارجية وأمننا القومي وحماية نسيجنا الاجتماعي وتراثنا الديني.

وركزت على توسيع المشاركة السياسية وصون حقوق الإنسان للوصول إلى مجتمع المواطنة والعدالة وتجذير الثقافة الديمقراطية،وركزت أيضاً على أهمية الانتخابات النيابية ،وأكدت الورقة على الوعي بالقيم الضرورية لإنجاز التحول الديمقراطي ومنها التعددية والتسامح وسيادة القانون وتعزيز مبادئ الفصل والتوازن بين السلطات.كما ركزت أيضاً على دور المواطن في الانخراط بالحياة العامة من أجل تطوير نظام الأحزاب ودوره المهم في مساءلة الحكومة والنواب من خلال وعيه وبحثه المستمر عن الحقيقة وعن طريق مواطنته الفاعلة إذ يترتب عليه الضغط على الحكومة ومطالبتهم بالوفاء بما وعدوا في حال عدم وفاء الحكومة بالتزاماتهم.

أما الورقة الرابعة فقد ركّزت على أهم متطلبات التحول الديمقراطي والمتمثلة في تعزيز المجتمع المدني وتطويره، وركزت أيضاً على أن المشاركة السياسية لا أثر لها إلا إذا تحققت المواطنة الفاعلة من قبل كل مواطن والتي تقوم على ثلاثة أسس وهي حق المشاركة، وواجب المشاركة، ومسؤولية المشاركة الملتزمة بالسلمية والاحترام المتبادل. ولن يتحقق الإصلاح بعدم الإيمان بأن المواطنة الفاعلة هي واجب على كل مواطن. كما ركزت الورقة على بعض المبادئ المهمة للانخراط في الحياة السياسية ومنها الاحترام والمروءة.

وأكدت الورقة أن إطلاق برنامج التمكين الديمقراطي سيساهم في ترسيخ المواطنة الفاعلة وسيدعم المشاريع الهادفة إلى تعزيز مناخ المساءلة والشفافية وإتاحة الفرصة لمناقشة القضايا التي تواجه الوطن وتسخير المواهب المرتبطة بخدمة المجتمع.

وركزت الورقة الخامسة على مجموعة من القيم ومن أهمها الاعتدال، والتسامح، والتعددية، واحترام الآخرين، واحترام سيادة القانون، وصون حقوق المواطن.

وأشارت الورقة أيضاً إلى المنظومة السياسية في الأردن، وأن جميع أفراد الشعب الأردني شركاء في رسم السياسة العامة للدولة وأن الهدف النهائي من عملية الإصلاح هو تمكين المواطن من المشاركة في صنع القرار عبر من يمثله من المنتخبين.

كما دعت الورقة إلى إنجاز قانونيْ الانتخابات البلدية والبرلمانية وفقاً لأسس تحقق التسامح والتعددية. وركزت أيضاً على ضرورة تنمية الحياة الحزبية وضرورة الوصول إلى أحزاب مندمجة مع بعضها ولها برامج تقنع المواطنين بها وبالتالي يكون لها دور في الحياة السياسية أساسها الحكومات البرلمانية.

وركزت على الشراكة بين القطاعين العام والخاص ، واستقلال القضاء ،وتحدثت الورقة عن العمل التطوعي لدى الشباب وأهميته في التنمية والإصلاح ، كما تحدثت الورقة عن الإنجازات التي تم تحقيقها ومنها إقرار تعديلات دستورية وإنجاز حزمة جديدة من التشريعات الناظمة للحياة السياسية وتطبيق قانون معدّل لقانون محكمة أمن الدولة وتطوير النظام الداخلي لمجلس النواب.

كما تحدثت عن الهيئة المستقلة للانتخاب من حيث توسيع دورها في الإشراف على الانتخابات وإنشاء محكمة دستورية لتفسير نصوص الدستور والرقابة على دستورية القوانين والأنظمة بما يضمن احترام حقوق وحريات جميع المواطنين وفقاً للدستور وتحدثت عن مؤسسات المجتمع المدني وأهميتها كونها قريبة من أبناء الوطن.

لاحظت الباحثة بعد تحليل الأوراق وتحليل ردود الفعل أو التعقيبات عليها أن معظم هذه الردود والآراء كانت تحمل تلخيصاً للأوراق وإعادة ذكر ما جاء فيها،أما الأفكار المتعلقة بالشرح أو التبسيط أو المساعدة في تنفيذ هذه الأفكار فهي قليلة جداً مقارنة مع تركيز المعلقين على الأفكار التي وردت في الأوراق فقط دون أي إشارة للخطوات الإجرائية التي تساعد في تفعيل الأوراق.

وتلاحظ الباحثة أنّ معظم التعليقات كانت صحفية وليس هناك من مؤشرات على أنّ المعلقين قرأوا الأوراق جيداً فكان من المفروض أن تشكل ورشة عمل ويناقش الأوراق مختصون ويقدموا لصانع القرار آلية تنفيذ ويوضحوا المصاعب وهذا أفضل بكثير من تعليقات بدا واضحاً أنها تلخص وتتحدث عن الأوراق أو من الممكن أن البعض لم يعرف المطلوب منه عندما علق أو كتب عن الأوراق الملكية.

وفي رأي الباحثة فأن السبب في أن الآراء جميعها تحمل تلخيصاً وإعادة ذكر ما قاله الملك قد يكون بسبب فقدان الثقة بالحكومات وعدم قدرتها على عمل برامج إجرائية لتنفيذ أفكار الملك التي ذكرها في الأوراق الملكية.

وفي رأي الباحثة فأن أفضل مساهمة عملية هي أن تكون الأوراق النقاشية ضمن كتاب التكليف السامي لأي رئيس وزراء أو في البيان الوزاري لأي رئيس وزراء،وكان من المفروض أن تتضمن البيانات الوزارية هذه الأفكار من بعد أول ورقة نقاشية.

ويجب أن تنفذ هذه الأفكار حتى لا تبقى حبيسة هذه الأوراق ولابد من وضع خطط للتنفيذ عن طريق وسائل ومنها:

- مناهج التربية
- برامج تلفزيونية للأطفال والناضجين
- صحافة حرة
- مراقبة الحكومات من قبل مجلس النواب
- تفعيل دور المؤسسات وعملها مثل دائرة مكافحة الفساد وديوان المحاسبة وديوان رفع المظالم.

النتائج:

خلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

1. تعد هذه الأوراق إشارة إلى التحرك الجاد ووضع الأردن على مسار الإصلاح السياسي الحقيقي.
2. اختار الملك توقيتاً مناسباً لإطلاق هذه الأوراق مما أدى إلى تهدئة الوضع في الشارع الأردني وبيان النية الحقيقية للإصلاح.
3. تعد هذه الأوراق خريطة طريق لعملية الإصلاح.
4. تقدم هذه الأوراق مفهوماً جديداً للمسؤولية الوطنية،وأن الوطن بحاجة إلى تكاتف الجهود ليبقى شامخاً، وأن على الجميع أن يتحمل المسؤولية.
5. تأكيد الملك على أهمية الحوار،وتقبل الرأي الآخر يقدم الكثير،ويضعنا على وعي تام بالقضية من جميع أطرافها ،إذ أن الحوار يعتبر وسيلة للتحول الديمقراطي ومناقشة لقضايا الوطن.
6. يعد ما جاء في الأوراق حالة متقدمة تؤكد إننا جميعاً شركاء في صنع المستقبل.
7. تعد الأوراق إستباقاً واقعياً وعملياً في تطوير النظام الديمقراطي في الأردن ،خدمة للشعب والمؤسسات في إطار من العمل والمساواة والمشاركة.
8. طرح الملك نهجاً جديداً وعصرياً يوازي الديمقراطيات العالمية في الغرب.
9. تمثل هذه الأوراق رؤية الملك في تحقيق الإصلاح والذي راعى التدرج في الإصلاح، لأن الإصلاح بحاجة إلى وقت ولا يتم بين ليلة وضحاها.
10. نقاش الأوراق النقاشية ساعد على وصول الأفكار التي تضمنتها إلى جميع أفراد المجتمع.
11. تعكس هذه الأوراق هم الملك الذي يعمل من أجل الوطن والمواطنين ونيته الحقيقية في الإصلاح.
12. أن الملك يسير بخطى ثابتة نحو عملية الإصلاح الشامل وإنه يتقدم بالحكومات والمجالس النيابية بخطوات لتحقيق الإصلاح الشامل.
13. الدور الأبرز في حفظ الأمن والآمان والاستقرار، وجعل الأردن واحة أمن وآمان مما ساعد في تسريع عملية الإصلاح يعود للقوات المسلحة والأجهزة الأمنية.

التوصيات:

في ضوء نتائج الدراسة فإنها توصي:

- تضمين المناهج الدراسية في المدارس والجامعات بخلاصة الأوراق النقاشية بهدف تعزيز أساليب الحوار ، واكتساب المهارات واحترام الرأي والرأي الآخر وتهيئة الشباب لاستيعابها.
- تضمين المناهج الدراسية أهدافاً تربوية تهدف إلى تعزيز حوار الأديان وقبول الآخر ومبادئ العيش المشترك.
- تفعيل برنامج البرلمانات الشبابية بهدف تمكين الشباب ديمقراطياً وتعزيز مشاركتهم السياسية.
- المطالبة بتنفيذ المزيد من البرامج الوطنية الشاملة التي تهدف إلى تعزيز منظومة القيم، ومعالجة الإختلالات التي لحقت بالقيم الأردنية .
- إشراك مؤسسات البحث العلمي في الأردن بهدف إجراء دراسات تحليلية للأوراق النقاشية، ونشر توصياتها بهدف ترجمة مبادئها.
- تطوير القوانين والأنظمة التي تشجع على الانخراط في العمل الحزبي،وإزالة العقبات التي تعيق ذلك.
- وضع آلية عمل لتوضيح مسيرة الأردن نحو تطبيق مبدأ الحكومات البرلمانية.
- إيجاد مؤسسة وطنية تساهم في تعزيز دور الإعلام الوطني الاردني وتمكينه من اكتساب ثقة المواطن عبر الأداء الإعلامي المتميز،والمواكب للأحداث أولاً بأول والمواكب لحجم التطور الكبير في وسائل النقل والاتصال الحاصلة في العالم.
- التأكيد على ضرورة تصدي الحكومة لدورها الرئيسي للعمل على تعزيز هيبة الدولة من خلال سيادة القانون وعدم التهاون في تطبيق الأنظمة والقوانين ومحاربة الوساطة.
- العمل على تخفيض سن المرشح للانتخابات النيابية ليكون 25عام بدلاً من 30 لفتح المجال أمام الشباب للدخول في المجالس النيابية.
- توحيد المؤسسات والهيئات تحت مظلة واحدة لتقوم بدورها الإيجابي، وعدم تشتت الجهود واستغلال بعض الهيئات من قبل جهات أخرى لأهدافها الخاصة وتوجيهها بما يناسب أهدافهم وتطلعاتهم.

- إظهار الجدية في محاربة الفساد والمفسدين ومحاربة المحسوبية والواسطة.
- تبني نهج الشفافية والحكمة والشراكة الفعلية مع مؤسسات القطاع الخاص والمحلي.
- الخلاف في الرأي لا يفسد للود قضية،من خلال إعادة النظر في مواقف المعارضين وضرورة أن تكون وحدتنا الوطنية، ونسيجنا الاجتماعي هو هدفنا الأسمى.
- على الأحزاب السياسية الابتعاد عن شخصنة الأحزاب والنظر بشمولية لقضايا الوطن بعيداً عن تفرد الأشخاص باتخاذ القرارات وإنشاء أحزاب واقعية وبرامجية.
- ضرورة عرض المنجزات التي تم تحقيقها منذ إطلاق الأوراق من خلال برامج إعلامية تثقيفية.
- أهمية العمل على تعميم رسالة عمان التي تركز على الاعتدال والتعددية ،بحيث لا يكون هناك تهميش لأي شخص،وحق المشاركة في صنع القرار.

المصادر والمراجع

أ-المصادر

1- الوثائق الرسمية:

- الورقة النقاشية الأولى (**مسيرتنا نحو بناء الديمقراطية** المتجددة)29-12-2012
- الورقة النقاشية الثانية (**تطوير نظامنا الديمقراطي لخدمة جميع الأردنيين**)16-1-2013
- الورقة النقاشية الثالثة (**أدوار تنتظرنا لنجاح ديمقراطيتنا المتجددة**)2-3-2013
- الورقة النقاشية الرابعة (**نحو تمكين ديمقراطي ومواطنة فاعلة**)2-6-2013
- الورقة النقاشية الخامسة (**تعميق التحول الديمقراطي:الأهداف، والمنجزات، والأعراف السياسية**)13-9-2014

ب-المراجع:

- أبو دية،سعد(1990)،**عملية إتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية**، الطبعة الاولى،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية.
- أبو دية، سعد(1988)، **الفكر السياسي الاردني**،عمان: دار البشير.
- العدوان، عبد الحليم(2007)، **التعددية السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية 1921-1989**، الطبعة الاولى، عمان:مركز الرياديين للدراسات والأبحاث.
- المشاقبة ، أمين(2015)، **الوجيز في المفاهيم والمصطلحات السياسية**، الطبعة الاولى ،عمان:الجامعة الأردنية.
- المشاقبة ، أمين، وعلوي، المعتصم بالله داود(2010)،**الإصلاح السياسي والحكم الرشيد**،عمان:دار الحامد للنشر والتوزيع.
- دوفرجيه، موريس(1986)، **مدخل إلى علم السياسة**، دمشق:دار دمشق.
- مل، جون سيتوورت(1962)، **الحكومات البرلمانية**، دمشق:دار اليقظة العربية للتأليف والنشر والترجمة.
- ناصر، إبراهيم(1994)، **التربية المدنية(المواطنة)**، الطبعة الاولى،عمان:مكتبة الرائد العلمية.

ج-الصحف:

- الدستور، عمان، ع16332، 31 ديسمبر،2012م.

- الدستور، عمان، ع16334، 2يناير،2013م.

- الدستور، عمان، ع16335،3 يناير،2013م.

- الدستور، عمان، ع16351، 19 يناير،2013م.

- الدستور، عمان، ع16395،4 آذار،2013م.

- الدستور، عمان، ع16485،3 حزيران،2013م.

- الدستور، عمان، ع16944،16 سبتمبر،2014م.

- الدستور،عمان،ع16945، 17 سبتمبر،2014م.

الملاحق

الورقة النقاشية الأولى (مسيرتنا نحو بناء الديمقراطية المتجددة)

بقلم عبدالله الثاني ابن الحسين

29 كانون الأول / ديسمبر 2012

وتنطلق الحملات الانتخابية:

يأتي نشر هذه الورقة النقاشية مع بدء الحملات الانتخابية للقوائم الوطنية والدوائر المحلية على امتداد ربوع وطننا العزيز، معلنة انطلاق سباق انتخابي نحو مجلس النواب القادم، هذا السباق الذي سيحظى فيه كل يوم من أيام الحملات الانتخابية بأهمية كبرى، وسيكون لكل مواطن ولكل صاحب صوت منكم دور أساسي في بث الحياة من جديد في مسيرتنا الديمقراطية.

وعلينا أن نتذكر أن التنافس بين المرشحين لن يكون من أجل منصب يصلون من خلاله إلى مجلس النواب لحصد امتيازات شخصية، بل هو تنافس من أجل هدف أسمى ألا وهو شرف تحمّل المسؤولية: مسؤولية اتخاذ القرارات التي تمس مصير الأردن وجميع الأردنيين

إن مسؤوليتي في هذا الظرف تتمحور في تشجيع الحوار بيننا كشعب يسير على طريق التحول الديموقراطي، وتأتي ورقة النقاش هذه كخطوة على هذا الطريق، حيث أسعى من خلال ما أشارككم به اليوم، إضافة إلى مجموعة من الأوراق النقاشية التي ستنشر خلال الفترة القادمة، إلى تحفيز المواطنين للدخول في حوار بناء حول القضايا الكبرى التي تواجهنا. وكنت قد أوضحت منذ بضعة أسابيع في مقابلة مع صحيفتي "الرأي والجوردن تايمز "، وبالتفصيل، رؤيتي لمستقبل الديمقراطية في الأردن وخارطة الإصلاح التي ستقودنا إليه. أما اليوم، فإنني سأكرس هذه الورقة للحديث حول مجموعة من الممارسات التي أؤمن أننا بحاجة إلى تطويرها وتجذيرها على امتداد رحلتنا نحو الديمقراطية، ضمن نظامنا الملكي الدستوري.

لقد آن الأوان للتحرك بجدية نحو محطات رئيسة على طريق إنجاز الديمقراطية، وستمثل الانتخابات النيابية القادمة إحدى المحطات الأساسية على خارطة طريق الإصلاح السياسي. وقد بدأتم، كمواطنين، تلتقون المرشحين يجوبون أحياءكم للفوز بثقتكم وبأصواتكم. ولكن الأهم من ذلك هو محافظة هؤلاء المرشحين على ثقتكم، واحترامهم لأمانة أصواتكم، على مدى السنوات القادمة، ولكم الحق، بل عليكم مسؤولية وطنية بمحاورتهم للوقوف على توجهاتهم إزاء القضايا المهمة التي

نعيشها، وفي مقدمتها الوضع الاقتصادي وقضايانا الوطنية ذات الأولوية والرؤية المستقبلية لوطننا الغالي.

ومن المهم أيضاً ألا تنحصر حواراتكم ونقاشاتكم بالمرشحين فقط، بل أن تتناقشوا فيما بينكم كمواطنين في مجالسكم ودواوينكم، وفي المنتديات الثقافية، وفي مختلف المنابر الاجتماعية المتاحة حول جميع القضايا ذات الأولوية دون أية قيود أو محددات .فحتى تنجح الديمقراطية، لا بد من استمرار الحوار والنقاش، وأن يبادر الناخبون للتصويت على أساس مواقف المرشحين من الأولويات الأساسية التي يطرحها المواطنون، وليس على أساس العلاقات الشخصية، أو صلات القربى.

إنني أؤمن بأن رؤية المواطنين للعملية السياسية، سواء أكانوا يمثلون حزباً سياسياً أو فئة اجتماعية محددة، تقوم على اعتبارها فرصة للتنافس العادل والشريف من أجل الوصول إلى أفضل الأفكار والحلول. فلا يمكن لفئة بمفردها تحقيق جميع الأهداف التي تسعى إليها، بل يجب التوصل إلى تفاهمات تتبنى حلولا وسطا وتحقق مصالح الأردنيين جميعاً، فالامتحان الحقيقي والحاسم لمساعينا الديمقراطية يكمن في قدرتنا على النجاح كأسرة واحدة في مواجهة التحديات.

تبرز في الكثير من الأحيان في الأردن، كما في باقي دول العالم، اختلافات في الرأي، لأسباب شخصية أو سياسية، تعبر عن نفسها بمظاهر تأخذ أحيانا أشكالا غير بناءة كالتصلب في المواقف والعنف والمقاطعة التي لا تقود بالضرورة إلى النتائج المرجوة .وهذه المظاهر تؤدي إلى توقف آني للممارسة الديمقراطية وتحول دون الوصول إلى التوافق المنشود. ولذا، علينا جميعا أن نعمل من أجل تجاوزها وإعادة عربة الديمقراطية إلى مسارها الصحيح، فالديمقراطية لا تكتمل إلا بالمبادرة البنّاءة وقبول التنوّع والاختلاف في الرأي. كما أن الوصول إلى مقاربة متوازنة تجمع بين الحوار المنفتح، والمنافسة الشريفة، واتخاذ القرار عن وعي ودراية، هي لبنة أساسية في بناء النظام الديموقراطي الذي نريده نهجا يقودنا إلى المستقبل المشرق الذي يستحقه جميع الأردنيين

وعليه، فإن رؤيتنا لطبيعة النظام الديموقراطي الذي نعمل على بنائه واضحة، كما أن طريق الوصول إليه واضح، لكنه ليس بالطريق السهل، ولا يوجد طريق مختصر، إنه طريق يُبنى بالتراكم، ويحتاج بشكل أساسي إلى مراجعة أهم ممارساتنا الديمقراطية، وفي مقدمتها: كيف نختلف ضمن نقاشاتنا العامة، وكيف نتخذ القرار.

وهذا يقودني للحديث **عن تطوير الممارسات الضرورية للديمقراطية** .فما نحتاجه، بالتزامن مع انطلاق الحملات الانتخابية، هو تطوير ممارسات ترتبط بمفهوم المواطنة الصالحة، التي تشكل الأساس لديمقراطية نابضة بالحياة.

وبرأيي، هناك أربعة مبادئ وممارسات أساسية لا بد أن تتجذر في سلوكنا السياسي والاجتماعي حتى نبني النظام الديموقراطي الذي ننشد. وتمثل الانتخابات النيابية القادمة فرصة حقيقية لتعزيز هذه المبادئ والممارسات، والتي من المهم ألا تتوقف بانتهاء العملية الانتخابية، بل أن تستمر حتى تترسخ قناعات ثابتة في حياتنا اليومية خلال السنوات القادمة. وتتجلى هذه المبادئ والممارسات بما يلي:

أولاً: احترام الرأي الآخر أساس الشراكة بين الجميع

لنتذكر جميعا أننا كأردنيين وأردنيات إخوة وأخوات متساوون وفي مركب واحد، وأن وحدتنا وإخلاصنا لهذا البلد يسمو فوق كل اختلاف، سواء أكان في العرق، أو الأصل، أو الدين. ومن الضروري أن نعمل معا على توسيع دائرة الاحترام والثقة المتبادلة بيننا، وأن نبني عروة وثقى تجمع الأردنيين على أساس احترام الإنسان وكرامته.

وهذا الاحترام المتبادل هو ما سيمكننا من أن نُتقن واجب الاستماع كما هو حق الحديث. ولا بد أن نعي جميعا بأن تفهم الرأي الآخر هو أعلى درجات الاحترام، وأن حرية التعبير لا تكتمل إلا إذا التزمنا بمسؤولية الاستماع، وبهذه الممارسة فقط سنترك وراءنا نمط التفكير الذي يصنف المجتمعات الى مجموعات متنافرة على اساس نحن والآخر، ففي نهاية المطاف كلنا أردنيون وكلنا للأردن

ثانياً: المواطنة لا تكتمل إلا بممارسة واجب المساءلة

إنني أدعو المواطنين هنا إلى الانخراط في بحث القضايا والقرارات المهمة ذات الأولوية في مجتمعنا وسبل إيجاد حلول لها، ولتبدأ هذه الممارسة اليوم قبل الغد من خلال إسماع أصواتكم في الحملات الانتخابية، ومن خلال التصويت يوم الاقتراع. وتذكروا أن الديمقراطية لا تصل مبتغاها بمجرد الإدلاء بأصواتكم، بل هي عملية مستمرة من خلال مساءلتكم لمن يتولون أمانة المسؤولية، ومحاسبتهم على أساس الالتزامات التي قطعوها على أنفسهم. كما أن الديمقراطية مستمرة أيضاً من خلال انخراطكم في نقاشات وحوارات هادفة حول القضايا التي تواجه أسركم، ومجتمعاتكم المحلية، والوطن بعمومه، وفي مقدمتها محاربة الفقر والبطالة، وتحسين خدمات الرعاية الصحية والتعليم والمواصلات العامة، والحد من آثار الغلاء المعيشي، ومحاربة الفساد بأشكاله وأي إهدار للمال العام. وتتطلب هذه الممارسات أن يتقدّم المرشحون للانتخابات ببرامج عملية وموضوعية مبنية على الحقائق وليس الانطباعات، بحيث توفر تلك البرامج حلولا قابلة للتنفيذ لمعالجة مشاكلنا، مع تجاوز الشعارات البرّاقة والتنظير والإفراط في تشخيص المشاكل دون طرح حلول واقعية وعملية.

 وأدعوكم أيضاً إلى الحرص على مجموعة من الممارسات التي تبقي المجتمعات متفاعلة وحيّة، فالمواطنون الواعون والمسؤولون هم الذين يتابعون وسائل الإعلام، مع الحرص على توخي الحقيقة والموضوعية، ويتفاعلون معها تعبيرا عن أرائهم، ويتواصلون مع ممثليهم في مجلس النواب والمجالس المحلية وقادة مجتمعاتهم ويسائلونهم ويتابعون أداءهم ومواقفهم، ويبادرون للتجمع وتنظيم أنفسهم على المستوى المحلي، ويتخذون موقفا موحدا، ويعملون من أجل معالجة قضاياهم المحلية، ومن بينها على سبيل المثال :الاهتمام بخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة العامة، وإدامة الطرق والبنى التحتية، والمحافظة على المتنزهات والحدائق، وتعزيز السلامة المرورية وغيرها.

ثالثاً: قد نختلف لكننا لا نفترق فالحوار والتوافق واجب وطني مستمر:

يرتبط التواصل والتعبير عن الآراء في المجتمع الديموقراطي بالتزام مبدأ الاحترام مع حق الاختلاف في الرأي، في ظل سعينا للوصول إلى حلول توافقية. أما تنوّع الآراء والمعتقدات والثقافات في مجتمعنا فقد كان على الدوام عنصر قوة، ولم يكن عامل ضعف أبدا .

إن الاختلاف لا يؤشر على وجود خلل، وليس شكلاً لانعدام الولاء، بل إن الاختلاف المستند إلى الاحترام هو دافع للحوار، والحوار فيما بين أصحاب الآراء المختلفة هو جوهر الديمقراطية، والديمقراطية هي الأداة التي تجعل من الحلول التوافقية أمراً يمكننا من المضي إلى الأمام.

وباعتقادي فإن الوصول إلى حلول توافقية يقوم على مبدأ "أن نعطي كما نأخذ"، وبهذا المنطق، فإن على جميع الأطراف أن تدرك أنها تحقق بعض ما تريد، وليس كل ما تريد.والمبادرة للتنازل وصولاً إلى حلول توافقية هي فضيلة ترفع من شأن من يتحلى بها، وليست علامة ضعف، فأكثر أفراد المجتمع فضلاً هم الذين يبادرون للتضحية في سبيل الصالح العام، وهؤلاء الذين يؤثرون على أنفسهم هم من يرسخ في الذاكرة الوطنية .وأدعوكم أيضاً للالتزام بالحوار والنقاش سبيلا لحل الاختلاف في الرأي، قبل الانسحاب من طاولة الحوار والنزول إلى الشارع. وبالرغم من الإيمان والإجماع الراسخ بأن حق التظاهر مكفول بالدستور، فلا بد أن نعي جميعا أن هذه أداة اضطرارية، لا يتم اللجوء إليها إلا كخيار أخير، ولا يصح المسارعة إلى تبنيها فيتعطل الحوار ويغلق باب التواصل. ولنتذكر جميعا أنه يتوجب علينا، وبعد أي إضراب أو اعتصام أو مقاطعة، العمل سوية من جديد وصولا إلى حلول توافقية نمضي بها نحو بناء مستقبلنا يداً بيد

ولا بد في هذا السياق من التأكيد على أن الإيمان بالديمقراطية يستوجب الرفض الكامل للعنف وللتهديد باستخدامه، ونبذ تخريب الممتلكات العامة، فهذه وسائل مرفوضة، ولا يمكن قبولها تحت أي ذريعة.

رابعا: جميعنا شركاء في التضحيات والمكاسب

علينا أن نضع نصب أعيننا حقيقة أن الديمقراطية في جوهرها لا تعني أنه يوجد رابح أو خاسر، كما لا يوجد أجوبة صحيحة بالمطلق. فقوتنا تكمن في قدرتنا على التعامل مع المتغيرات من حولنا، ولقد كان شعبنا على امتداد تاريخنا مثالاً في إثبات القدرة على التعامل مع الظروف المستجدة من حوله. وكونوا على ثقة بأننا جميعاً سنربح مع استمرارنا في التواصل والمضي إلى الأمام على مسار الإصلاح والتنمية الشاملة، مع ضرورة أن يكون الجميع شركاء في بذل التضحيات وحصد المكاسب.

وبهذا أنتقل إلى القسم الأخير من هذه الورقة النقاشية، حيث أحاول الإجابة على سؤال مفاده :**كيف نتأكد أننا على الطريق الصحيح؟**

سنتمكن، خلال الحملات الانتخابية، وخلال السنوات التي تلي الانتخابات القادمة، من التأكد أننا نسير على الطريق الصحيح، طالما التزمنا بالمبادئ الديمقراطية التي ذكرتها، وبتحسين ممارستها، وصولاً إلى تحقيق ما يلي:

- بلورة إحساس جمعي بالكرامة والاعتزاز بما ننجزه سويا كشعب واحد.
- تنمية إحساس وطني بالإنجاز، مستمد من التغلب على التحديات، والتسلح بروابطنا وتضحياتنا المشتركة، والإيمان بأن طريقنا نحو الازدهار والأمان ينطلق من ديمقراطيتنا التي تتعزز يوما بعد يوم.
- المشاركة بقوة في صناعة مستقبل الأردن من خلال التصويت في الانتخابات، والالتزام بالديمقراطية نهج حياة.
- إدامة الحوار البناء والقائم على الاحترام بين المواطنين والتواصل عبر وسائل الإعلام بما فيها الاجتماعي والإلكتروني.
- تجذير أسس التعامل الحضاري بين المواطنين، وثقافة العمل التطوعي، بما يقود إلى مستويات متقدمة من الثقة والعطاء في المجتمع.

وختاما، فقد شرع الأردن فعلاً في الدخول في مرحلة جديدة حافلة بالعطاء على طريق التحديث والتنمية والبناء، وبعبور مفصل تاريخي زاخر بالتحديات والفرص، وكلي ثقة بقدرة الأردنيين على التغلب على الصعاب وتجاوز التحديات. وأتطلع اليوم للوقوف على آراء جميع المرشحين في هذه الانتخابات ومواقفهم، وأدعو الفائزين منهم أن يدركوا أنهم يتحملون أمانة عظيمة: وهي مسؤولية تمثيل جميع الأردنيين والأردنيات .كما أدعو المواطنين والمواطنات من أبناء وبنات شعبنا العزيز لتبني المبادئ والممارسات الديمقراطية التي عرضتها للتو، فهي تشكل اجتهادا لترسيخ سلوكيات المواطنة الصالحة، المؤمنة بالديمقراطية نهج حياة. وأحث الجميع على استثمار هذه الفرصة التاريخية لممارسة حقوقهم ومسؤولياتهم، خصوصاً في ظل التعديلات الدستورية الأخيرة التي كرست مكانة الشعب شريكاً حقيقياً في صناعة القرار، وأن يتحملوا واجباتهم الوطنية بانتخاب مجلس نواب كفء قادر على خدمة الصالح العام وضمان مستقبل أفضل لأردننا الحبيب.

اليوم وليس غداً نبدأ معاً لحظة المسؤولية التاريخية لبناء المستقبل الذي يستحقه الأردن، وينشده الجميع لأجل الحاضر والمستقبل.

الورقة النقاشية الثانية (تطوير نظامنا الديمقراطي لخدمة جميع الأردنيين)

بقلم عبدالله الثاني ابن الحسين

16 كانون الثاني/ يناير 2013

الديمقراطية في جوهرها عملية حيّة نمارسها جميعاً، مواطنين ودولة. وفي الأردن، شكَّل الدستور أساس الحياة السياسية والديمقراطية الذي طالما وفر إطاراً تنظيمياً لقراراتنا وخياراتنا على مدى تسعين عاما. وهذا هو الأساس، ولكن لا بد أن تستمر المؤسسات والقوانين بالتطور والارتقاء نحو الأفضل. لقد حققنا بالفعل تقدماً مشهوداً على هذا الطريق في السنوات الأخيرة، إذ قادت التعديلات الدستورية التي شملت ثلث الدستور إلى تعزيز الفصل والتوازن بين السلطات، ورسخت استقلال القضاء، وصون حقوق المواطن. كما تم إنشاء محكمة دستورية، وهيئة مستقلة للانتخاب. وهذه الانجازات تهدف إلى تمكين شعبنا الأردني من رسم مستقبل الوطن بشفافية وعدالة وبمشاركة الجميع.

وقد آن الأوان لنمضي سويا في تعزيز هذه القاعدة الصلبة، والبناء عليها.

إن تكوين مجتمع ديمقراطي متقدم هو نتاج التعلّم من التجارب المتراكمة، والجهود المشتركة، وتطويره مع مرور الوقت، ولا يتم ذلك من خلال مرحلة إصلاحية محددة أو جملة إصلاحات واحدة. فالإصلاح الديمقراطي لا يختزل بمجرد تعديل للقوانين والأنظمة، إنما يتطلب تطويرا مستمرا للنهج الذي يحكم الممارسات والعلاقة بين المواطنين، والجهاز الحكومي، والنواب الذين يحملون أمانة ومسؤولية اتخاذ القرار بالنيابة عن المواطنين الذين انتخبوهم. وكما أشرت في الورقة النقاشية الأولى، فإن التزامنا بمبادئ المواطنة الحقة، والاحترام المتبادل، وممارسة واجب المساءلة، والشراكة في التضحيات والمكاسب، والحوار البناء وصولاً إلى التوافق على امتداد مسيرتنا المباركة هي من ضروريات نجاحنا كأمة في مسعاها نحو تجذير الديمقراطية.

وتباعاً، فإنني في هذه الورقة أود أن أشارككم اجتهادي في الرأي مساهمة في الحوار الوطني حول أحد أهم جوانب التطور الديمقراطي، ألا وهو الانتقال نحو نهج الحكومات البرلمانية.

إن مبادئ مسيرتنا ونهجنا الإصلاحي راسخة وواضحة، فنحن ملتزمون برعاية وتعزيز مبدأ التعددية السياسية وصون حقوق جميع المواطنين، ومستمرون أيضا في تطوير منظومة من الضوابط العملية لمبادئ الفصل والتوازن بين السلطات وآليات الرقابة من أجل بناء نظام

ديمقراطي سليم، وسنعمل على تقوية مجتمعنا المدني، وسنحرص على توفير فرصة عادلة للجميع للتنافس السياسي، والاستمرار في حماية حقوق جميع المواطنين التي كفلها الدستور. والسؤال الجوهري المطروح في هذا السياق، والذي لا بد أن نسعى جميعا للإجابة عليه: كيف سنضمن استمرار مؤسساتنا وأنظمتنا بالعمل على ترسيخ هذه المبادئ والحقوق وحمايتها ونحن ماضون في عملية التحول الديمقراطي؟ ومن المهم أن يدرك الجميع أننا سنواجه صعوبات وتحديات، وقد يكون هناك بعض الإخفاقات، ولكن سيكون هناك نجاحات أكثر، وهي متاحة للحوار والتقييم ضمن نقاش عام، وهذا أمر طبيعي، لأن هذه متطلبات التطور الديمقراطي، ودليل على مصداقيته.

الأنظمة الديمقراطية والنموذج الأردني

إن المبدأ الأساسي للديمقراطيات الحديثة يقوم على اختيار الشعب لممثلين ينوبون عنه في اتخاذ القرارات على مستوى الوطن، ومع تطوير مختلف الدول لأنظمتها الديمقراطية، برزت عدة نماذج في تطبيق هذا المبدأ الديمقراطي. ففي الجمهوريات على سبيل المثال، هناك أنظمة رئاسية وأنظمة برلمانية. وفي الأنظمة الرئاسية (كما هو الحال في فرنسا) عادة ما يُخَوَّل الرئيس المنتخب تعيين حكومة بشكل مباشر، مع اشتراط موافقة البرلمان في بعض الأحيان. وفي الأنظمة البرلمانية (كما هو الحال في تركيا) غالبا ما يتم تشكيل الحكومة من خلال رئيس وزراء يمثل حزب الأغلبية في البرلمان أو يمثل ائتلافا لأحزاب تحظى بالأغلبية.

أمّا في الملكيات الدستورية، وإلى حد شبيه بالأنظمة الجمهورية البرلمانية، فإن الحكومات غالبا ما تُشكل من قبل حزب الأغلبية المنتخب، أو ائتلاف لأحزاب تحظى بالأغلبية في المجلس التشريعي (كما هو الحال في إسبانيا وبلجيكا).

إن هناك تباينات عدّة لكل من هذه النماذج، لكن الثابت في الأمر هو أنه لا يوجد وصفة واحدة صحيحة بالمطلق تناسب جميع الدول. فالنظام السياسي لكل دولة يعكس بالمجمل التاريخ والثقافة الخاصة بها. فاليوم، وضمن محيطنا الإقليمي، نرى في مصر وتونس مساع لتطوير الأنظمة الجمهورية، فيما يشكل المغرب والأردن نماذج لملكيات دستورية. وقد تطورت ملكيتنا الدستورية على مدار تسعة عقود، وستستمر في التطور والتحديث، وستكون الخطوة التالية في هذه المسيرة المباركة بإذن الله آلية تشكيل الحكومات.

الانتقال إلى الحكومات البرلمانية

كما سبق وأشرت في أكثر من مناسبة، فإن مسار تعميق ديمقراطيتنا يكمن في الانتقال إلى الحكومات البرلمانية الفاعلة، بحيث نصل إلى مرحلة يشكل ائتلاف الأغلبية في مجلس النواب

الحكومة. وفور انتهاء الانتخابات النيابية القادمة، سنباشر بإطلاق نهج الحكومات البرلمانية، ومن ضمنها كيفية اختيار رؤساء الوزراء والفريق الوزاري .وبالرغم من أن التجارب الدولية المقارنة تشير إلى الحاجة إلى عدة دورات برلمانية لإنضاج هذه الممارسة واستقرارها، إلا أن ما يحدد الإطار الزمني لعملية التحول الديمقراطي هذه هو نجاحنا في تطوير أحزاب سياسية على أساس برامجي، تستقطب غالبية أصوات المواطنين، وتتمتع بقيادات مؤهلة وقادرة على تحمل أمانة المسؤولية الحكومية.

لقد درجت الممارسة السياسية تاريخيا في الأردن على اختيار رؤساء الوزراء والفريق الوزاري على أساس مزاياهم القيادية وخبراتهم العلمية والعملية، والحصول دستوريا على ثقة مجلس النواب. وبالتالي، اعتمدت الوزارات المختلفة على ما لديها من خبرات ومعرفة للتعامل مع التحديات التي تواجه الوطن. ومع عدم وجود أحزاب سياسية فاعلة، ذات برامج وطنية قادرة على بناء الائتلافات، وعلى استقطاب غالبية أصوات المواطنين، فإن الممارسة السياسية درجت على أن إشراك نواب في الحكومات هو من باب الاستثناء وليس القاعدة. لذلك، علينا أن نباشر في بناء نظام الحكومات البرلمانية. وكخطوة أولى، فإننا سنبادر إلى تغيير آلية اختيار رئيس الوزراء بعد الانتخابات التشريعية القادمة، وفقا للمعايير التالية:

- إن رئيس الوزراء القادم، والذي ليس من الضروري أن يكون عضواً في مجلس النواب، سيتم تكليفه بالتشاور مع ائتلاف الأغلبية من الكتل النيابية.
- وإذا لم يبرز ائتلاف أغلبية واضح من الكتل النيابية، فإن عملية التكليف ستتم بالتشاور مع جميع الكتل النيابية.
- وبدوره، سيقوم رئيس الوزراء المكلّف بالتشاور مع الكتل النيابية لتشكيل الحكومة البرلمانية الجديدة والاتفاق على برنامجها، والتي ينبغي عليها الحصول على ثقة مجلس النواب، والاستمرار بالمحافظة عليها.

إنني على قناعة تامة بضرورة الاستمرار في تطوير هذه الآلية، استنادا إلى ما نتعلمه من تجربتنا، ونضوج نظام الحكومات البرلمانية، منطلقين من هذه الخطوة نحو تطبيق نهج الحكومات البرلمانية الشامل.

متطلبات التحول الديمقراطي الناجح

إن الوصول إلى نظام الحكومات البرلمانية الشامل يعتمد على ثلاثة متطلبات أساسية ترتكز على الخبرة المتراكمة والأداء الفاعل، وهي:

أولاً :حاجتنا إلى بروز أحزاب وطنية فاعلة وقادرة على التعبير عن مصالح وأولويات وهموم المجتمعات المحلية ضمن برامج وطنية قابلة للتطبيق. ولا شك أن هذه العملية تحتاج إلى وقت حتى تنضج. ومع وصول أحزاب سياسية تتنافس على مستوى وطني، ووفق برامج تمتد لأربع سنوات إلى مجلس النواب، وحصولها على مزيد من المقاعد، وتشكيلها لكتل نيابية ذات قواعد صلبة، سيكون هناك قدرة أكبر على إشراك نواب كوزراء في الحكومة.

ثانياً : سيكون على الجهاز الحكومي تطوير عمله على أسس من المهنية والحياد، بعيدا عن تسييس العمل، لمساندة وإرشاد وزراء الحكومات البرلمانية، خاصة وأن هذا النموذج يعني بمفهومه الأشمل أن الوزراء الذين يكلفون لتولي حقائب معينة قد لا يتمتعون بخبرة عملية سابقة في مجال عمل الوزارات التي سيتولونها (مفهوم الوزير السياسي مقارنة بالوزير التكنوقراطي). ولذا، فمن الضروري أن يصبح الجهاز الحكومي مرجعاً موثوقاً للمعرفة والمساندة الفنية والمهنية، ومن المهم أيضاً أن يعتمد الوزراء على خبرات هذا الجهاز في صنع القرار.

ثالثاً : تغيير الأعراف البرلمانية من خلال تطوير النظام الداخلي لمجلس النواب بما يعزز نهج الحكومات البرلمانية، وعلى مجلس النواب المباشرة بذلك والاستمرار في بناء هذه الأعراف وتطويرها. والهدف من هذا الأمر، هو أن تساهم هذه الأعراف في تأطير آلية تشكيل الحكومات من خلال التشاور والتوافق بين الكتل النيابية. وهذا سيتطلب بلورة فهم مشترك حول كيفية وصول هذه الكتل إلى وضع برامج تعكس سياسات متفق عليها كأساس للتعاون والاستقرار الحكومي. وبالمقابل، فإن أحزاب المعارضة بحاجة إلى بلورة أعراف مماثلة تحكم آلية التعاون فيما بينها من أجل مساءلة الحكومات وعرض رؤى بناءة بديلة (كحكومة ظل). ولا شك أن دور المعارضة هذا يشكل أحد عناصر النجاح لتجربة الحكومات البرلمانية.

نظرة مستقبلية: الأدوار والمسؤوليات

إن السرعة والنجاح في تطبيق المتطلبات الثلاثة أعلاه يشكلان عنصراً أساسيا في عملية الانتقال الناجح نحو الحكومات البرلمانية، وهي أساس التحول الديمقراطي في نظامنا السياسي. وخلال مرورنا في عملية الانتقال هذه سيترتب على العديد من مؤسساتنا السياسية وفئات مجتمعنا لعب أدوار مختلفة وتحمل مسؤوليات جديدة. وفي الورقة النقاشية الثالثة، سأسعى إلى تقديم اجتهاد يوضح أدوار ومسؤوليات جميع أطراف المعادلة السياسية، وسأقترح بعض الرؤى حول كيفية تطوير هذه الأدوار في السنوات القادمة.

الورقة النقاشية الثالثة (أدوار تنتظرنا لنجاح ديمقراطيتنا المتجددة)

بقلم عبدالله الثاني ابن الحسين

2 آذار/ مارس 2013

يشكل تطبيق نهج الحكومات البرلمانية، كما هو التحول الديمقراطي في جوهره، عملية تراكمية مفتوحة على التطوير المستمر، الأمر الذي يتطلب وعي الجميع للأدوار التي تنتظرنا في بناء المستقبل، كشركاء في هذه العملية. وأوّد اليوم في هذه الورق ة، التي أخصصها لمناقشة التطور السياسي في الأردن، التركيز على مستقبلنا المشترك وكيفية المضي قدماً، خاصة بعد الانتخابات النيابية، التي أجريت في 23 كانون الثاني الماضي.

إن لانتخاباتنا النيابية الأخيرة أهمية كبرى، فهي مؤشر على طريق الإصلاح والتغيير الذي اختطه الأردن، وقد أجريت في أجواء تسودها الديمقراطية والشفافية، الأمر الذي أهّلها أن تحظى بإشادة محلية وعربية ودولية غير مسبوقة، حيث تجاوزت نسبة التسجيل للانتخاب 70%، وقاربت نسبة الاقتراع 57%، وهي من أعلى النسب في تاريخ المملكة وعلى مستوى العالم. وتُقرأ نسب المشاركة هذه بشكل إيجابي عند مقارنتها بانتخابات أخرى أجريت مؤخراً في العالم العربي. فالمشاركة في الأردن اقتربت من نسبة الـ 62% التي سجلت في الشقيقتين مصر وليبيا، وهي تتقدم على نسب المشاركة في المملكة المغربية الشقيقة التي جاءت بواقع 45% وحظيت بإشادة دولية أيضاً. ومن الملامح الأخرى الجديرة بالملاحظة، ارتفاع نسب المشاركة في المدن الكبرى، فالمشاركة في محافظتي عمّان والزرقاء قد ارتفعت بما يقارب الثلث.

إن أهمية الانتخابات النيابية قد تجلّت أيضاً في العدد غير المسبوق للمرشحين، حيث شارك ما نسبته 80% من الأحزاب السياسية، كما أن 61% من الفائزين في الانتخابات، يصلون لمجلس النواب للمرّة الأولى، وهذا يدل على قدرة الوطن على تجديد نخبه السياسية. إن هذه الانتخابات التي تمت إدارتها والإشراف عليها، لأول مرّة، من قبل هيئة مستقلة ومراقبين محليين ودوليين، قد أنتجت مجلس نواب أكثر تمثيلاً. فالكتل النيابية المعبرة عن جميع توجهات الأطياف السياسية قد تشكلت، وهي تمثل أحزاباً وطنية وإسلامية وقومية ويسارية، إضافة إلى الحِراكات الشعبية ومجموعات الناشطين السياسيين. ويشكل انتخاب 18 سيدة مصدر فخر واعتزاز، فقد ضمت هذه المجموعة 3 سيدات فزن بالانتخابات، إحداهن ترأست قائمة وطنية، واثنتان عن دوائر فردية بالتنافس، إضافة إلى 15 سيدة يصلن لمجلس النواب بفضل نظام الكوتا.

ونحن عاقدون العزم على الاستمرار في تطوير تجربة الانتخابات الأخيرة والبناء عليها. كما ندعو كل الأردنيين للمساهمة في عملية التطوير هذه من خلال إسهاماتهم الموصولة ومشاركتهم الفاعلة والمسؤولة. وفي الواقع، فإن الوصول إلى حكومات برلمانية فاعلة يتطلب وجود أحزاب ذات قواعد ممتدة على مستوى الوطن، وبرامج قوية، وتعتمد على إطار عمل يقوم على قيم ديمقراطية وطنية، يتم تجسيدها كثقافة ديمقراطية في مؤسساتنا العامة وحياتنا السياسية. وعليه، فإن التحدي الحقيقي الذي يواجه جميع الأردنيين والأردنيات وجميع مكونات نظامنا السياسي، هو تجذير هذه الثقافة الديمقراطية.

إننا في الأردن نعي في قرارة أنفسنا القيم الضرورية لإنجاز التحول الديمقراطي وإرساء نهج الحكومات البرلمانية. وفي مقدمة هذه القيم وأكثرها أهمية التعددية والتسامح وسيادة القانون وتعزيز مبادئ الفصل والتوازن بين السلطات، إضافة إلى حماية الحقوق الراسخة لجميع المواطنين والمواطنات، وتأمين كل طيف يعبر عن رأي سياسي بفرصة عادلة للتنافس عبر صناديق الاقتراع. إن هذه القيم في غاية الأهمية للتأكد من أنه سيتم الحفاظ على التوازن بين احترام إرادة الأغلبية السياسية وحماية حقوق الأقلية وسائر المجتمع في كل محطة من محطات التطور التي سنمر بها. وتبرز في هذا السياق أهمية الاستمرار في تطوير نظامنا الانتخابي عبر القنوات الدستورية، وصولاً إلى نظام أكثر عدالة وتمثيلاً، يحمي التعددية ويغنيها، ويوفر فرصة عادلة للتنافس، ويشكل حافزاً لتطور الحكومات البرلمانية على أسس حزبية.

إن مفهوم الحكومة البرلمانية، في حده الأدنى، يتمثل في ترتيب العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية على النحو التالي: أن تكون السلطة التنفيذية خاضعة لمساءلة الأغلبية النيابية من خلال آلية منح الثقة أو حجبها. وهذا ما ينص عليه الدستور الأردني. ومن أبرز التطورات التي أنجزناها في هذا الشأن من خلال التعديلات الدستورية الأخيرة تطوير آلية منح الثقة، حيث يتوجب الآن على الوزارة المؤلّفة ضرورة إيجاد أغلبية نيابية للحصول على الثقة في شخص الرئيس والوزراء وبيانها الوزاري، بدلا من الممارسة السابقة، والتي كانت تتطلب حجب الثقة عن الحكومة المؤلفة بأغلبية نيابية.

إن تعميق نهج الحكومات البرلمانية سيتدرج وفق تقدم العمل الحزبي والبرلماني وعلى عدد من الدورات البرلمانية. وسيتدرج هذا النهج بإدخال آلية للتشاور المسبق مع مجلس النواب للتوافق على تكليف رئيس للوزراء، والذي بدوره يتشاور مع مجلس النواب على تشكيل فريقه، وعلى البيان الوزاري الذي يشكل برنامج عمل الحكومة.

وفي الممارسات العالمية المتفاوتة للحكومات البرلمانية، من الممكن أن يكون رئيس الوزراء المكلف وفريقه من داخل مجلس النواب، أو من خارجه أو مزيجا من الاثنين معاً .إن الممارسة السياسية في الحكومات البرلمانية المتعارف عليها عالميا تسمح بالجمع بين الوزارة والنيابة، ودستورنا يسمح بذلك، ولكن بالتوازي مع المتطلبات الجوهرية التالية:

- أولها، وجود منظومة متطورة من الضوابط العملية لمبادئ الفصل والتوازن بين السلطات وآليات الرقابة.
- ثانيها، أن يكون إشراك النواب في الحكومة متدرجاً، وبالتوازي مع نضج العمل السياسي النيابي الحزبي، ممثلاً في مأسسة عمل الكتل النيابية وتطورها، بحيث تبنى على أسس برامجية وأكثر صلابة وتتطور تدريجياً إلى كتل حزبية، وهذا يرتبط زمنياً بقدرتنا على تطوير أحزاب وطنية وبرامجية فاعلة وذات امتدادات شعبية. وسيتعمق نهج الحكومات البرلمانية مع تقدم العمل الحزبي والبرلماني، من خلال الدورات البرلمانية القادمة، بحيث تُجرى الانتخابات من خلال تنافس أحزاب على أسس برامجية، مع الحفاظ أيضا على حق الأفراد المستقلين بالتنافس في الانتخابات، والذي يؤدي في النهاية إلى ظهور ائتلاف برلماني على أسس حزبية، يتمتع بالأغلبية ويشكل الحكومة، ويقابله ائتلاف برلماني معارض يقوم بدور حكومة الظل في مجلس النواب.
- ثالثها، أن نطور عمل الجهاز الحكومي ليصبح أكثر مهنية وحيادا وبعيدا عن تسييس الأداء، ليكون مرجعاً موثوقاً للمعرفة والمساندة الفنية والمهنية لدعم وزراء الحكومات البرلمانية في صنع القرار.

ويوفر الحوار الوطني الدائر الآن، مخاضا ديمقراطيا بنّاء لتعميق تجربة الحكومات البرلمانية، ولتطوير آلية التشاور لاختيار شخص رئيس الوزراء القادم، وكيفية إشراك النواب في الحكومة من عدمه وبأي نسبة تكون.

وعلى كل مكوّن في نظامنا السياسي، وعلى كل مؤسسة وشخصية عامة، وبدرجة أهم على كل مواطن ومواطنة، ممارسة دور محوري لتعميق وتعزيز ثقافتنا الديمقراطية. وسأكرس الأقسام التالية من هذه الورقة لمناقشة كيفية تطوير هذه الأدوار، بما فيها دور الملكية، والمسؤوليات التي يجب أن نتحملها جميعاً، كمواطنين مسؤولين وفاعلين.

أولاً، دور الأحزاب السياسية :

إن مفهوم الديمقراطية لا ينحصر في تعبير الأفراد عن آرائهم ووجهات نظرهم، بل إنه يشمل العمل لتحويل ما ينادي به الأفراد إلى خطط عمل مشتركة باقتراحات واقعية وعملية تسهم في تقدم الوطن، وهذا هو الدور الرئيس للأحزاب السياسية.

وقد بيَّنت في السنوات الأخيرة رؤيتي الواضحة لنظامنا السياسي، والقائم على تطوير عدد منطقي من الأحزاب السياسية الرئيسة ذات القواعد الممتدة على مستوى الوطن، لتعكس مختلف توجهات الأطياف السياسية. وهذا النوع من الأنظمة هو الوحيد القادر على إتاحة الفرصة للتنافس البنّاء بين الأفكار والطروحات التي يحتاجها الأردن، وعلى بناء التوافق النيابي حول القرارات الواجب اتخاذها.

وبطبيعة الحال، يحتاج الأردن إلى وقت من أجل تطوير أحزاب سياسية بالحجم والامتداد الوطني والقدرات الضرورية للنهوض بهذا الدور المحوري. وبالمقارنة مع ديمقراطيات مرت بتجربة التحول حديثاً، كما في أوروبا الشرقية خلال التسعينيات، تطلب التحول الديمقراطي عدة دورات انتخابية، وامتد لأكثر من عشر سنوات، من أجل انتقال الأحزاب المنقسمة وذات البنية الضعيفة إلى حالة من التجمع والاندماج، وصولاً إلى أحزاب حقيقية تعمل على مستوى وطني، تُشكل الحكومات، وتقوم بمهامها بشكل فاعل. أما البديل عن بناء أحزاب سياسية فاعلة وذات قواعد شعبية على مستوى الوطن، فهو استمرار ائتلافات قائمة على بنية ضعيفة، لا تجمعها إلا النفعية السياسية الضيقة، وليس البرامج والفكر المشترك. وقد أدت مثل هذه الظروف، في دول أخرى، إلى إفراز حكومات غير مُمَثّلة وغير مستقرة، ونريد للأردن أن يتفادى مثل هذه الحالة لأن وطننا يستحق الأفضل دائماً.

إن التركيز يجب أن يوجّه، في المرحلة القادمة، نحو تطوير وتحفيز الأحزاب ذات البرامج والقواعد الشعبية على مستوى الوطن، بحيث يتوجه الناخبون للتصويت على أسس حزبية وبرامجية، وهذا الأمر يفرض على الأحزاب الأردنية تحديات ومسؤوليات جوهرية، وهي:

- مساهمة الأحزاب في تطوير وتجذير رؤية وطنية لحياتنا السياسية. وفي هذا السياق، فإن تجربة القوائم الوطنية في الانتخابات الأخيرة مثّلت خطوة على هذا الطريق، نتعلم منها ونقيمها ونبني عليها. وبمقدور الأردن الاستفادة من تجارب الدول الأخرى لتسريع عملية تطور الأحزاب. ولكن علينا أن نتذكر أن النضج السياسي يتأتى من التجارب الوطنية المبنية على التعبير الحقيقي عن إرادة الشعب عبر صناديق الاقتراع.

- التزام الأحزاب بالعمل الجماعي والتقيد بالمبادئ المشتركة، وتبني السياسات ذات الأولوية. وأشجع هنا جميع الأحزاب، والمجموعات النيابية والأفراد المستقلين، في مجلس النواب الحالي على العمل سوية، ومحاولة التجمع على أساس مبادئهم المشتركة والسياسات التي تتصدر أولوياتهم، فمن شأن ذلك تشكيل كتل نيابية أكبر للمساهمة في تحقيق الفاعلية البرلمانية المنشودة والتنمية السياسية.

- تبني الأحزاب لبرامج وطنية واضحة ونظم عمل مهنية. إن النظام السياسي القائم على أحزاب ضعيفة غير قادر على كسب ثقة المواطنين، وحفزهم على الانخراط في الحياة العامة. ولتجاوز حالة التشكيك والتردد القائمة، تحتاج الأحزاب السياسية إلى تطوير برامج قوية مبنية على سياسات واضحة تستجيب إلى تطلعات وهموم جميع الناخبين. كما أن على هذه الأحزاب أن تكون قادرة على توضيح هذه البرامج للمواطنين من خلال حملات على مستوى عالٍ من المهنية والاحترافية للعمل السياسي والانتخابي، بهدف الفوز في الانتخابات وتشكيل الحكومات.

إنني آمل حقيقة بأن تتقدم عملية تشكيل الأحزاب وتتطور بأسرع وتيرة ممكنة خلال السنوات القادمة. وعليه، فإنني أشجع جميع أبناء وبنات الوطن على المشاركة في بناء نمط جديد من الأحزاب البرامجية المُمَثِّلة، والقائمة على قواعد شعبية واسعة من أجل مستقبل أفضل لنا جميعاً.

ثانياً، دور مجلس النواب:

يتمثل دور مجلس النواب الأساسي في تشريع قوانين ذات أولوية، يصب تنفيذها في خدمة مصالح وطنية عليا، وممارسة دوره في الرقابة على الحكومة ومساءلتها على ما تتخذه من قرارات. وبدوره، يخضع مجلس النواب لمساءلة المواطنين الذين انتخبوا أعضاءه، وهذا هو جوهر المسؤوليات التي على كل نائب النهوض بها، وفيما يلي تفصيلها:

- أن يكون هدف النائب الحقيقي خدمة الصالح العام. وهذه مسؤولية لا يمكن المساومة عليها. فالجميع يريدون من النواب أن تكون الغاية من أدائهم تحقيق المصلحة العامة في مختلف الظروف والأوقات. أما أولئك الذين يعملون من أجل تحقيق مصالح شخصية أو فئوية، أو لاعتبارات شعبوية، أو أخرى لا تأخذ مصلحة الوطن العليا على المدى البعيد بعين الاعتبار، فإن أفعالهم تمثل خذلاناً لمن انتخبهم وللأردنيين جميعاً. وتعني مثل هذه الأفعال في الواقع أن النائب تخلّى عن مسؤوليته الرئيسة، وهذا يعد شكلا من أشكال الفساد.

- أن يعكس أداء النائب توازنا بين المصالح على المستوي المحلي وعلى المستوى الوطني. فالنواب يحملون هموم ومصالح مناطقهم وقواعدهم الانتخابية، من جهة، لكن عليهم أيضا أن يعملوا سوية من أجل تحقيق المصالح العليا للوطن ككل، من جهة أخرى .ويشكل الوصول إلى هذا التوازن والمحافظة عليه التحدي الأبرز الذي يواجه كل نائب، لكنه تحد يجسّد شرف المسؤولية التي يتحملها من يفوز بثقة الشعب ويشغل موقعاً منتخباً. ويحقق النواب هذه المسؤولية الثنائية في أفضل صورها من خلال اقتراح حلول مستدامة تتوخى المصلحة الوطنية الأوسع. فبالإمكان خدمة قواعد انتخابية أكثر اتساعا، وبشكل أكثر فائدة وأبعد مدى حين يعكف النائب على العمل مع الحكومة من أجل تبني سياسات وبرامج تعالج تحديات الفقر والبطالة، ويعمل بعزم وشفافية من أجل تحقيق التنمية وتوليد فرص العمل على المستوى المحلي، بدلاً من أن يسعى لمصلحة دائرته المحلية من خلال الضغط على مسؤول حكومي للحصول على عدد محدود من الوظائف لقواعده الانتخابية المحلية.
- أن يوازن النائب بين مسؤولية التعاون ومسؤولية المعارضة البناءة. إن تحقيق هذا التوازن هو تجسيد للأداء السياسي الفاعل، حيث يترتب على النواب العمل مع بعضهم البعض من جهة، ومع الحكومة من جهة أخرى لمواجهة مختلف التحديات الوطنية. كما أن الحاجة للموازنة بين هذه المسؤوليات، تعكس في الواقع أن النواب هم أعضاء في جسم سياسي واحد هو مجلس النواب، الذي عليه مسؤولية القيام بواجباته، وأن الحكومة أيضاً تتمتع بتفويض دستوري يخولها القيام بمسؤولياتها وتنفيذ برنامجها، استنادا إلى مبدأ الفصل بين السلطات وعدم تغول إحداها على الأخرى. وفي ذات الوقت، فإن على النواب مسؤولية إخضاع الحكومة للمساءلة من خلال المعارضة البنّاءة للبرامج المطروحة، وتقديم برامج بديلة إذا دعت الحاجة، والابتعاد عن التنظير وعن الاكتفاء بالتشخيص غير الموضوعي للماضي ولما نواجهه من تحديات، بدلا من طرح الحلول الواقعية للتقدم للأمام وضمن الإمكانات المتاحة. ويشكل مبدأ المساءلة أحد الأدوات الجوهرية في نظامنا الديمقراطي، ويجب أن لا يتم إساءة توظيفه بحيث يتحول لأداة لتمرير مصالح نيابية فردية ضيقة، أو اغتيال الشخصية، أو تعطيل القوانين والبرامج المقترحة بهدف النيل من خصم سياسي. وخلاصة القول، إن تحقيق التوازن الدقيق بين مسؤولية التعاون ومسؤولية المعارضة البناءة هو المحك الحقيقي لفاعلية المجالس النيابية القادمة.
- أن تكون علاقة النائب بالحكومة قائمة على أسس موضوعية وليست مصلحية. إن نهوض السلطتين التشريعية والتنفيذية بمسؤولياتهما تجاه الوطن والمواطن يتطلب تطوير علاقة

تشاركية خالية من ضغط النواب على الحكومات لتحقيق مكاسب على أسس الواسطة والمحسوبية، وبعيدة عن استرضاء الحكومات للنواب، وأن تتوخى هذه العلاقة تحقيق الصالح العام لا غير. ويشكل هذا المبدأ متطلباً رئيساً أيضاً لعملية المشاورات التي سينبثق عنها تكليف رئيس للوزراء، وتشكيل فريق حكومي، وإعداد برنامجه، ومن شأن هذا المبدأ أن يحمي عملية المشاورات وغيرها حتى لا تغدو رهينة للضغط، والاسترضاء، والمحسوبية وحتى لا تكون عرضة لتجارب غير بناءة. وعلى الكتل النيابية والأحزاب السياسية مسؤولية كبرى في الرقابة على أداء أعضائهم النواب في هذا المجال.

وعليه، سأشجع جميع أعضاء مجلس النواب والكتل النيابية، خلال الأيام القادمة، وأحثهم على العمل الدؤوب والسريع، من أجل تطوير النظام الداخلي لمجلسهم، وبلورة مدونة سلوك ملزمة، تجسد هذه المبادئ وتترجمها عبر ممارسة فعلية ترتقي بأداء العمل النيابي.

ثالثاً، دور رئيس الوزراء ومجلس الوزراء :

يقع على عاتق الحكومة، بقيادة رئيس الوزراء ومجلس الوزراء، إعداد وتنفيذ برنامج عمل شامل يهدف إلى تحقيق الازدهار وتوفير الأمن لجميع أبناء وبنات الوطن. وعليه، يترتب على الحكومة تقديم برنامج عمل لمدة أربع سنوات إلى مجلس النواب، ليتم محاسبتها على مدى تنفيذها لهذا البرنامج.

إن تقدّمنا نحو مرحلة جديدة من تعميق نهج الحكومات البرلمانية يعني في الأساس تطور دور رئيس الوزراء والمهارات والخصال المطلوب توفرها في شخصيته. فبالإضافة إلى قدرته على قيادة فريق كفء من الوزراء، يعوّل عليه أيضاً في حشد كوادر وإمكانات الجهاز الحكومي لتنفيذ البرامج الحكومية بأسلوب فاعل ووفق جدول زمني دقيق متاح لاطلاع الجمهور. ويترتب عليه أيضاً مسؤولية التواصل والتفاعل والحوار مع سائر الأطراف، وفي مقدمتهم مجلس الأمة. وستسهم الخطوات التالية في تعميق المسؤوليات التي ينهض بها رئيس الوزراء ومجلس الوزراء:

- نيل الثقة النيابية والمحافظة عليها. فمجلس النواب يساعد الحكومة من خلال تشريع قوانين تخولها تنفيذ خططها، كما يقوم مجلس النواب بمحاسبة الحكومة نيابة عن الشعب على أساس ما تنفذه من أعمال. وعلى رؤساء الوزراء ومجلس الوزراء أن يكسبوا ثقة مجلس النواب وأن يحافظوا عليها، ليس لحظة تكليفهم فقط، وإنما على امتداد فترة ولايتهم .وعلى الحكومات أيضاً الاستمرار في المحافظة على ثقة مجلس النواب، والحصول على دعمه من أجل إنجاز التشريعات الضرورية لتنفيذ برامج عملهم. وتشكل هذه الواجبات الحكومية

مسؤولية كبيرة تتطلب رئيس وزراء يتمتع بأعلى درجات النزاهة والكفاءة، ومهارات القيادة والإدارة.

- وضع معايير للعمل الحكومي المتميز. إن شعبنا يتطلع ويستحق وزراء وموظفين عامين يعملون بكفاءة، وإخلاص، وتفان. ويُعّول على دور رئيس الوزراء في قيادة العمل الحكومي وفق أفضل الممارسات المؤسسية، وهذا يتطلب مهارة وخبرة تراكمية في التخطيط وصناعة السياسات وإدارة الجهاز الحكومي، إضافة إلى مهارات الاتصال والتفاوض وبناء التحالفات، والقدرة على بناء التوافقات الضرورية من أجل مجابهة التحديات التي تواجه المواطنين.
- تبني نهج الشفافية والحاكمية الرشيدة وترجمته قولاً وعملاً. فنظام الحكومات البرلمانية يتطلب مزيداً من الانفتاح، والشفافية، والمبادرة في تعامل وتواصل رئيس الوزراء ومجلس الوزراء مع مجلس النواب والمواطنين، والحرص على العمل الميداني، وهذه شروط ضرورية لنجاحهم.

رابعاً، دور الملكية :

إن أحد أهم مكونات عملية التطور السياسي هو ارتقاء دور الملكية الدستورية الهاشمية، والتي لن تحيد أبداً عن واجبها الرئيس، كما كان العهد دائماً، ذلك الدور المتمثل في العمل ليلاً نهاراً، وبتوفيق من الله، من أجل مستقبل مزهر للأردن والحفاظ على أمنه، واستقراره، ووحدته، وتأمين الأفضل دائماً لشعبنا النبيل. وفي ذات الوقت، فقد تطورت الملكية في الأردن بشكل مستمر يستجيب للظروف والمتغيرات وتطلعات شعبنا. ومع تطور ديمقراطيتنا وإنجاز المحطات والمتطلبات التي عرضتها آنفاً، فإن دور الملكية سيتطور أيضاً، وهو ما أنشده بقناعة راسخة ودافع ذاتي، بقدر ما يتطلبه تطور الملكيات الدستورية.

وسأعرض هنا مسؤوليات الملكية الرئيسة والضرورية خدمة للوطن والأمة:

- حرص الملكية الهاشمية على إتباع نهج يستشرف المستقبل، والمحافظة على دور الملك كقائد موحِّد يحمي مجتمعنا من الانزلاق نحو أي حالة استقطاب، كما يحمي قيمنا الأردنية الأصيلة. وستبقى الملكية، كما كانت دوماً، صوت الأردنيين والأردنيات جميعاً، خاصة الفقراء والمستضعفين منهم، مدافعة عن حقوقهم في المجتمع. وستحرص الملكية على الاستمرار في حماية منظومتنا الوطنية للعدالة والنزاهة، من خلال التحسين المستمر والعمل الدؤوب. كما ستستمر أيضاً في نشر روح الثقة بقدرة الأردنيين والأردنيات على

التميّز والإبداع من خلال دعم قصص النجاح، وتبني المبادرات الريادية، وتقدير الجهود الفردية والإنجازات الاستثنائية.

- وبصفتي رأسا للدولة وقائداً أعلى لقواتنا المسلحّة، فإنني سأذود في الدفاع عن قضايانا المصيرية المرتبطة بالسياسة الخارجية وأمننا القومي، وذلك من خلال مجلس الوزراء الذي يتولى إدارة جميع شؤون الدولة استنادا إلى الدستور. كما أن دوري يتطلب التأكيد على بقاء مؤسسة الجيش العربي، والأجهزة الأمنية، والقضائية، والمؤسسات الدينية العامة، مستقلة، ومحايدة، ومهنية، وغير مسيّسة، على امتداد مسيرتنا نحو ديمقراطية يقوى بنيانها، وحكومات برلمانية تقوم على أسس حزبية.

- يترتب على الملكية أيضاً مسؤولية حماية تراثنا الديني ونسيجنا الاجتماعي. وكما أوضحت في خطابي لمجموعة من أبناء وبنات الوطن في 23 تشرين أول الماضي، فإن هذه الواجبات تشكل مسؤولية هاشمية أعتّز بحملها خدمة لجميع الأردنيين والأردنيات.كما أعتز أيضا بمسؤولية صون قيمنا الأساسية، المتمثلة بالوحدة الوطنية والتعددية والانفتاح والتسامح والاعتدال، التي تجعل من الأردن وطناً فريداً، وواحة أمن واستقرار.

إن مسؤوليات الملكية أخذت تتطور فعلاً في ظل التعديلات الدستورية الأخيرة، والتي أرست أطراً جديدة لها، وهذا دليل على التقدم الذي نحرزه نحو تطّور الملكية. وقد هدفت هذه التعديلات إلى تطوير ديمقراطيتنا من خلال تمكين المواطنين من المشاركة الفاعلة في صناعة القرارات التي تمس حياتهم وتشكل مستقبلهم.

كما سيستمر دور الملكية في تشكيل الحكومات بالتطور بالتوازي مع نضوج نظامنا النيابي. ومن أبرز متطلبات هذا النضوج، التي أوضحتها في ورقتي النقاشية هذه وورقتي السابقة، هي: وجود أحزاب سياسية ذات برامج وسياسات وخطط تمكن الناخبين من الحكم عليها، وتكون قادرة على إنتاج مرشحين على مستوى عالٍ من الخبرة والتأهيل، يصلون إلى مجلس نواب قادر على إفراز حكومات برلمانية، يدعمها الجهاز الحكومي بسياسات مبنية على معلومات دقيقة ودراسات وافية وموضوعية، ووجود نظم عمل وهيكليات مناسبة لاتخاذ القرارات ضمن مجلس النواب، ويضاف إلى كل هذه المتطلبات مشاركة فاعلة من المواطنين.

وبالبناء على هذه الأسس لأنظمة الحكومات البرلمانية الفاعلة، سنتمكن من المضي نحو مرحلة يتولى فيها ائتلاف أحزاب الأغلبية في مجلس النواب تشكيل الحكومة. وعلى امتداد هذه العملية، سأحرص على المحافظة على الضمانات التي أوضحتها للتو، والتي تمثل مسؤولياتي، التي أتشرف بحملها، إزاء شعبي الأردني العزيز، خصوصا استمرار الملكية بالقيام بدور الحامي

للدستور ومقومات الحياد الإيجابي والاستقرار والعدالة، التي أوضحتها في هذا الجزء من الورقة، والتي يجب تعزيزها وتجذيرها بالتوازي مع نضوج نظامنا النيابي، إضافة إلى دور الملكية لتجاوز حالات الاستعصاء السياسي بين مجالس النواب والحكومات، ومواجهة الحالات الاستثنائية التي تتطلب حماية أمن الوطن وسيادته ووحدته في حال تعرضه، لا قدّر الله، إلى تهديد حقيقي يمس قدرتنا على المضي بالأردن قدماً.

ولنتذكر أن نجاح هذه المعادلة مرهون بارتقاء جميع أطراف العملية الإصلاحية إلى مستوى متطلبات كل محطة إصلاحية، وأن يحققوا مستويات النضج السياسي الضروري، حتى لا يخذلوا الوطن والمواطن. وبهذه الطريقة، ومن خلال القنوات الدستورية، سنتمكن من تحقيق أعلى درجات التوافق الوطني الضروري لبناء المستقبل المشرق الذي يستحقه الجميع.

وعلينا جميعاً بالمحصلة أن نعمل بشكل جماعي من أجل إنجاز محطات الإصلاح التي تنتظرنا. وسأستمر بالقيام بدوري في تعزيز مستويات الوعي والمشاركة السياسية في مجتمعنا، وذلك عبر قيامي بدور الضامن لجهود الإصلاح الشامل، وتشجيع الحوار الهادف والبناء بين المواطنين، والمحافظة على استقرار الوطن وأمنه ومنجزاته.

إن رؤيتي لتطور الملكية مبنية على قناعة ذاتية راسخة، بدأتُ التعبير عنها منذ السنوات الأولى لتولي أمانة المسؤولية الدستورية. إنها رؤية جامعة، ولا تمثل انحيازاً لمطالب فئة سياسية ضد أخرى، فأنا أنحاز لمصلحة الأردن والأردنيين فقط. كما أن هذه الرؤية قد انطلقت مع جهود حثيثة من أجل تحقيق الإصلاح الشامل على مسارات متوازية، شملت مبادرات اقتصادية واجتماعية تهدف إلى تمكين الطبقة الوسطى وتوسيعها لأنها رافعة الإصلاح السياسي. وقد جاء الربيع العربي بتفاعلاته المحلية ليتيح لنا جميعاً الفرصة لاستنهاض الهمم الإصلاحية مجددا، وإطلاق موجة جديدة من الإصلاحات، والانطلاق نحو نهضة لا رجعة عنها. وهذا هو المستقبل الذي أنشده، مستقبل يحتضن الجميع، ويتسع للجميع، لا يُستثنى فيه أحد، ولا يحرم من مكتسبات الازدهار والأمن والإنجاز.

خامساً، دور المواطن :

إن دور المواطن، الذي يشكل اللبنة الأساسية في بناء نظامنا الديمقراطي، هو ما أود مناقشته في الجزء الأخير من هذه الورقة. فانخراط المواطنين في الحياة العامة ضروري من أجل تطوير نظام الأحزاب السياسية الفاعلة الذي نحتاجه. كما أن المواطنين هم أصحاب القول الفصل في إخضاع الحكومات للمساءلة، وذلك من خلال أصواتهم الانتخابية، ومستوى وعيهم، ومشاركتهم.

ويعتمد النهوض بهذه المسؤوليات الجوهرية على المبادئ الرئيسية الأربعة المتعلقة بالانخراط الديمقراطي، والتي أوضحتها فيورقتي النقاشية الأولى، وهي: احترام جميع المواطنين لبعضهم البعض وليس فقط من تجمعهم معرفة سابقة أو اتفاق في الرأي، وممارسة المساءلة والمحاسبة الموضوعية من قبل الجميع وباتجاه الجميع، والحوار الصادق والمنفتح والبنّاء، والتوصل إلى حلول توافقية.

وعلينا جميعاً أن ندرك أن التصويت في الانتخابات هو جزء من هذا الدور، وأثني هنا على جهد كل من مارس هذا الحق الديمقراطي وعبّر عن نفسه وأسمع صوته في الانتخابات الأخيرة. وبالرغم من أن التصويت هو جزء محوري في العملية الإصلاحية، إلا أنه ليس نهاية المطاف. فإخضاع الحكومة ومجلس النواب للمساءلة يتطلب المشاركة القوية من قبل المواطنين في الشأن العام، من خلال ثلاثة محاور رئيسة، وهي:

- الوعي والبحث المستمر عن الحقيقة. فعلى المواطنين متابعة القضايا الوطنية والاطلاع على تفاصيلها، وأن تكون هذه المعرفة مبنية على الحقائق، وليس الانطباعات والإشاعات، لتشكل القاعدة السليمة لتصرفاتهم وأفعالهم.
- اقتراح الأفكار والحلول البديلة، ذلك أنه في حال عدم أخذ الحكومات بأفضل الأفكار المقترحة لمعالجة التحديات التي نواجهها، يقع على عاتق المواطنين والمواطنات جميعاً العمل لوضع هذه الأفكار في دائرة النقاش الوطني العام، وتداولها لتؤخذ بعين الاعتبار ضمن عملية صناعة القرار الوطني. ومن شأن هذا العمل البسيط إحداث أثر إيجابي كبير على مستقبل وطننا.
- المواطنة الفاعلة. فعندما يعجز الممثلون المنتخبون والحكومة عن الوفاء بالتزاماتهم، يترتب على المواطنين المتابعين للشأن العام والمنخرطين به، أن يمارسوا الضغط عليهم ومطالبتهم بالوفاء بها. وممارسة هذا الضغط تتم عبر تنظيم مجموعات عمل ولقاءات على مستوى المجتمعات المحلية، وعبر الفضاء الالكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي وقنوات أخرى. فالمواطنة الفاعلة والمسؤولة توجد فضاء وطنياً عاماً يكون فيه الحوار البنّاء الوسيلة الأولى للاعتراض. أما التظاهر، وهو حق كفله الدستور، فلا يتم اللجوء إليه إلا كخيار أخير. وهذه هي الخطوة الأولى لتعزيز الاحترام المتبادل، وإيجاد الحلول العملية المنتجة.

كما يترتب على المواطنين في الوقت الراهن دور محوري في بناء مجتمع ديمقراطي سليم. وعلى جميع الأردنيين المبادرة للتعبير عن أصواتهم من خلال الأدوات المتاحة بين أيديهم،

ومن أبرزها ممارسة واجبهم الانتخابي في المجالس النيابية والبلديات والنقابات والجامعات، وتأسيس التجمعات المحلية والجمعيات، وكتابة الرسائل والاعتراضات، والتدوين، والتفاعل عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

المستقبل أمامنا :

لقد شكلت انتخابات كانون الثاني الماضي خطوة جوهرية في مسيرتنا الوطنية المباركة، لكنها ليست نهاية المطاف. ومع إنجاز هذه الانتخابات، أتطلع للعمل معكم جميعاً مواطنين ومواطنات، حكومات ومجالس نيابية ومؤسسات مجتمع مدني، من أجل تحقيق مساعي الأردنيين لحياة كريمة وفرص أفضل. وسيكون تغيير نهج عمل مجلس النواب والحكومة، وفق ما أشرت إليه في هذه الورقة وخطاب العرش الأخير لافتتاح الدورة غير العادية لمجلس الأمة السابع عشر، الدور الأساسي على طريق التحول الديمقراطي والإصلاح الشامل. كما نريد الوصول إلى استقرار نيابي وحكومي يتيح العمل في مناخ إيجابي لأربع سنوات كاملة، طالما ظلت الحكومة تحظى بثقة مجلس النواب، وطالما حافظ المجلس على ثقة الشعب.

إنني على قناعة تامة بأننا سنتعاون فيما بيننا كشعب أردني واحد، عبر السنوات القادمة، وكما كنّا على الدوام، لنستفيد بشكل جماعي من تجاربنا، ونمضي في تطوير ديمقراطيتنا. كما أنني على ثقة بأن الوعي والحكمة والقدرة على العطاء، التي يتمتع بها الشعب الأردني، ستجعل من هذه الرحلة قصة نجاح.

لا شك أننا سنواجه تحديات كبيرة، وسنواجه في بعض الأحيان صعوبات جديدة وغير مألوفة، وهذا أمر متوقّع، لأننا نسعى لإنجاز ما هو جديد ومختلف من أجل مستقبل أفضل، لكنني على يقين بقدرتنا على تجاوز التحديات سوية، فالديمقراطية هي النظام الأقدر من أي نظام آخر على مواجهة مختلف التحديات، حين يكون لكل مواطن ومواطنة صوت يشارك به ودور يقوم به.

الورقة النقاشية الرابعة (نحو تمكين ديمقراطي ومواطنة فاعلة)

بقلم عبدالله الثاني ابن الحسين

2 حزيران/ يونيو 2013

درجت بعض الآراء، من داخل منطقتنا العربية وخارجها، على القول بأن العالم العربي غير مهتم بممارسة العمل السياسي بشكله المعاصر. وذهب بعضها أبعد من ذلك، لتزعم أن شعوب العالم العربي لا ترغب بالديمقراطية، وأننا غير مستعدين، أو مؤهلين للتعامل معها أو احتضانها نهج حياة. غير أننا في الأردن، لا نقبل مثل هذه المزاعم، ولم ولن نذعن لها أبداً

إن تجديد الحياة السياسية في العديد من الدول العربية من شأنه أن يسهم في تلبية تطلعات أبناء وبنات الوطن العربي نحو حياة أفضل، إلا أن الطريق نحو هذا التجديد، واحتضان الديمقراطية ليس بالطريق السهل ولا المختصر كما يظن البعض، بل هو مليء بالصعوبات لكنه ضروري، بل حتمي للمجتمعات التي تنشد التطور.

وفي ضوء هذه المعطيات، فإننا نعمل في الأردن على تطوير نموذجنا الديمقراطي، الذي يعكس ثقافة مجتمعنا الأردني واحتياجاته وتطلعاته.

وقد جاءت الأوراق النقاشية الثلاث السابقة بشكل أساسي للمساهمة في إثراء حوارنا الوطني حول النموذج الديمقراطي الذي ننشد، وأهدافه، والأدوار المطلوبة من كل الفاعلين في العملية السياسية، والمحطات الواجب عبورها ترجمة لهذا النموذج.

ولم تغفل الأفكار التي طرحناها الضمانات الضرورية لنجاح تعميق تحولنا الديمقراطي، وأبرزها حماية التعددية، والتدرج، وعدالة الفرص السياسية.

لقد باتت الرؤية الآن أوضح لدى قطاعات واسعة من المجتمع، بأن الهدف الأساسي من الإصلاح هو تعزيز المشاركة الشعبية في صنع القرار، من خلال تعميق نهج الحكومات البرلمانية، بحيث نصل إلى حكومات مستندة إلى أحزاب برامجية وطنية وذلك على مدى الدورات البرلمانية القادمة، وبحيث تكون هذه الأحزاب قادرة على تحقيق حضور فاعل في مجلس النواب، يمكنها من تشكيل حكومة أغلبية على أساس حزبي برامجي، ويوازيها معارضة نيابية تمثل الأقلية، وتعمل ضمن مفهوم حكومة الظل، وتنافسها بشكل بنّاء عبر طرح الرؤى والبرامج البديلة، ويشرعون في التنافس عبر صناديق الاقتراع من أجل تداول الحكومات.

ومن أهم متطلبات التحول الديمقراطي تعزيز المجتمع المدني ودوره في مراقبة الأداء السياسي وتطويره نحو الأفضل، عبر ترسيخ الثقافة الديمقراطية في المجتمع، وهذا هو صلب هذه

الورقة النقاشية الرابعة، إذ أنها تتزامن مع إطلاق جهد جديد من المؤمل أن يعزز من مساهمة مجتمعنا المدني في بناء نموذجنا الديمقراطي، من خلال الشروع في وضع اللبنات الأساسية للثقافة الديمقراطية في مجتمعاتنا المحلية، ليكون التغيير الديمقراطي حقيقة ملموسة على جميع المستويات.

ونظراً لأهمية مؤسسات المجتمع المدني في تطوير نموذجنا الديمقراطي، فقد وجهت إلى ضرورة إطلاق برنامج التمكين الديمقراطي في خطاب ألقيته في 10 كانون الأول 2012 في الذكرى الخمسين لتأسيس الجامعة الأردنية .واليوم نشهد الإطلاق الرسمي لهذا البرنامج تحت مظلة صندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية.

ويؤكد إطلاق هذا البرنامج أن تقدمنا على طريق إنجاز نموذجنا الديمقراطي سيتحدد بقدرتنا على عبور محطات محددة، تؤشر على تقدم ونضوج سياسي حقيقي وملموس، وليس مواعيد نهائية مسبقة أو عشوائية. وعلى امتداد طريق التنمية السياسية والتحول الديمقراطي الذي نسلكه، بما يتخلله من نجاحات وإخفاقات، سيكون التزامنا المشترك بالممارسات الديمقراطية الراسخة هو ضمانة النجاح في مواجهة مختلف المعيقات. ويشكل مبدأ الالتزام والمشاركة جوهر "المواطنة الفاعلة"، التي تعرضت لها في أوراقي النقاشية السابقة، والتي سأركز عليها في هذه الورقة، كشرط أساسي لتحقيق التحول الديمقراطي.

المشاركة السياسية و"المواطنة الفاعلة:"

قبل الخوض في أهداف البرنامج ورؤيته، أودّ مشاركتكم بعض الأفكار حول أهمية الانخراط في الحياة السياسية والتحلي بـ"المواطنة الفاعلة."

فعندما أتحدث عن الحياة السياسية في هذا السياق، فإنني أعني السياسة بمفهومها الأوسع، أي العملية التي نناقش من خلالها القضايا التي تعني مجتمعنا، مستندين للاحترام المتبادل تعبيرا عن اختلافاتنا، والتي نصل من خلالها إلى حلول عملية عبر الحوار الهادف والبناء، وإلى قبول حلول وسط تمكننا من حل خلافاتنا، وتحقيق مصلحة المجتمع ككل.

إن هذه العملية لا تنحصر في القضايا الوطنية التي يتم مناقشتها تحت قبة مجلس الأمة فقط، بل تشمل القضايا التي تمس مجتمعاتنا المحلية وحياتنا اليومية كمواطنين، مثل حرص الأهالي على نوعية التعليم التي يتلقاها أبناؤهم وبناتهم في المدارس، وهموم المواطنين والمواطنات إزاء قضايا النقل العام، وغيرها من الخدمات العامة.

أما المشاركة السياسية فلا تكون ذات أثر إيجابي، إلا حين يؤمن كل فرد منا بـ "المواطنة الفاعلة"، التي ترتكز على ثلاثة أسس رئيسة وهي: حق المشاركة، وواجب المشاركة، ومسؤولية المشاركة الملتزمة بالسلمية والاحترام المتبادل، معززة بالمبادئ التالية:

أولاً، إن الانخراط في الحياة السياسية يشكل حقاً أساسيا لكل مواطن، مع وجوب حماية الحيّز العام المتاح للتعبير الحر عن الآراء السياسية المختلفة.

ثانياً، إن المشاركة السياسية في جوهرها تشكل مسؤولية وواجباً. فعلى كل مواطن أن يتحمل جزءاً من هذه المسؤولية عبر اختيار شكل المستقبل الذي ننشده للأجيال القادمة. وواجبنا كمواطنين لا ينتهي بمجرد القيام بعملية التصويت في أي انتخابات وطنية، بل يمتد ليشمل التزام كل مواطن بالمشاركة الفاعلة في الحياة المدنية والسياسية بشكل يومي، من خلال القيام، على سبيل المثال، بحملة ترويجية لقضية تهمنا، أو التطوع في نشاط مدني، أو الانضمام لحزب سياسي.

وبطبيعة الحال، فإن الديمقراطية الحقة تكفل خيار البعض عدم الانخراط في العملية السياسية أو مقاطعتها. لكن من يسلكون هذا الطريق يتخلون عن فرصة حقيقية، وعن واجبهم الفعلي بالمساهمة في تحقيق الأفضل لوطنهم. إننا كمواطنين نشترك في مصير واحد، وعلينا واجب مشترك، أما الاستسلام إلى عقلية اللامبالاة، والرضوخ للواقع، والقبول بالأداء المتواضع فسيعطل قدرتنا كأمة على المضي قدماً. إننا لن نستطيع أن نبني أردناً أفضل وأقوى دون الإيمان بأن المواطنة الفاعلة هي مسؤولية وواجب يترتب على كل واحد منا.

ثالثاً، إن المشاركة الفاعلة في الحياة السياسية ترتب مسؤوليات على كل فرد منّا فيما يتعلق بكيفية الانخراط في العمل السياسي. وقد ذكرت في ورقتي النقاشية الأولى أربع ممارسات ديمقراطية يترتب على كل المواطنين الإيمان بها حتى تزدهر الحياة السياسية، وهي: احترام الرأي الآخر، والانخراط الفاعل، وتبني الحوار والحلول الوسط ورفض العنف، والشراكة في التضحيات والمكاسب.

ما أوّد التأكيد عليه هنا هو أن الاختلاف في الرأي والمعارضة البناءة الملتزمة بهذه الممارسات، والتي تبني مواقفها على أساس الحقائق والوعي، وليس الانطباعات والإشاعات أو الاعتبارات الشعبوية، تشكل أحد أهم الوسائل التي يعبر المواطن من خلالها عن ولائه للوطن

إن التحلي بالاحترام والمروءة هي من المبادئ التي نعتز بها في ثقافتنا العربية، وعلينا أن نوظف هذه المبادئ كأسس للانخراط في الحياة السياسية. ومن الضرورة بمكان أن ننوّه إلى أن

عدم الاحترام لا يكون في الاختلاف في وجهات النظر، وإنما في رفض الاستماع لوجهات النظر المختلفة. فالاختلاف في الرأي لا يفسد للود قضية. كما أن حواراتنا ونقاشاتنا يجب أن تُبنى على معلومات موضوعية من أجل الوصول إلى قرارات تخدم المصلحة العامة، لا على الإشاعات، والعدمية المطلقة التي تنكر على الوطن إنجازاته وتطوره، ولا على التنظير والتشخيص غير الموضوعي للماضي دون طرح البدائل والحلول العملية للحاضر والمستقبل.

لنمضي في تمكين ديمقراطي يوفر أدوات "لمواطنة فاعلة."

وعودةً إلى برنامج التمكين الديمقراطي، فإن إطلاقه رسمياً يأتي كمحطة إضافية وجديدة على مسار التنمية السياسية وتعزيز المشاركة.

ونستذكر اليوم جميع الجهود التي بذلها العديد من الأردنيين والأردنيات شيباً وشباباً من رواد العمل الاجتماعي من أجل تنمية حياتنا السياسية والمجتمعية. إن هذه الجهود تشمل كل من أدلى بصوته في الانتخابات التشريعية الأخيرة، وكل من شارك في مظاهرات سلمية بناءة تراعي مصالح الوطن، وكل من قاد جهودا مجتمعية مثل نشاطات طلابية وكشفية في المجتمعات المحلية، أو في تنظيم جلسات نقاشية وحوارات إلكترونية حول المستجدات السياسية.

إن هذا البرنامج سيساهم في ترسيخ المواطنة الفاعلة، وسيعمل على تمكين الأفراد والمؤسسات، ممن لديهم أفكار عملية، لتطوير نموذجنا الديمقراطي، عبر تقديم الدعم لترجمة ذلك على أرض الواقع. فالبرنامج سيدعم الرياديين الاجتماعيين ليتيح لهم التأثير في الشأن العام، عبر زيادة وإثراء المنابر الديمقراطية المتاحة كمنتديات الحوار، وبرامج التدريب، وغيرها من الأدوات المتوفرة لكل الأردنيين ليصبحوا مواطنين فاعلين ومنخرطين في الحياة العامة.

وسيدعم البرنامج في البداية مشاريع تهدف إلى تعزيز مناخ المساءلة والشفافية، وإتاحة فرص جديدة أمام الأردنيين لمناقشة القضايا المهمة التي تواجه الوطن، وتسخير كل المواهب والإبداعات المرتبطة بخدمة المجتمع.

ولا شك أن الأردن يزخر بكثير من الأمثلة الإيجابية على مؤسسات ناشطة في مجالات مشابهة ترتبط بجوانب من حياتنا السياسية والاجتماعية. وأثني هنا على جميع الجهود الدؤوبة والريادية لبناء مجتمع مدني على امتداد ربوع وطننا، وأؤكد أن برنامج التمكين الديمقراطي يأتي ليوفر مزيدا من الدعم للفاعلين في هذا المجال وتوسيع قاعدة نشاطاتهم

وفي ذات الوقت، فلا بد من الإقرار بأننا كمجتمع بحاجة إلى آليات أفضل لترجمة الأفكار الريادية على أرض الواقع، وهذا في صلب أهداف البرنامج. إنني أتطلع أن يوفر البرنامج

المساعدة لمن يحملون أفكاراً جديدةً تهدف لزيادة انخراط المواطنين في مجتمعاتهم، وسيتاح للأردنيين من شتى التوجهات الفكرية إطلاق وإدامة مبادرات تروّج للانخراط السياسي والاجتماعي السلمي الفاعل.

وبالتوازي مع ما سيتم إعلانه اليوم، وخلال الأسابيع القادمة من تفاصيل حول البرنامج، فإنني أود التأكيد على مجموعة من المبادئ التي حرصتُ على أن أوجه القائمين على البرنامج للعمل في إطارها:

أولاً، أن يعمل البرنامج وفق أسس غير حزبية تلتزم الحياد، فهو سيدعم المؤسسات الصغيرة والكبيرة التي تهدف للمساهمة في تعزيز المشاركة السياسية والمدنية، ولن يقدم الدعم لأحزاب سياسية.

ثانياً، أن ينتهج البرنامج أسس الشفافية لدى تقديم الدعم. وسيتم فتح باب الاستفادة لكل الأردنيين المهتمين، وستخضع آلية اختيار المستفيدين من هذه البرامج لقواعد مُحكمة، وعلى أساس التنافس الشريف. وسيتم في البداية إطلاق مبادرات ذات نطاق أوسع بالشراكة مع جهود قائمة، أو مؤسسات أخرى ذات سجلات نجاح يمكن تتبعها.

يشكل برنامج التمكين الديمقراطي إضافة نوعية، لكنه ليس كفيلا لوحده بحل جميع التحديات التي سنواجهها سوية على امتداد مسيرتنا نحو التنمية السياسية والتحول الديمقراطي. وهو يجسّد جزءا من مساهمتي تجاه هذه المسيرة، تحت مظلة صندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية.

إنني أحث جميع الأردنيين ممن لديهم أفكار إبداعية، والاستعداد للعمل الجاد خدمة لوطننا، ويرون في أنفسهم القدرة على القيام بدور قيادي في بناء نظامنا الديمقراطي السياسي، أن يخطوا للأمام ويستفيدوا من الإمكانات المهمة التي يوفرها هذا البرنامج

إنكم إذ تقبلون على هذه المسؤولية، وتضربون مثالاً في ريادة العمل السياسي والاجتماعي والمدني، وتساهمون في بناء أردن أفضل وأقوى لجميع أبنائه وبناته، فإنكم تصنعون قصص نجاح على مستوى الوطن العربي والعالم، وتثبتون أننا قادرون على أخذ زمام المبادرة وإنجاح ديمقراطيتنا.

الورقة النقاشية الخامسة (تعميق التحول الديمقراطي:الأهداف،والمنجزات، والأعراف السياسية)

بقلم عبدالله الثاني ابن الحسين

13 أيلول/ سبتمبر 2014

شرعت، قبل نحو سنتين، في المساهمة في النقاش الوطني الدائر حول عملية الإصلاح عبر سلسلة من الأوراق النقاشية. وقمت من خلال الأوراق النقاشية الأربعة الأولى بإيجاز رؤيتنا الإصلاحية وهدفها النهائي المتمثل في ديمقراطية أردنية متجددة وحيوية تقوم على ثلاث ركائز، وهي: ترسيخ متدرج لنهج **الحكومات البرلمانية**، تحت مظلة **الملكية الدستورية**، معززا بمشاركة شعبية فاعلة أو ما وصفته بـ "**المواطنة الفاعلة**."

إن الأردن، وبمنعته المعروفة، يواجه تحديات إقليمية غير مسبوقة تحيط بنا وترهق اقتصادنا. ورغم هذه التحديات، فإن عملية الإصلاح السياسي مستمرة. ويجدر بنا الوقوف هنا على ما تم تحقيقه على طريق إنجاز ديمقراطية أردنية متجددة منذ أن نشرت ورقتي النقاشية الأخيرة في حزيران 2013.

فقد نجحنا في إيجاد ربيع أردني خاص بنا، ومضينا في تسريع وتيرة الإصلاحات المبنية على نموذج إصلاحي تطويري متدرج، ويقوم على إشراك جميع فئات المجتمع في العملية السياسية. ولنتذكّر جميعا أيضاً بأن **الهدف النهائي** لعملية الإصلاح السياسي النابعة من الداخل يترجم من خلال تمكين المواطنين من القيام بأكبر دور ممكن في صنع القرار عبر ممثليهم المنتخبين. وعليه، فإن تعميق ديمقراطيتنا يترجم عملياً عبر تعميق تجربة الحكومات البرلمانية، لنصل بها إلى مرحلة متقدمة من الممارسة التي تتولى فيها الكتلة الحزبية أو الإئتلافية ذات الأغلبية النيابية، أو ائتلاف من الكتل، تشكيل الحكومات، في حين تتولى الأقلية النيابية مهام حكومة الظل، من رقابة على الحكومات ومساءلتها، وتقديم برامج بديلة، وضمان التداول الديمقراطي للحكومات.

إن تعميق تحولنا الديمقراطي يتطلب شروطاً أساسية لا بد من إنجازها ضمن مسارات متوازية ومترابطة، وقد ركز أسلوبنا في تحقيق ذلك على إنجازات تمثل محطات نجاح للجميع

بناء على ما تقدّم، فإنني أسعى عبر هذه الورقة النقاشية الخامسة* إلى الوقوف على محطات الإنجاز التي تم تحقيقها على ثلاثة مسارات متوازية، إضافة إلى عرض محطات الإنجاز التالية التي لا بد من تحقيقها، خاصّة منظومة القيم والممارسات والأدوار والأعراف التي يجب أن

نستمر في تعميقها وتطويرها حفاظاً على زخم مسيرتنا الإصلاحية، وتحقيق هدفنا النهائي بنجاح، وبشكل يلبّي تطلعات المواطنين.

وفيما يلي أهم محطات الإنجاز التي تم تحقيقها حتى الآن:

أولاً: محطات الإنجاز التشريعي:

إن هذا المسار يتضمن الإنجازات التي تم تحقيقها في مجال إصلاح التشريعات، والتي تمثل البنية الأساسية لأي نظام ديمقراطي في العالم، ومن أهمها:

- إقرار **تعديلات دستورية** ترسخ منظومة الضوابط العملية لمبادئ الفصل والتوازن بين السلطات، كما أنها تعزِّز الحريات، وتستحدث مؤسسات ديموقراطية جديدة. وحالياً، فإن مجلس الأمة على مشارف إنجاز جميع التشريعات الواجب تعديلها بما يضمن توافقها مع التعديلات الدستورية.
- إنجاز **حزمة جديدة من التشريعات الناظمة للحياة السياسية**، والتي دخلت حيز النفاذ قبيل الانتخابات النيابية الأخيرة. وقد شملت هذه الحزمة :قوانين الانتخاب، والأحزاب السياسية، والاجتماعات العامة، والتي تساهم بدورها في تعزيز أجواء العمل السياسي وتشكيل الأحزاب من مختلف ألوان الطيف السياسي.
- تطبيق **قانون معدِّل لقانون محكمة أمن الدولة** يحصر اختصاصها في جرائم الخيانة، والتجسس، والإرهاب، والمخدرات، وتزييف العملة، بما يكرّس المبدأ العام لمحاكمة المدنيين أمام المحاكم المدنية فقط.
- أما آخر الإنجازات ضمن هذا المسار فيتمثل في التقدم النوعي الذي أحرزه **مجلس النواب في تطوير نظامه الداخلي** ليكون أكثر فاعلية.

ثانياً: محطات الإنجاز المؤسسي:

ويتضمن هذا المسار تعزيز بعض مؤسسات الدولة القائمة وبناء مؤسسات ديمقراطية جديدة، على النحو التالي:

- إنشاء **محكمة دستورية** تختص بتفسير نصوص الدستور والرقابة على دستورية القوانين والأنظمة النافذة بما يضمن احترام حقوق وحريات جميع المواطنين وفقاً للدستور.
- استحداث **هيئة مستقلة للانتخاب** نالت الاحترام والتقدير داخل الأردن وخارجه لدورها الرائد في إدارة الانتخابات النيابية وضمان نزاهة وشفافية الانتخابات النيابية والبلدية من

خلال الإشراف عليهما، التي أجريت في غضون عام واحد، وهذه شهادة على الثقة وآفاق التجديد السياسي التي تتمتع بها مؤسساتنا. وفي إطار البناء على نجاحات الهيئة المستقلة للانتخاب، فقد شهدنا مؤخراً إقرار المزيد من التعديلات الدستورية التي توسع من مسؤوليات الهيئة لتشمل إدارة الانتخابات البلدية، وأي انتخابات عامة أخرى مثل انتخابات المجالس المحلية في المحافظات.

- تأسيس **مجلس النواب مركزاً للدراسات والبحوث التشريعية** يدعم عمل النواب واللجان النيابية المتخصصة، ويضمن أن يستند عمل المجلس وقراراته إلى الأبحاث والمعلومات المدعومة بالبراهين. كما شهدنا جهوداً حثيثة لتعزيز الشفافية، تمثلت بقيام اللجنة المالية في مجلس النواب بمناقشة تفصيلية لموازنات القوات المسلحة والأجهزة الأمنية، والديوان الملكي الهاشمي للعام 2014، وذلك في سابقة ومبادرة نوعية لمجلس النواب للارتقاء بآليات وممارسات الرقابة.
- استمرار العمل في تدعيم **السلطة القضائية وتعزيز منظومة وطنية قوية للنزاهة والشفافية والمساءلة** تبني على مخرجات اللجنة الملكية لتعزيز منظومة النزاهة الوطنية، ولجنة تقييم التخاصية، وتستند إلى سلطة قضائية قوية ومستقلة وعدد من المؤسسات الرقابية الرئيسة، مثل: هيئة مكافحة الفساد، وديوان المحاسبة، وديوان المظالم، وأنظمة الرقابة في القطاعين الحكومي والخاص والمجتمع المدني.
- الاستمرار في دعم **المركز الوطني لحقوق الإنسان** وشبكة من المؤسسات المعنية بحقوق الإنسان، بهدف تقوية منظومة حقوق الإنسان وضمان متابعة الحكومة لتوصيات المركز وإنهاء إعداد الخطة الوطنية لحقوق الإنسان.
- متابعة العمل في مسارات **برنامج تطوير القطاع العام،** من خلال :البناء على ما تم إنجازه من دمج المؤسسات ضمن مسار إعادة الهيكلة، والاستمرار في تحسين مستوى الخدمات الحكومية، وتنمية الموارد البشرية، وتطوير آليات صناعة القرار.
- أخيراً، وفي إطار مساعينا نحو حكومة برلمانية ناضجة، فإن العديد من الإصلاحات يتم تطبيقها الآن في مؤسساتنا الأمنية الوطنية. وقد انطلقت هذه الجهود مع الرسالة التي وجهتها لمدير المخابرات العامة في عام 2011 للمضي قدما في إصلاح هذه المؤسسة الوطنية الرائدة. وفي خطوة إصلاحية لا تقل أهمية، فإن الحكومة تعكف حالياً على تفعيل دور وزارة الدفاع لتتولى مسؤولية جميع الشؤون الدفاعية غير القتالية، ولتكون بالطبع جزءا من الحكومة وخاضعة لرقابة مجلس الأمة.

ثالثاً: محطات التطور الخاصة بأطراف المعادلة السياسية:

يشتمل هذا المسار على تحديد القيم والممارسات الجوهرية، والتي تقع في صميم الثقافة الديمقراطية وممارسات المواطنين، إضافة إلى أدوار الأطراف الرئيسية في المعادلة السياسية، حيث غدت **القيم الضرورية لعملية تحول ديمقراطي ناجحة نحو الحكومات البرلمانية** معروفة لجميع الأردنيين، وهي القيم التي لا بد من تجذيرها في ثقافتنا ومجتمعنا، وتشمل: الاعتدال، والتسامح، والانفتاح، والتعددية، وإشراك جميع مكونات المجتمع، واحترام الآخرين والشعور بهم، واحترام سيادة القانون، وصون حقوق المواطن، وتأمين كل طيف يعبر عن رأي سياسي بفرصة عادلة للتنافس عبر صناديق الاقتراع.

ولا بد هنا أيضاً من التأكيد على ضرورة استمرار "ربيعنا الأردني" في تبني الممارسات الديمقراطية الأساسية التالية: احترام مبدأ الحوار وتبنيه في سبيل تجاوز الاختلافات، والتلازم بين حقوق المواطنين وواجباتهم، والشراكة في بذل التضحيات ونيل المكاسب، وتحويل الاختلافات إلى حلول توافقية، والمشاركة الفاعلة من قبل جميع المواطنين والمواطنات.

كما يترتب على جميع أطراف المعادلة السياسية – الملكية، وأعضاء مجلس الأمة، والحكومة، والأحزاب السياسية، والمواطنين – تبني هذه القيم والممارسات وتطبيقها لدى قيامهم بأدوارهم ومسؤولياتهم الوطنية، والتي تشكل بدورها أحد المكونات الرئيسية لهذا المسار الثالث، والتي تتجلى فيما يلي:

- يقع على عاتق **الملكية الهاشمية** مسؤوليات توفير نهج قيادي جامع لكل المكونات يستشرف المستقبل بهدف تحقيق الازدهار لأجيال الوطن. ويقع على الملك، بصفته رأسا للدولة وقائداً أعلى للقوات المسلّحة، مسؤولية الدفاع عن قضايانا المصيرية المرتبطة بالسياسة الخارجية وأمننا القومي، وحماية تراثنا الديني ونسيجنا الاجتماعي وذلك من خلال مجلس الوزراء الذي يتولى إدارة جميع شؤون الدولة استنادا إلى الدستور. كما أن على الملكية الاستمرار بدورها كحام للدستور ولمقومات الحياد الإيجابي والاستقرار والعدالة، بالإضافة إلى مسؤولية الملكية كفيصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية لتجاوز حالات الاستعصاء السياسي عند حدوثها.
- يقع على كاهل **أعضاء مجلس الأمة** مسؤوليات العمل بتفان لخدمة الصالح العام، وأن يعكس أداؤهم توازناً بين المصالح المحلية والمصالح الوطنية، وتوازناً بين مسؤولية التعاون ومسؤولية المعارضة البناءة للحكومة، بحيث تكون علاقة النائب بالحكومة قائمة

على أسس موضوعية لا مصلحية ضيقة، وبما يضمن قيام مجلس الأمة بدوره كحاضنة أصيلة للحوار الوطني الديمقراطي.

- يقع على **الحكومة ممثلة برئيس الوزراء والفريق الوزاري والعاملين في الجهاز الحكومي** وضع وتنفيذ خطط وبرامج عمل شاملة تهدف إلى توفير الفرص الاقتصادية وتحقيق الازدهار الذي يستحقه ويتطلع إليه جميع أبناء وبنات الوطن .وتنفيذ ذلك يتطلب من الحكومة نيل ثقة مجلس النواب والمحافظة عليها بناء على برنامج عمل الحكومة، ووضع معايير للعمل الحكومي المتميز، وتبني نهج الشفافية والحاكمية الرشيدة والشراكة الفعلية مع مؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني، وترجمة كل ذلك قولاً وفعلاً.
- يقع على **الأحزاب السياسية** مسؤوليات الاندماج وصولاً إلى عدد منطقي من الأحزاب الرئيسية الممتدة على مستوى الوطن، والتي تمثل مختلف آراء الطيف السياسي وتتبنى برامج حزبية واضحة وشاملة.
- أما **المواطنون** فيقع عليهم مسؤولية المشاركة الفاعلة والبنّاءة في جميع مناحي الحياة السياسية. ويسعدني أن أرى المزيد من أبناء وبنات شعبنا يتبنون روح وفكر "المواطنة الفاعلة" على مستويات العمل المحلية والوطنية، وهو المفهوم الذي طرحته للنقاش العام خلال السنة الماضية.

قد تضاعف، وعلى مدار الخمس سنوات الماضية، عدد مؤسسات المجتمع المدني ليبلغ اليوم أكثر من 6000 مؤسسة. ونتطلع لاستمرار هذه المؤسسات في بناء قدراتها وزيادة فاعليتها وخدمة قضايا المواطنين وهمومهم، والتأثير في رسم السياسات والعمل كرقيب وطني

وما أسعدني، في هذا السياق، هو أن أكثر من 1000 فكرة قد تم تقديمها خلال أول دورتين من نوافذ التمكين الشبابي التي يوفرها **برنامج التمكين الديمقراطي**، وهي مبادرة لتمكين الشباب تم إطلاقها في حزيران الماضي تحت مظلة صندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية. ومن هذه الأفكار مبادرات بعض الشباب والشابات مثل الطالبة فرات الملكاوي، التي بادرت لتطوير مجلس طلبة نموذجي ضمن مدرستها في منطقة عرجان، يحاكي مجلس النواب ويقوم على مبادئ ومعايير ديموقراطية ويتبنى مفاهيم مثل البرامج الحزبية، والحملات الانتخابية، وقواعد السلوك، وضمانات الانتخابات النزيهة. ومبادرة الطالبة هنية الضمور لإعداد 12 حلقة لبرنامج حواري تفاعلي بُثَّ عبر الإذاعات المحلية لمحافظة الكرك، ويهدف إلى تبني أسلوب يعتمد على حلول عملية لقضايا المجتمعات المحلية. ومبادرة الشاب محمد العمور التي تعالج ظاهرة العنف الجامعي عبر جلسات حوارية، ومقاطع مسرحية، والتدريب على مهارات الحوار والتفاوض والاتصال

وإدارة الإختلاف، والتي نجحت في تأهيل فريق مدرِّبين وعقد ورش تدريبية في عدة جامعات. وتعد هذه الأمثلة وغيرها تجسيدا حقيقيا للمواطنة الفاعلة.

كما سيطلق برنامج التمكين الديمقراطي قريبا مبادرة أخرى في ذات الأهمية، وهي **"مرصد مصداقية الإعلام الأردني – أكيد "**، بالشراكة مع معهد الإعلام الأردني. وتهدف هذه المبادرة إلى تمكين المواطنين من الاطلاع بشكل موثوق ودقيق على أبرز القضايا التي تعنيهم، وذلك من خلال المساهمة في التأكد من صحة التقارير والمعلومات الواردة في أبرز وسائل الإعلام الصحفية والإلكترونية، وهو الأمر الذي يشكل عنصراً هاماً في تعزيز نظامنا السياسي ليكون أكثر شفافية ومساءلة من قبل المواطنين.

نظرة مستقبلية:

أما الآن، وبعد أن تم إيجاز ما تم تحقيقه، فلا بد من النظر إلى المرحلة التالية من محطات الإنجاز التي علينا عبورها .ومن المهم أن نعي جميعا أهمية بذل أقصى الجهود للقيام بدورنا وتنفيذ مسؤولياتنا وفق أعلى معايير التميّز والعطاء والتفاني، وعلى النحو التالي:

- يتوجب على **المشرّعين** تطوير القوانين السياسية الرئيسية، بما يضمن التوافق والارتقاء بتجربة الحكومة البرلمانية. كما يجب أن تعطى الأولوية لقوانين الحكم المحلي عبر إنجاز قوانين الانتخابات البلدية واللامركزية أولاً. وفور الانتهاء من إنجاز هذين التشريعين الهامّين، يجب أن نمضي قدماً نحو إنجاز قانون انتخاب جديد، وسبب هذا الترتيب هو أن موعد استحقاق الانتخابات البلدية القادمة وانتخابات المجالس المحلية للمحافظات يسبق النيابية ويأتي خلال أقل من عامين، في حين أن موعد استحقاق الانتخابات النيابية القادمة يأتي بعد أقل من ثلاث سنوات، بالإضافة إلى أن قانون الانتخاب سيتأثر بمخرجات حزمة قوانين الحكم المحلي. كما أن على **مجلس النواب** تعزيز عمل الكتل النيابية لأثرها في تشجيع تطور العمل الحزبي، والاستمرار أيضاً في تطوير أسس وأعراف العمل النيابي، ومن ضمنها تطوير مدونة لقواعد السلوك واعتمادها.
- أما **الحكومات**، فيجب عليها الاستمرار في تطوير أداء **القطاع العام والجهاز الحكومي** بحيث يكونا على أعلى مستويات المهنية والموضوعية والحياد السياسي والقدرة على إنتاج سياسات مقترحة مبنية على البراهين والأبحاث، وتوفير النصيحة الضرورية للوزراء في الحكومات البرلمانية مستقبلاً. كما يتوجب على الحكومات أيضاً إعداد استراتيجيات وخطط عمل بعيدة المدى تعتمد نهجاً تشاورياً في التواصل مع المواطنين، وبشكل فعّال يتوخى الالتزام بالمساءلة والشفافية في إعلان الموازنات وأسلوب إدارة

المشاريع الوطنية. وعلى الحكومة أيضاً المضي قدماً في تفعيل وزارة الدفاع كما أشرت سابقاً.

- يتعين على **الأحزاب السياسية** الاستمرار في تطوير نظمها الداخلية بحيث تتطور إلى أحزاب برامجية ذات كفاءة وتأثير وحضور على مستوى الوطن، قادرة على الفوز بأغلبية أصوات الناخبين. كما عليها أن تولي جلّ عنايتها أيضاً لتأهيل قيادات كفؤة وقادرة على تولي المناصب الحكومية وصولا إلى تطبيق متقدم للحكومات البرلمانية. وبالتوازي مع ذلك، فيجب أن تستمر جهود تعزيز وتطوير أداء وعمل الكتل النيابية في مجلس النواب لإنها تشكل حافزاً هاماً لتطوير أحزاب برامجية ذات حضور وطني
- ويتوجب كذلك الاستمرار في بناء قدرات **السلطة القضائية** لأن العدل هو أساس الحكم، بالإضافة إلى تطوير قدرات **المحكمة الدستورية والهيئة المستقلة للانتخاب** لتمكينهما من إطلاق كامل طاقاتهما والعمل وفق أفضل الممارسات العالمية، لتغْدُوا مراكز تميّز على مستوى الإقليم.
- وعلى **اللجنة الملكية لتقييم العمل ومتابعة الإنجاز لتعزيز منظومة النزاهة الوطنية** الاستمرار في متابعة وتقييم تنفيذ توصيات اللجنة الملكية لتعزيز منظومة النزاهة الوطنية.
- وعلى **مؤسسات المجتمع المدني، ومن ضمنها الجامعات ومراكز الدراسات، إضافة إلى القطاع الخاص** لعب دور أكبر في المساهمة في إنتاج أفكار وأبحاث تقدم حلولاً للتحديات التي تواجهها المملكة .ولتيسير ذلك، فلا بد من استمرار الاستثمار في البحث العلمي ومؤسسات المجتمع المدني، وتوسيع حجم المبادرات الناجحة، وإتاحة أدوات إبداعية جديدة تشجع ممارسات الحوار والتطوع والمساءلة والشفافية والحق في الحصول على المعلومات.

هنا لا بد من الإشارة إلى أن أبرز التحديات التي نواجهها في ضوء عمليات التطوير تتمثل في المحافظة على التوازن الدقيق بين مختلف السلطات، بحيث تعمل فيما بينها بفاعلية وتبقى مستقلة في ذات الوقت. ومع أن دستورنا وتشريعاتنا تسهّل المحافظة على هذا التوازن، إلا أن التجارب الديمقراطية في مختلف دول العالم، وعلى امتداد التاريخ، أظهرت أنه من المستحيل لأي دستور أو مجموعة تشريعات التنبؤ والتحوط لمختلف الظروف مستقبلاً.

جزء من الحل لهذا التحدي يتمثل في القدرة على اتخاذ أفضل القرارات في مواقف غير محكومة بقواعد أو أنظمة مدونة، وهو ما يتعارف عليه بـ"**الأعراف السياسية "التي تحكم عادات**

وممارسات أطراف العملية السياسية ، وهي تلعب دورا مهما في كل أنظمة الحكم في العالم، خاصّة البرلمانية، وقد أشرت إلى أهميتها في الورقة النقاشية الثانية. والأعراف السياسية هي عادات وممارسات غير مدوّنة، قد لا يكون لها قوة القانون، إلا أنها شرط أساسي لعمل نظامنا السياسي بشكل فعّال وواقعي. ومن أمثلتها في ممارستنا السياسية كتاب التكليف الذي يوجهه الملك للحكومات، والذي يعد عرفاً سياسياً يُستدل من خلاله على أبرز المسؤوليات والمهام المنتظرة من الحكومة، ويشكل تنفيذها مقياسا مهماً لتقييم أداء الحكومة.

عليه، فإنه يتوجب على كل من **مجلس الأمة والحكومة وأجهزتها** تطوير الأعراف القائمة وإرساء أعراف جديدة في ظل بروز تغيرات وتحديات متنامية .وفيما يلي عرض لعدد من المجالات التي يساعد تطوير أعراف حولها في تعزيز التعاون والتنسيق بين مختلف المكونات السياسية:

لآلية التشاورية لتكليف رئيس الوزراء ، وذلك في ظل استمرار تطور ممارسات ديمقراطيتنا البرلمانية. بالإضافة إلى آلية إعداد **رئيس الوزراء المكلف والحكومة المكلفة لبرنامج عملهم لمدة أربع سنوات،** والذي يعتبر أحد أسس منح مجلس النواب الثقة للحكومة.

من بين المجالات أيضاً، **تنظيم جلسات الأسئلة والاستجواب فيما بين مجلس الأمة والوزراء،** بأسلوب يراعي مبادئ الشفافية والمساءلة وحق الحكومة في ممارسة السلطة، دون التهديد بالتلويح بحجب الثقة أو التقدم بطلب استجواب من قبل أعضاء مجلس النواب لمجرد تعارض قرارات الحكومة مع مصالح فئوية وشخصية ضيقة، بالإضافة إلى **تحديد أدوار مجلس الوزراء ومجلس الأمة والجهاز الحكومي** خلال مراحل التغيير الحكومي، والتي تشمل: فترة التشاور لتكليف رئيس وزراء جديد، وفترة تسيير الأعمال لحين تشكيل الحكومة، والفترة الزمنية لحين منح مجلس النواب الثقة للحكومة بناء على أعضائها وبرنامج عملها لأربع سنوات.

في ظل كل ما تقدّم، فلا بد من الإشارة هنا إلى أنه ما زال أمامنا الكثير من العمل لبناء ديمقراطية مكتملة العناصر، وتحقيق هدفنا النهائي المتمثل في الحكومات البرلمانية الناضجة. وآمل أن يكون ما عرضته في هذه الورقة لنموذجنا الإصلاحي ولمحطات الإنجاز التي قطعناها قد أوضح كيف يجب أن نمضي في الإصلاح ضمن مسارات متوازية ومترابطة، وأن يمنحنا الثقة والحافز لتحقيق المزيد من الإصلاحات وإنجاز محطات إصلاحية قادمة ضمن مسارنا الديموقراطي.

ولنتذكر جميعاً أن نجاحنا في الوصول إلى الهدف النهائي للإصلاح مرهون بقيام جميع أطراف العملية الإصلاحية بمسؤولياتهم وأدوارهم والارتقاء بها، وبترسيخ القيم والممارسات

الديمقراطية، وتعزيز الأعراف القائمة وتطوير الضروري منها، وبتحقيق مستويات النضج السياسي الضروري لإنجاز متطلبات كل محطة إصلاحية.

يترتب علينا في هذا المجال مسؤولية جماعية في احتضان القيم والممارسات الديموقراطية والاستمرار في تطويرها مستقبلا، من خلال تجذيرها في منظومتنا القيمية والتربوية والتشريعية عبر حملات التوعية والمناهج، وتمكين المؤسسات الوطنية المسؤولة عن صون هذه القيم والممارسات.

أود أن أنهي هذه الورقة بالتأكيد على أن الأمن والديمقراطية والرفاه هي دعائم المستقبل، ويعتمد كل منها على الآخر، فالتحديات الراهنة تمثل واقعا استثنائيا ضاغطا، لكن الأردن ماض بثقة على مسار التنمية السياسية الذي اختطه. أما اقتصادنا الوطني، وفي ظل ما يواجهه من أعباء هائلة، فإننا بحاجة لتركيز كل الجهود لتحفيزه ودفع عجلته.

كما كرّست المجموعة الأولى من أوراقي النقاشية للمساهمة في النقاش الوطني حول طبيعة النظام السياسي الذي يجب أن نطوره لمستقبل الأردن، فإنني سأكرس الورقة النقاشية القادمة لمناقشة الفرص المتأتية من بناء نموذج اقتصادي جديد ومستدام يسعى لتحسين مستوى معيشة أبناء وبنات الوطن، في ضوء التصور المستقبلي للاقتصاد الوطني للسنوات العشرة القادمة الذي وجهت الحكومة لإعداده. وعليه، فإن الرؤية الاقتصادية والاجتماعية التي يحتاجها الأردن ستكون المحور الرئيسي للأوراق النقاشية القادمة التي أعتزم المساهمة بها قريبا في النقاشات الوطنية.

THE REACTION OF THE ROYAL DISCUSSION PAPERS IN THE JORDANIAN PRESS

By

Dania Mahmmoud Al-Hwayan

Supervisor

Dr.saad Abu-Dayeh,Prof.

ABSTRACT

This study aimed to discuss papers that content analysis and knowledge of the most important indicators, which confirms these securities, as this study also aims to identify the reactions and views from all spectrums of the Jordanian society about these discussion papers and the statement of the most important principles and practices that focused on these securities.

This study was based on content analysis methodology in the analysis and discussion papers analyze the reactions on the discussion papers and find out whether these responses explain or simplify the ideas contained in the discussion papers or is it just summarized what the king said.

The study concluded that most of the reactions and opinions carry a summary of the papers and re-stated what came in the papers, and the idea of explanation or simplistic or assistance in the implementation of these ideas are very few compared with the concentration of commentators on the idea contained in the only securities without any indication of the procedural steps that help in activating the securities, and the majority of comments press, and there is no indication that commentators read the papers should constitute a workshop that discusses specialists paperwork and submit to the decision maker implementation mechanism and explain the difficulties and obstacles they faced, and this is much better than the comments because it seemed clear that merely the summary and presentation.

This study also assumes a basic premise that the Jordanian presses respond to these discussion papers, and assume that there are two variables one is the independent variable, which is a panel discussion papers and the other is dependent variable, which is that the Jordanian press response accuracy of these securities.

The researcher presented the study with full impartial and objective spirit with the assistance of research tools also impose scientific methodology, was all done without aims to highlight the negative aspects of the response to the five papers put forward by the King, as well as without that aims to highlight the pros, but wanted to reveal what already exists, whether positive or negative these were the findings of a researcher and then it followed the recommendations and suggestions.

It is obvious that in these responses are shallow or they just summarizes the King's desire more than just respond and approved without debate in response to the spirit of the times and the requirements of democracy and the need to participate as it is no longer enough in the literature of King just to express confidence and approval, as necessary to interact and express views in-depth solutions to be involved collectively in the interests of the homeland and the citizen.

Perhaps part of the risk and the importance lies in these responses because they are issued by officials, ministers or books that have previous experience, and are supposed to apply all that would enrich the democratic spirit and be synonymous with the king in his steps tireless efforts towards further progress and prosperity and work for the benefit of the homeland.